بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرمـــوك
كليـــــــة الآداب
قسم اللغة العربية

مواضع الخلاف النحوي
في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

إعداد
سعد 'محمد نور' محمود هياجنة

إشراف
د. رســـلان بني ياســين

الفصل الدراسي الصيفي
٢٠٠٢/٢٠٠٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مواضع الخلاف النحوي في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

إعداد الطالب

سعد "محمد نور" محمود هياجنة

بكالوريوس لغة عربية / جامعة اليرموك – 2000م

قدّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص لغة ونحو في جامعة اليرموك – إربد – الأردن.

وافق عليها

1. د. رسلان أحمد بني ياسين..... رئيساً

لغويات – جامعة اليرموك

2. أ.د سمير شريف استيتية..... عضواً

لغة ونحو – جامعة اليرموك

3. د. فارس فندي بطاينة..... عضواً

لغة ونحو – جامعة اليرموك

4. د. عطا محمد موسى..... عضواً

لغة ونحو – جامعة إربد الأهلية

إهداء

إلى الذي ربّاني.. فأحسنَ تربيتي
إلى الذي أعطاني مِن حكمته وتجرِبته
ما قاربَ فيه الأنبياء والحكماء
إلى أبي

إلى التي عطفت عليّ.. وقدّمت لي ذَوْبَ فؤادها
إلى التي تعبت لأُسْعدَ
إلى أمي

أشقائي وسندي..عاصم، أحمد، أمجد، أيمن
إلى نور عينَيّ.. شقيقتَيّ لينة ودانا

أمّا أنتِ.. إلى مَنْ جُعلتِ سكني
بكِ سننالُ خير الدنيا والآخرة
إلى زوجتي بلقيس

جميعاً مع محبتي وإجلالي

سعد

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على قدوتنا وهادينا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه الأكارم الأخيار، وبعد..

فهذا بحث موسوم بـ ''مواضع الخلاف النحوي في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك''. ومادته الخلاف النحوي في المواضع النحوية التي وردت في ثنايا شرح ابن عقيل.

الخلاف النحوي ظاهرة واكبت النحو العربي مذ نشأته، وما تطور النحو وتقدّم النحاةُ والدارسونَ في بحثه إلاّ وتطور الخلاف ورافق النحاةَ والدارسينَ في بحوثهم.

لقد تألف هذا البحث من ثلاثة فصول سُبقت بتمهيد وأنهيت بخاتمة، وفيما يلي ملخص للبحث:

جاء في التمهيد تعريف موجز بالإمامين الجليلين: ابن مالك وابن عقيل، ووصف موجز لشرح ابن عقيل، وهي الميزات والسمات التي جعلته منفرداً ومتميزاً عن غيره من شروحات الألفية.

وتناول البحث في الفصل الأول: الخلاف النحوي كظاهرة في اللغة، وقدّمت فيه نماذج من الخلاف النحوي واللغوي،ولعلّ أشهرها: (ما) بين تميم والحجاز، ولغة (أكلوني البراغيث)، وعرض أمثلة لبعض لهجات العرب.

وفيه موضوع الأحرف السبعة والقراءات القرآنية، وارتباطها الوثيق ببعض مواضع الخلاف النحوي، وكيف نظرت أكبر مدرستين نحويتين: البصرة والكوفة إلى القراءات القرآنية.

أما الفصل الثاني فقد تحدث عن مواضع الخلاف النحوي في شرح ابن عقيل، وتبويبها إلى اثني عشر موضعاً خلافياً، ونماذج خلافية على كل موضع.

وعرضَ الفصل بعدئذ إلى الخلاف النحوي: تاريخه، وتطوره وما كُتب فيه، وخير مثال له كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري.

واتّجه الفصل الثالث إلى صُلب البحث، وهو عرض وجوه الخلاف ومناقشتها وتقرير المذاهب فيها، وكيف عُرضت هذه المواضع الخلافية في أمّات كتب النحو المختلفة.

أما الخاتمة، وتناولت: النتائج وفيها عرضتُ لبعض النتائج التي توصلت إليها جرّاء بحثي في بعض نماذج الخلاف النحوي. وباب التوصيات وفيه أكّدَ على بعض التوصيات، وخاصة في قضية إعادة النظر في عرض النحو العربي وطريقة تقديمه للقارئ والدارس.

أمّا منهج البحث، فقام على استقصاء المواضع الخلافية النحوية التي وردت في شرح ابن عقيل، ثمّ عُرضَ لها تفصيلاً اعتماداً على أمّات كتب النحو والخلاف النحوي، وكيف نُظِرَ لها من

قِبَل المدرستين النحويتين: البصرة والكوفة، وكثير من علماء وشيوخ النحو، وقد ظهر رأيي في كلّ موضع خلافي إما باتفاقي صراحة مع رأي أو مذهب وإما بطريقة عرض آراء الموضع ومذاهبه وميلي نحو رأي دون آخر.

وفي الختام، فإنني أتشرف وأعتزّ أن أقدّم عظيم شكري وجزيل امتناني لأستاذي وشيخي الأستاذ الدكتور محي الدين عبد الرحمن رمضان، الذي تكرّم بالإشراف على بحثي في بواكيره، وما فتئ يوجهني ويرشدني، وأنا أنهلُ من علمه وخُلقه.

وأتقدم بالشكر الوافر والجزيل العظيم لحضرة الدكتور رسلان بني ياسين الذي تكرم وتفضّل بالإشراف على رسالتي بعد تقاعد أستاذي الدكتور محي الدين عبد الرحمن رمضان.

وخير الجزاء وعظيمه وكثير الامتنان لحضرة الأستاذ الدكتور سمير استيتيه، وقد تفضّل عليّ بوقته أن أرشدني ودلّني على خير الطريق في إنهاء هذا البحث، وأنا أفيد من غزارة علمه ودقة توجيهه.. ولحضرات الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم نقاش البحث.

كما أتقدم بشكري لكلّ من أعانني في إنجاز بحثي وإتمامه، وأخص بالذكر صديقي السيد أحمد خليل الزعبي، وقد ساعدني في إخراج الرسالة: طباعة وتنسيقاً، ولشقيقتي 'دانا' التي أجهدت نفسها في متابعة كثير من شؤون الرسالة التنظيمية مع أساتذتي الأفاضل.. فكانت خير معين لي.

وشكري الجميل لمكتبة جامعة اليرموك بما وفرته من كتب وبحوث، وأخص السيد يوسف هياجنة، الذي أعانني خير معونة في استخدام الكتب والمراجع.

ختاماً؛ فهذا بتوفيق الله ومنّه، فإن أحسنت فمن الله وإلا فمن نفسي. وما هو -أي بحثي- إلا بداية طريقي ومسير دربي نحو الكثير من البحوث والدراسات إن شاء الله، لأضعها جميعها في خدمة ديننا الحنيف ولغتنا العظيمة، وتكون في ميزان حسناتي بإذن الله.

''ربّ إنّي لما أنزلت إليّ من خير فقير''

والكمال لله وحده

ملخص البحث

قد تألف هذا البحث من ثلاثة فصول سُبقت بتمهيد وأنهيت بخاتمة، وفيما يلي ملخص للبحث:

جاء في التمهيد تعريف موجز بالإمامين الجليلين: ابن مالك وابن عقيل، ووصف موجز لشرح ابن عقيل، وهي الميزات والسمات التي جعلته منفرداً ومتميزاً عن غيره من شروحات الألفية.

وتناول البحث في الفصل الأول: الخلاف النحوي كظاهرة في اللغة، وقدّمت فيه نماذج من الخلاف النحوي واللغوي، أشهرها: (ما) بين تميم والحجاز، ولغة (أكلوني البراغيث)، وعرض أمثلة لبعض لهجات العرب.

وفيه موضوع الأحرف السبعة والقراءات القرآنية، وارتباطها الوثيق ببعض مواضع الخلاف النحوي، وكيف نظرت أكبر مدرستين نحويتين: البصرة والكوفة إلى القراءات القرآنية.

أما الفصل الثاني فقد تحدث عن مواضع الخلاف النحوي في شرح ابن عقيل، وتبويبها إلى اثني عشر موضعاً خلافياً، ونماذج خلافية على كل موضع.

وعرضَ الفصل بعدئذ إلى الخلاف النحوي: تاريخه، وتطوره وما كُتب فيه، وخير مثال عليه كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري.

واتّجه الفصل الثالث إلى صُلب البحث، وهو عرض وجوه الخلاف ومناقشتها وتقرير المذاهب فيها، وكيف عُرضت هذه المواضع الخلافية في أمات كتب النحو المختلفة.

أما الخاتمة، فتناولت: باب النتائج وفيه قُرِّرَتْ بعضُ النتائج التي توصلت إليها جرّاء بحثي في بعض نماذج الخلاف النحوي. وباب التوصيات وفيه أكّدَ على بعض التوصيات، وخاصة في قضية إعادة النظر في عرض النحو العربي وطريقة تقديمه للقارئ والدارس.

تمهيد

لا اختلافَ بين اثنين فيما لاقَتِ العربية من تشريف وتكريم، ابتداءً بنزول كتابِ الله: القرآن الكريم باللغة العربية، ومروراً بوضع أسس علم النحو العربي الذي وُضع أصلاً خدمةً للقرآن الكريم، وخشية أن يَعْتورَ اللسانَ العربي زَلَلٌ أو خَلَلٌ، ثمّ انتهاءً باعتناء أبناء العربية بلغتهم اعتناءً فاقَ اعتناء كثير من الناس بلغاتهم.

ظاهرة الخلاف بين النحويين عامة وبين البصريين والكوفيين منهم بصفة خاصة قديم بِقِدَمِ علم النحو، ولذا فقد استرعى انتباهَ الباحثين القدماء، فألّفوا فيه كتباً خاصة تناولت المسائل الخلافية، وبيّنتْ رأيَ كلّ فريق في كلّ مسألة.

ويمتد التأليفُ في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين إلى عَهْدِ ابن كيسان (٣٢٠هـ) الذي وصفه ابنُ الأنباري بأنه "كان قيّماً بمعرفة مذهب البصريين والكوفيين"، فقد ذكر ابن النديم أنّه ألّف كتاب (المسائل على مذهب النحويين ممّا اختلف فيه البصريون والكوفيون)، كما ألّف أبو جعفر النّحاس (٣٣٨هـ) كتاباً آخر سمّاه (المقنّع في اختلاف البصريين والكوفيين). وقد ذكره السيوطي باسم (المبتهج في اختلاف البصريين والكوفيين)، وهذان الكتابان لم يصلا إلينا.

ولعلّ كتاب الأنباري (٥٧٧هـ) المسمّى (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) من أهمّ الكتب التي تعرّضَتْ للخلاف، وقد عَرَضَ فيه لأشهر مسائل الخلاف بين المدرستين.

وكذا أبو البقاء العكبري(٦١٦هـ) الذي ألّف كتاب (التبيين في مذاهب النحويين البصريين والكوفيين)[1].

❖ تعريف موجز بالإمامَيْن: ابن مالك وابن عقيل:[2]

– ابن مالك: هو الإمام أبو عبدالله محمد جمال الدين بن مالك الطّائي، ولد بمدينة (جيّان) بالأندلس سنة ٦٠٠هـ، ثمّ انتقل إلى دمشق واستقر فيها، وقد انصرف إلى العلوم العربية، فأتقنها، وبَرَزَ فيها حتى بلغ الغاية، وكان في النحو والصرف بحراً لايُشق لُجَجُه، كما كان إماماً في القراءات، وإليه المنتهى في اللغة. أمّا نظم الشعر فكان عليه سهلاً وله طيّعاً.

وقد أقام بدمشق يدرّس ويصنّف، وتخرّج عليه كثيرون، ومن مشايخه: ابن يعيش صاحب المفصل، وابن الحاجب. وأشهر مؤلفاته: الألفية: محور بحثنا، والتسهيل، ولامية الأفعال، وغيرها كثير.

وقد قدِمَ القاهرة ثمّ عاد إلى دمشق حتى وافاه الأجل بها في الثاني عشر من شعبان سنة ٦٧٢هـ .

---

[1] انظر المصطلح النحوي ١٥٥.
[2] انظر التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ٤.

- ابن عقيل: هو الإمام العالم قاضي القضاة عبدالله بهاء الدين، المشهور بابن عقيل المصري، من نسل عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه، ولد سنة ٦٩٨هـ، واشتغل بالعلوم الدينية والعربية، فكان مُبرّزاً في القراءات والفقه والتفسير، أمّا النحو والصرف فكان لا يُبارى فيهما، ولقد قال فيه الإمام أبو حيّان (٧٤٥هـ) : "ما تَحْتَ أديمِ السّماءِ أنْحَى مِنْ ابنِ عقيل".

ويُعتبر ابن عقيل من العلماء المصريين الذين رفعوا منار اللغة العربية عالياً، وله مؤلفات كثيرة، من أشهرها وأجلّها: شرحه على ألفية ابن مالك، وقد انتشر وذاع صيته في جميع الأقطار وهو بذلك جدير، توفي ابن عقيل سنة٧٦٩هـ.

❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:[١]

شَرَحَ ابنُ عقيل ألفيةَ ابن مالك شرحاً متوسطاً مبتعداً عن الإيجاز المخلّ والإسْهابِ المُمِل، فأقبلَ عليه الطلبةُ لِما امتازَ به من **السهولة والو. رح، ولم يضع** ابنُ عقيل عنواناً لشرحه، فنُسِبَ إليه واشْتُهِرَ باسم (شرح ابن عقيل)، **كما لم يصدّره بمقدمة** يبيّنُ فيها معالمَ منهجِه وتاريخَ تأليفِه، بل بدأ بذِكْرِ مقدمة ابن مالك في **الألفية، ثمّ بدأ بتعريف الكلام** مباشرة.

ومن أهمّ معالم شرح ابن عقيل **تتّضح فيما يلي:**

١. حافَظَ ابن عقيل على تصنيف ابن مالك **للأبواب والفصول**، فأوردها حسب تسلسلها وعنواناتها.
٢. اكتفى ابن عقيل بذكر العنوان، وانتقل مباشرة إلى سَرْدِ الأبيات وشرحها.
٣. كان ابن عقيل أميناً على المَتْنِ فلم يمزجْه بالشرح، فخلا شرحه من الزيادات التي أوردها بعض الشّرّاح، لكنه قد يَستدرِكُ على ابن مالك بعضَ جوانب النقص فيضيف وجوهاً جديدة، مثلما فعل في باب الابتداء، حين تحدّث عن مسوّغات الابتداء بالنكرة، فأورَدَ الوجوهَ الستّة التي ذكرَها الناظم، ثمّ أوصلها إلى أربعةٍ وعشرين وجهاً[٢]. وكما قد ذكرَ ابن عقيل المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ وجوباً[٣].
٤. لم يكن ابن عقيل يستطرد في حشْدِ آراء النحاة، بل كان يكتفي بذكر آرائهم لتأييد موضع معيّن، كما صنَعَ في موضع المحصور بـِ (إلا)[٤].

---

[١] انظر شروح الألفية: مناهجها والخلاف النحوي فيها. ٧٤، ٧٥.
شرح الأشموني ومنزلته بين شروح الألفية ٨٥.
[٢] انظر شرح ابن عقيل ٢١٦/١/١.
[٣] المصدر السابق ٢٥٤/١/١.
[٤] المصدر السابق ١٠٤/٢/١.

٥. عمَدَ ابن عقيل إلى ذِكْرِ وعَرْضِ آراء المدرستين: البصرية والكوفية، ويرجّح رأياً بقوله: "وهو الصّحيح" كما فعل في موضع (كان) الناقصة، هل لها مصدر أم لا؟[١]. أو يقول: "وهو الرّاجح" كما فعل في موضع فعل الأمر: مبني أم معرب؟[٢]. أو أنّه يَسْكتُ ولا يرجّح كما فَعَلَ في بابِ التنازع.

[١] انظر شرح ابن عقيل ١/١/٢٧٠.
[٢] المصدر السابق ١/١/٣٨.

الفصل الأول

- ظاهرة الخلاف في اللغة (تأصيل الخلاف)
- لُغات العَرب (لهجاتها): أمثلة.
- الأحرف السبعة والقراءات القرآنية.
- وجوهُ الاختلاف فيها.
- الرواية اللغوية وما فيها من خلاف.

* نماذج من الخلاف في اللغة:

ومن أشهرِ مسائل الخلاف هو الخلاف في (ما) بين تميم والحجاز، فبنو تميم يهملون عَمَلَها، عندهم: إنّ (ما) حرفٌ لا يختصّ فتدخل على الاسم، نحو: "ما زَيدٌ قائمٌ"، وتَدْخلُ على الفعل نحو: ما يقومُ زيدٌ، وما لا يختصّ فحقّه ألا يعمل، وعليه يقولون: "ما زيدٌ قائمٌ" زيدٌ: مبتدأ، وقائمٌ: خبره.

أمّا الحجازيون فيُعْملونَها لشبْهِها بـــ(ليس): في نفي الحال عند الإطلاق، فيقولون: "ما زيدٌ قائماً"، واستشهدوا بقوله تعالى: "مَا هَذا بَشَرَاً[1]". وبقوله تعالى: "مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ[2]"، وبقول الشاعر (مجهول القائل):

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ حَنِقو الصُّدُورِ، وَمَا هُمُ أَوْلادَهَا (الكامل)

جاء في الكتاب: "هذا باب ما أُجْرِيَ مَجْرى (ليس) في بعض المواضع بُلْغَةِ أهل الحجاز، ثمّ يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبدُ اللهِ أخاكَ، وما زيدٌ مُنطلقاً.

وأما بنو تميم فيجرونها مَجرى (أمّا)، و(هَلْ)، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس (ما) كـــ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار.

وأما أهل الحجاز فيشبهونها (بليس)، إذ كان معناها كمعناها"[3].

وقال المبرد[4] (٢٨٥هـــ) والجليّس النحوي[5] (٤٩٠هـــ) بمثل قوله.

أمّا ابن جِنّي (٣٩٢هـــ) في الخصائص فذكر اللغتين، وقال إن (ما) التميمية أقوى قياساً، وأمّا (ما) الحجازية فأكثر استعمالاً وأشيع، وهذا لأنّ ابن جِنّي يرجّح المسموع على القياس إن تعارضا[6].

وذكر العُكبري(٦٢٦هـــ) حُجّة الحِجازيين في إعمال(ما) أنها تشبه (ليس) في أوجهٍ أربعة:

---

[1] يوسف ٣١.
[2] المجادلة ٢.
[3] الكتاب ١/٥٧.
[4] انظر المقتضب ٢/٤٥٠.
[5] انظر ثمار الصناعة ٣٩.
[6] انظر الخصائص ١/١١٧.

١- النفي

٢- نفي ما في الحال

٣- دخولها على المبتدأ والخبر.

٤- دخول الباء في خبرها[١].

وقد عَرَضَتْ كتبُ النحو الموضعَ على أنه خلاف لغوي بين لَهْجتي الحجاز وتميم، دون ترجيح قوي وأكيد لإحداهما على الأخرى[٢].

ومنها إسناد الفعل إلى ظاهر، مثنى أو جمع، وهو ما يُسمّى بلغة (أكلوني البراغيث)، فإن أسندتَ الفعلَ إلى ظاهر وَجَبَ تجريدُه من علامة تدلّ على التثنية أو الجمع، كما تسندُهُ إلى مفرد فتقول: "قامَ الزيدانِ، وقامَ الزيدونَ، وقامتِ الهنداتُ". وتقول على لُغة (أكلوني البراغيث): قاما الزيدانِ، وقاموا الزيدونَ، وقُمْنَ الهنداتُ" والظاهرُ مرفوعٌ بالفعل، والحروف: الألف، والواو، والنون حروف تدلّ على تثنية الفاعل أو جمعه.

أو الظاهر يكون مبتدأ مؤخراً، والجملة قبله في موضع رَفْعِ خبر عن الاسم المتأخر، أو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به والاسم الظاهر بدلاً منه، وهو الصّحيح.

واستدلّ الناطقون على لغة (أكلوني البراغيث) بقوله تعالى:"وأسَرُّوا النَّجْوَى الذِيْنَ ظَلَمُوا"[٣] وبقوله تعالى: "ثُمَّ عَمُوْا وصَمُّوا كَثِيْرٌ مِنْهُمْ"[٤]، وبقول الشاعر عَبْدِ اللهِ بنِ قَيْسِ الرُّقيات

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِيْنَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيْمٌ (الطويل)

وقول أميّةِ بنِ أبي الصّلْتِ:

يلومونني في اشْتِرَاءِ النَّخِيـــ ـلِ أهْلي، فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ (المتقارب)

---

[١] انظر التبيين ٣١٥-٣٢٣

[٢] انظر أسرار العربية ١٣٩، الإنصاف ١/١٥٥، همع الهوامع ١/٣٨٩.

[٣] الأنبياء ٣.

[٤] المائدة ٧١.

وقول الشاعر(منسوب لأبي فِرَاسِ الحَمَداني)

نُتِحَ الرّبيعُ مَحَاسِناً ألْقَحْنَها غُرُّ السَّحائِبْ (مجزوء الكامل)

وقول الفَرَزْدَق:

ولَكنْ ديافيٌّ أبوه وأمُّهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السّليطَ أقاربُهْ (الطويل)

ونُسبت هذه اللغةُ لطَيّء وأزدِ شنوءة، وتُسمّى لغة (يتعاقبونَ فيكم ملائكة)[1].

[1] انظر الموضع: ثمار الصناعة ٩١، همع الهوامع ١/٥١٣، ٥١٤.

* الأحرف السبعة وصلتها بالقراءات القرآنية

للغة العربية ارتباط وثيق بالدين الإسلامي، وأكثرُ ما يُظهرُ لنا هذا الارتباط العلاقةُ الأكيدة بين اللغة العربية وبين القرآن الكريم، الذي أنزله الله سبحانه وتعالى بلسان عربي مبين مُعجز.

هذه العلاقة وهذا الارتباط أوجب على قارئي القرآن الكريم وفاهميه أن يتقنوا العربية إتقاناً يَأمنُ لهم عدم التعثر في فهم مقاصد الآيات الكريمة[1]، فاستطاع القرآن الكريم بفصاحته وبلاغته وأدبه وعلمه وقصصه وتاريخه أن يجعل الأعْرَابَ والأدباء واللغويين والنحويين على حدّ سواء، مُلتفّين حول القرآن يستنبطون منه أحكامه وقواعده، وتشريعات الإسلام الحنيف[2]. والقراءات القرآنية مصدر هام من مصادر النحو العربي سواء للكوفة أم للبصرة، غير أن كلّ فريق وقفَ موقفاً مختلفاً عن غيره.

٦٠٦٧٣٢

البصريون وقفوا منها ذات موقفهم من سائر النصوص اللغوية، فأخضعوا القراءات لأصولهم وأقيستهم، فهم يقبلون ما وافق أصولهم، فإن تعارض أوّلوها، وإلا رفضوا الاحتجاج بها، وحكموا عليها بالشذوذ.

فقد غلّط البصريّون ابنَ عامر في قراءته قوله تعالى: "وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيْرٍ مِنَ المُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ"[3] بنصب (أولادَهم)، وخفض (شركائِهم)؛ لأنه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل والمضاف إليه بالمفعول، فقد منع ذلك جمهور البصريين، ورفضوا الاحتجاج بقراءته.

وضعّف البصريون قراءةَ حمزة قوله تعالى: "واتقوا اللهَ الذي تَساءَلُونَ بِهِ والأرْحَامِ"[4] لأنه عطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، وغلا المُبرّد فقال: "لا تحلّ القراءةُ بها"، ولكنهم لم ينكروها بل أوّلوها على وجهين:

---

(1) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ٣١.
(2) المصدر السابق ٦٥.
(3) الأنعام ١٣٧.
(4) النساء ١.

١. أنَّ (الأرحام) مخفوض بالقسم، وجوابه (إنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً).

٢. أنَّ (الأرحام) مجرورة بباء مقدّرة، غير الملفوظ بها.

ووَصَفَ البصريون بالشذوذ قراءة عبد الله بن مسعود قوله تعالى: "وإذْ أَخَذْنَا مِيْثَاقَ بَني إسْرَائيلَ لا تَعْبدُوا إلا اللهَ"[١].

وردّ البصريون قراءة ابن عامر "لا تتبعانْ سَبيلَ الذينَ لا يَعْلَمُونَ"[٢].

أما الكوفيون فموقفهم مغاير تماماً، فقد قبلوها، واحتجوا بها، وعقدوا على ذلك ما جاء فيه كثيراً من أصولهم وأحكامهم.

والكوفيون أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، اعتماداً على قراءة ابن عامر للآية الكريمة الأولى.

وأجازوا الخفض دون إعادة الخافض، بدليل قراءة حمزة "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام".

وأخذ الكوفيون بتجويز إعمال (أنْ) في الفعل وهي محذوفة، من غير بدل، بدليل قراءة عبد الله بن مسعود. واحتجّ الكوفيون بقراءة ابن عامر "ولا تتبعانْ" بجواز توكيد فعل الاثنين بالنون الخفيفة.

إذن فلكل واحدةٍ من القراءات من القبول والاحترام ما للأخرى، إذا كانت كلّها متصلة السّند بالنبي صلى الله عليه وسلم، وكان حملتها على مستوى عالٍ من الضبط والإتقان عرفوا به، والقراءات مصدر مهم للوقوف على وجوه الاختلاف بين اللهجات العربية، فهي التي حَفِظَتْ لنا هذه اللهجات، واختلاف القراءات مبنيّ على اختلاف اللهجات وبناء عليه فاللهجات على اختلافها حجّة، ويصحّ الاستشهاد بها وبناء القواعد والأحكام النحوية واللغوية على أساسها[٣].

---

[١] البقرة ٨٣.
[٢] يونس ٨٩.
[٣] مدرسة الكوفة ٣٤١-٣٤٧.

وفي الكلام على القراءات القرآنية يتطرق بنا الحديث حول الأحرف السبعة، جاء في صحيح مسلم: باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه:

"حَدّثنا يحيى بن يحيى قال: قرأتُ على مالك عن ابن شهاب، وعن عُروة بن الزّبيرِ عن عبْدِ الرّحمن بن عبْدِ القارئ، قال: سمعتُ عُمَرَ بنَ الخطّابِ يقول: سَمِعْتُ هِشَامَ بن حَكيم بن حِزَام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرَؤها. وكان الرسول صلى الله عليه وسلم أقرأنيها، فكِدتُ أن أعْجَلَ عليه، ثم أمْهَلْتُهُ حتى انصرف، ثم لبَّبْتُهُ بردائه، فجئت به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتنيها. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" أرسله. اقرأ". فقرأ القراءةَ التي سمعته يقرأ. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"هكذا أنْزِلَتْ". ثم قال لي: "اقرأ"، فقرأت، فقال: "هكذا أنْزِلَتْ إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه"[1].

وانتشر الصحابة في الأقطار الإسلامية يعلمون الناس أمور دينهم، ويقرؤونهم القرآن الكريم على اختلاف قراءاتهم، فتلقّاها التابعون. ثمّ إنّ القرّاء كثروا وتفرقوا في البلاد والأمصار حتى كثرت القراءات، وقلّ الضبط، فتصدّى بعض الأئمة لجمع القراءات وضبطها؛ فمنهم مَن اشترط الأشهر، فتلقّى الناس كتابه بالقبول وأجمعوا عليه، ومنهم من ذكر ما وصل إليه في القراءات، ولم يشترطوا شيئاً وإنما ذكروا ما وصلهم[2].

* الأحرف السبعة غير القراءات السبعة:

قال أبو شامة (٦٦٥هـ): "وقد ظنّ جماعة ممّن لا خبرة له بأصول هذا العلم أنّ قراءة هؤلاء الأئمة السبعة هي التي عبّر عنها النبي صلى الله عليه وسلم: "أُنْزِلَ القرآنُ على سبعة

---

[1] صحيح مسلم ٢٩٣ حديث ٢٧٠.
[2] القراءات وأثرها ١/١٢٩، ١٣٠.

أحرف" فقراءة كلّ واحد من هؤلاء حرف من تلك الحروف، ولقد أخطأ من نَسَبَ إلى ابن مجاهد أنه قال ذلك[1].

* معنى (الأحرف):

أورد ابن الجزري في كتابه المشهور (النشر في القراءات العشر) حديثاً مطوّلاً حول معنى الأحرف السبعة، والمقصود منها، وأقوال العلماء فيها، وأُجْملُ ما جاء بما يلي:

أنّ الحرف بمعناه اللغوي: طَرَفُ الشيء وحدّه ووجهه، وهو أيضاً واحد حروف التهجي.

أما معنى الأحرف كما أشار إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فَذَكَرَ الحافظ أبو عمرو الداني وجهين:

الأول: أنّه يعني أنّ القرآن أُنزِلَ على سبعة أوجه من لغات العرب.

الثاني: أن الرسول عليه السلام سمّى القراءاتِ أحرفاً على سبيل السّعة، فالقراءة حرف وإن كان كلاماً كثيراً، من أجل أنّ منها حرفاً قد غُيّرَ نظمُه أو كُسِرَ أو قُلبَ إلى غيره، أو زيد أو نقص. ورجّح ابن الجزري الوجه الأول.

أما المقصود (بالسبعة) فأكثر العلماء على أنها لغات، وبعضهم قال: معاني الأحكام: كالحلال والحرام، والمحكم، والمتشابه، والأمثال، والإنشاء، والأخبار.

وقيل: الناسخ والمنسوخ، والخاص والعام، والمجمل والمبين، والمفسّر.

وقيل: الأمر والنهي، والطلب والدعاء، والخبر والاستخبار، والزجر.

ولكن الصحابة رضوان الله عليهم لم يختلفوا في تفسيره وأحكامه؛ بل اختلفوا في قراءة حروفه، وعلى هذا فالأقوال السابقة باطلة.

ورأى أبو الفضل الرازي أن الاختلاف في سبعة أوجه هي:

---

[1] القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ١/١٣٦.

الأول: اختلاف الأسماء من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والمبالغة وغيرها.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال، وما يسند إليه نحو الماضي والمضارع والأمر، والإسناد إلى المذكر والمؤنث، والمتكلم والمخاطب والفاعل والمفعول به.

الثالث: وجوه الإعراب

الرابع: الزيادة والنقص

الخامس: التقديم والتأخير

السادس: القلب والإبدال من كلمة بأخرى ومن حرف بآخر.

السابع: اختلاف اللغات من فتح وإمالة وترقيق وتفخيم، وتسهيل وإدغام وغيره.

ثم أوْرَدَ رأياً لابن قتيبة، هو المشهور والراجح عند كثير من العلماء، أن الاختلاف في سبعة أوجه هي:

١- في الإعراب بما يزيل صورتها في الخط ولا يغير معناها، نحو: (وهل يُجازَى إلا الكَفُورُ). (وهل نُجَازي إلاَّ الكَفُورَ).

٢- الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغيّر معناها ولا يزيلها عن صورتها، نحو (ربَّنا باعِد) و(ربُنا باعَدَ).

٣- الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغيّر معناها ولا يزيل صورتها، نحو (وانْظُرْ إلى العِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُها) و(نُنشِرُها).

٤- الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها ومعناها، نحو (طَلْعٌ نَضِيْد) و(طَلْحٌ مَنْضُوْد).

٥- الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها في الكتاب ولا يغيّر معناها نحو (كالعِهْنِ المَنْفُوْش) و(الصّوف المنفوش).

٦- الاختلاف بالتقديم والتأخير (جَاءَتْ سَكْرَةُ المَوْتِ بالحَقّ) و(جَاءَتْ سَكْرَةُ الحَقِّ بالمَوْتِ).

٧- الاختلاف بالزيادة والنقصان، نحو (ومَا عَمِلَتْهُ أيدِيْهِمْ) و(عَمِلَتْ أيدِيْهِم)[١].

وعليه فقراءات القرآن جميعها حجة في العربية، متواترها وآحادها وشاذها، وأكبر عيب يوجّه إلى النحاة: عدم استيعابهم إيّاها وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتجّ بها، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشدّ إحكاماً"[٢].

* الرواية اللغوية: قال الأخفش(٢١٥هـ): "اختلاف لغات العرب إنما جاء من قبلِ أنّ أول ما وُضِع منها وُضِع على خلاف، وإنْ كان كلّه مَسُوْقاً على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها؛ غير أنها على قياس ما كان وُضِع في الأصل مختلفاً.

قال: ويجوز ان يكون الموضوع الأول ضرباً واحداً، ثم رأى مَن جاء بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثانٍ جاء في الصحة مَجرى الأول"[٣].

وقد أكّد ابن جني اختلاف العرب في لغاتها، وكلّها حجّة؛ فَسَعَة القياس تسمح بذلك وعلى المرء أن يتخيّر الأقوى قياساً، والأشيع منها، دون تخطيء الأخرى[٤].

وجاء في المزهر: باب أنواع اللغة، فذكر السيوطي الأول منها وهو الصحيح الثابت وذكر الثاني: وهو ما روي من اللغة ولم يصح ولم يثبت وأمثلته كثيرة منها ما جاء في الجمهرة لابن دريد:

- زعموا أنّ الشَّطْشَاط طائر، وليس يثبت.
- وبتأ يَبْتَأُ بتأً: إذا أقام بالمكان، وليس يثبت.
- وذكر بعض أهل اللغة أنّ الكَسْحَبَة: مشي الخائف المُخفي نفسه، وليس يثبت.
- وزعموا أن أعرابياً وقف على بعض الأمراء بالعراق فقال: القِصاصاء أصلحكَ الله! أي خُذْ لي بالقصاص.

---

(١) النشر في القراءات الأربع عشرة ٢٣/١، ٢٧ تاويل مشكل القرآن ١٢٨ البرهان في علوم القرآن ٤١٠/١.
(٢) في أصول النحو ٤٥.
(٣) المزهر ٥٥/١، ٥٦.
(٤) الخصائص ٧/٢.

- وزعم قوم من أهل اللغة أنّ القِشْبَة: ولد القِرْد، ولا أدري ما صحته.

- ومنها: كَرَى: نَجْمٌ. زعموا من الأنواء، وقالوا: هو النّسر الواقع، لغة يمانية، وليس يثبت ومنها: اللَّغْلَغ: طائر، ولا أحسبه صحيحاً"[1]

وأورد السيوطي(٩١١هـ) وجوهاً لاختلاف العرب في لغاتها ذكرها ابن فارس(٣٩٥هـ) في فقه اللغة، وهي:

- الاختلاف في الحركات، نحو: نَستعين، ونِستعين، بفتح النون وكسرها، قال الفراء (٢٠٧هـ): هي مفتوحة في لغة قريش، وأسد وغيرهم يكسرها.

- والوجه الآخر: الاختلاف في الحركة والسكون نحو: (مَعَكم، مَعْكم)

- ووجه آخر: هو الاختلاف في إبدال الحروف، نحو: أولئك وأولالِك، ومنها قولهم: أنّ زيداً، وعَنّ زيداً.

- ومن ذلك: الاختلاف في الهمز والتّليين نحو: مُستهزئون ومُستهزون.

- ومنها الاختلاف في التقديم والتأخير، نحو: صاعِقة وصاقِعة.

- ومنها: الاختلاف في الحذف والإثبات: نحو اسْتَحيَيْتُ واستَحَيْتُ.

- ومنها: الاختلاف في الحرف الصحيح يُبدلُ حرفاً معتلاً نحو: أمَّا زيد وأيما زيد.

- ومنها الاختلاف: في الإمالة والتفخيم مثل: قَضى ورمى، فبعضهم يفخّم وبعضهم يميل.

- ومنها: الاختلاف في الحرف الساكن يستقبله مثله: فمنهم مَن يكسر الأول، ومنهم مَن يَضم، نحو: اشْتَرَوا الضلالة.

- ومنها الاختلاف في التذكير والتأنيث: فإن مِن العرب مَن يقول هذه البقر وهذه النخل. ومنهم من يقول: هذا البقر وهذا النخل.

- ومنها الاختلاف في الإدغام، نحو مُهتدون ومُهَدّون.

---

[1] المزهر ١/١٠٣-١٠٧.

- ومنها الاختلاف في الإعراب، نحو ما زَيْدٌ قائماً، وما زيدٌ قائمٌ.
- ومنها الاختلاف في صورة الجمع، نحو: أسْرى وأُسَارى.
- ومنها الاختلاف في التحقيق والاختلاس، نحو: عفِيَ لهُ، وعُفْي له.
- ومنها الاختلاف في الوقف على هاء التأنيث مثل: هذه أمَّهْ، وهذه أمَتْ.
- ومنها الاختلاف في الزيادة نحو: انظُر، وانْظُور.

وكلّ هذه اللغات مسمّاةٌ منسوبة إلى أصحابها، وهي وإن كانت لقومٍ دون قوم فإنها لمّا انتشرت تعَاوَرَهَا كَلٌّ.[1]

* نصوص في اختلاف اللغة:

جاء في كتاب:(مجالس ثعلب)، أمثلة على اختلاف الرواية، منها:

١- أخبرنا محمد، قال: وأنبأنا أبو العباس قال: وحدّثني عمر بن شيبة، عن ابن عائشة، قال:

وعاتب جناحاً يزيدُ بن طلحة بن عبد الله بن خلف: في دَيْنٍ عليه، فقال له: (الوافر)

فَإنْ يَكُ يَا جَنَاحُ عَلَيَّ دَيْنٌ فَعِمْرَانُ بنُ مُوسى يَستَدِيْنُ

ولم يُعْدِمْكَ إمّا كنت فينا نبيذُ التَّمْرِ واللّحْمُ السَّمِينُ

قال ابن عائشة: قال لي الأصمعي، ونحن بالرَّقّةِ، مَنْ عثمان بن موسى الذي يُقال له: فعثمانُ بنُ موسى يَستدِيْن؟

قالَ: قلتُ لهُ: (عِمران) وأخطأ الأصمعي في هذا.[2]

وجاء في الأمالي:

٢- " قال أبو نصر عن الأصمعي(٢١٦هـ): يُقال فلانٌ كريمُ الخُلّةِ والخِلّ والمُنحالّة، أي كريم الإخاء والمصادقة، وزاد اللّحْيَاني: والخلالة والخِلال، وأنشد للنابغة:

---

[1] المزهر ١/٢٥٥، ٢٥٦.
[2] مجالس ثعلب ١/٢١.

وكَيْفَ تُصَادِقُ مَنْ أصْبَحَتْ خِلالَتُهُ كأبي مَرْحَبِ. (المتقارب)

وغيره يَروي: وكيف تواصل."[1]

٣- وجاء في موضع آخر من (الأمالي)، هناك قصيدة لعمر بن أبي ربيعة مطلعها:

أَلَمْ تَسْأَلِ الأطْلالَ والمُتَرَبَّعَا بِبَطْنِ حُلَيّاتِ دَوَارِسَ بَلْقَعَا (الطويل)

قال أبو علي: وأمْلَى علينا أبو عبد الله : عَرَفْتُ مَصِيفَ الحيِّ والمُتربّعا وهو غَلَطٌ، لأنّ: عَرَفْتُ مَصِيفَ الحيِّ، أول قصيدة جَمِيل.

ثم يذكر مقطعاً بنفس القصيدة، جاء فيها البيت:

وأشَرْتَ فاستَشْرَى وقَدْ كَانَ قَدْ صَحَا فُؤَادٌ بأمْثَالِ المَهَا كَانَ مُوزَعَا (الطويل)

وروى أبوعبد الله:"بأمثالِ الدّمى كان مُولَعا"،ومعنى مُولع وموزع واحد،وروى مقطعاً آخر فيه البيت

فَلَمَّا تَوَاقَفْنَا وسَلَّمْتُ أشْرَقَتْ وُجُوهٌ زَهَاهَا الحُسْنُ أن تتقنّعا (الطويل)

وروى أبو عبد الله: فلمّا تلاقينا.

وبيتاً آخر:

تَبالَهْنَ بالعِرْفَانِ لَمَّا عَرَفْنني وقُلْنَ امْرُؤٌ بَاعٍ أكَلَّ وأوْضَعَا (الطويل)

ورَوَى أبو عبد الله: لمّا رأيْنَني، ورَوَى أيضاً: أضَلَّ فأوْضَعَا، قال أبو علي:

وهو أحبّ إليّ."[2]

٤- قال أبو علي: وقرأتُ على أبي بكر بن دُرَيْد رَحِمَهُ الله تعالى قال: كانت أمُّ الضَّحَّاك المُحاربية تَحْتَ رجل من بني الضّبيان، وكانت تحبه حباً شديداً، فطلّقها، فقالت: (الطويل)

هَلِ القَلْبُ إنْ لاقَى الضَّبابيَّ خَالِياً لَدَى الرُّكْنِ أو عِنْدَ الصَّفَا مُتَحَرّجُ

وأعْجَلَنَا قُرْبُ المَحَلِّ وبَيْنَنا حَدِيثٌ كَتَنْشِيجِ المَرِيضَيْنِ مُزعِجُ

وروى أبو عبد الله: كتنشاج.[3]

---

[1] الأمالي ١/١٦٠.
[2] انظر الأمالي ٣/٤٨، ٤٩
[3] الأمالي ٢/٤٨.

الفصل الثاني

- مواضِعُ الخلافِ والبحثُ فيها
- ما كُتِبَ في الخلاف تاريخياً

* مواضع الخلاف والبحث فيها:

تناولتُ في مواضع الخلاف النحوي في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك اثنتي عشرة علّة أو حكماً أو موضعاً، هي كالتالي:

١- مواضع الجواز:

وهي تسعة ومئةُ موضعٍ خلافيٌ، وهي أكثر العلل وروداً، ومن أمثلتها:

** اجتماع الاسم واللقب مفردين، فالبصريون أوجبوا الإضافة، فقالوا:

هذا سعيدُ كُرْزٍ، والكوفيون أجازوا الإتباع على البدل أو عطف البيان.

** وفي باب المبني للمجهول: ذهب البصريون إلى إقامة المفعول به مقام الفاعل وجوباً، إذا وُجد بعد المبني للمجهول: مفعول به، ومصدر، وظرف، وجار ومجرور.

بينما الكوفيون أجازوا إقامة غير المفعول به.

** والخلاف شديد بين البصريين والكوفيين، حيث منع البصريون توكيد النكرة سواء أكانت محدودة أم غير محدودة، وذهب الكوفيون إلى تجويز توكيد النكرة المحدودة.

٢- عدم الجواز:

وهي ثمانية وخمسون موضعاً خلافياً، ومن أمثلتها:

** موضع تقدّم الفاعل على رافعه، فالكوفيون أجازوه والبصريون منعوه.

** ومنها جواز تثنية المفعول المطلق المبيّن للنوع وجمعه، غير أن سيبويه لم يجزه قياساً.

** ومنع جمهور النحويين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي، بينما نجد الفارسي(٣٧٧هـ) وابن كيسان(٣٩٩هـ) وابن برهان(٤٥٦هـ) أجازوه.

٣- الوجوب:

وهي ستة وثلاثون موضعاً خلافياً، ومن أمثلتها:

** اتفاق الجمهور على وجوب تقديم الفعل على المفعول إذا خيف اللبس أو خفي الإعراب. غير أن ابن الحاج(١٢٧٣هـ) أجاز تقديم المفعول به في هذا.

** وفي باب (نائب الفاعل) وجب إقامة المفعول الأول إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل. وذهب قوم منهم ابن مالك(٦٧٢هـ) إلى عدم الوجوب.

** وأوجب النحويون إعمال اسم الفاعل الدال على الحال أو الاستقبال، وأجاز الكسائي (١٨٩هـ) إعمال اسم الفاعل الدّال على الماضي.

٤- الصحيح:

وهي أربعة وعشرون موضعاً خلافياً، ومن أمثلتها:

** الخلاف في (ال) التعريف بين اسميتها وحرفيتها، فالجمهور قالوا إنّها اسم، والمازني (٢٤٨هـ) قال إنّها موصول حرفي، والأخفش (٢١٥هـ) قال إنها حرف تعريف، والصحيح مذهب الجمهور.

** وشبيه لهذا الموضع: الخلاف في (ما) المصدرية: اسم أم حرف؟ قال الأخفش باسميتها، وذهب مذهبه المبرد والمازني والسهيلي(٥٨٣هـ) وابن السراج(٣١٦هـ)، ومذهب الجمهور أنها حرف، وهو الصحيح.

** (كان) الناقصة: هل لها مصدر أم لا؟ والصحيح أن لها مصدراً.

٥- الرّاجح:

وهي عشرون موضعاً، ومن أمثلتها:

** مذهب البصريين في أن فعل الأمر مبني، وهو الراجح، ومذهب الكوفيين أنّه معرب.

** إعراب الأسماء الستة والخلاف المتشعب فيه: الراجح أن الحروف هي حروف إعراب قد نابت عن الحركات.

** (ذو) الموصولة في لهجة (طيء) كـ(ما) الموصولة المشهور فيها البناء.

٦- الشّاذ:

وهي أحد عشر موضعاً، ومن أمثلتها:

** كسر نون الجمع شذوذاً، وقد عدّه العكبري قليلاً، و حصره في الشعر.

** ورود الضمير المتصل بعد (إلاّ) في الاختيار شذوذاً.

** اتصال (ال) بالفعل المضارع، وبالجملة الاسمية، وبالظرف، وهذا شاذ وقد أجازه الكوفيون.

٧- القليل:

وهي خمسة مواضع، ومن أمثلتها:

** إعمال (إنْ) المخففة، فالأكثر إهمالها، وإعمالها قليل.

** ومنها إعمال اسم المصدر.

٨- الكثير:

وهي أربعة مواضع، ومن أمثلتها:

** ثبوت النون في (قَدْ) و(قَطْ) والحذف قليل.

** حذف خبر (لا) النافية للجنس، فهو حذف واجب عند التميميين والطائيين، وكثير عند الحجازيين.

٩- عدم الصحيح:

وهي موضعان، ومن أمثلتها:

مجيء الحال معرفة، فمذهب جمهور النحويين وجوب تنكير الحال، وأما الكوفيون فقالوا إن تضمّنت الحال معنى الشرط صح تعريفها، وإن لم تتضمن معنى الشرط فلا يصح تعريفها.

١٠- عدم الوجوب:

وهي أيضاً موضعان، ومن أمثلتها:

** استعمال صيغة أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة وقصد به التفضيل فجاز فيه وجهان:

الأول: استعماله كالمجرد، فلا يطابق ما قبله، وهذا لا يجب إلا عند ابن السراج.

الثاني: استعماله كالمقرون بالألف واللام، فتجب المطابقة.

١١- النادر:

وهو موضع واحد، وهو الاسم بعد (لدن) منصوب على التمييز، مجرور في القياس، مرفوع عند الكوفيين.

١٢- أضعف المذاهب:

وهو أيضاً موضع واحد، وهو إعراب (حبّذا) في قولك: حبّذا زَيْدٌ، واختلف النحاة فيه كثيراً، وما ذهب إليه ابن دُرُستَوَيْه (٣٤١هـ)، أنّ (حبّذا) فعل ماضٍ، و(زيدٌ) فاعله، أضعف المذاهب.

* بداية الخلاف النحوي:

أخذ الكوفيون يتوافدون على البصرة، بعد أن نضج النحو فيها واتّسع، وتوضّحت مناهجه ومسالكه، وقد عُرِف من الكوفيين محمد بن الحسن الرؤاسي(١٨٧هـ) الذي أخذ عن عيسى بن عمر (١٤٩هـ)، ورجع إلى الكوفة فالتفّ حوله طلبة العلم، منهم الكسائي والفراء. وقد عَاصَرَ الرؤاسيُّ الخليلَ بنَ أحمد (١٨٥هـ) من البصريين، وقد ربطت العصبية المذهبية بينهما، وقَرَنَ الكوفيون بينهما، والبصريون ينفون هذه الرابطة، فالكوفيون يجعلون سيبويه (١٨٠هـ) طالباً عند صاحبهم الرؤاسي. ويدّعي البصريون أن الرؤاسيَّ دَخَلَ البصرة لِيَعْرِضَ كتاباً على علمائها، فلم يَلْتَفِتْ إليه أحَدٌ، ولم يظهره.

والتقى الكسائي (١٨٩هـ) والفراء (٢٠٧هـ) الرؤاسي وأخذا عنه، وما لَبِثَا أنْ خَرَجَا إلى البصرة، فجلس الكسائي في حلقة الخليل، واتّصل الفرّاء بحلقة يونس (١٨١هـ) وبفَضْلِ الكسائي والفرّاء ارتقى نَحْوُ الكوفيين إلى منزلة النَّحْوِ البصري، دون أن تزول آثار الرؤاسي وعلمه عند الكسائي والفراء.

ومن بواكيرِ الخلاف النحوي ما كان من المناظرة المعروفة بين سيبويه والكسائي، وقد أطال العلماء في الحديث عنها، وبرغم أن الدكتور محمد خير الحلواني لم يعدّها خلافاً مذهبياً أو منهجياً إلاّ أنّ الخلاف بدا واضحاً جلياً بينهما؛ فكلّ واحد منهما صدر في رأيه عن وجهة نظر مغايرة للآخر.

والأمر ذاته في المنافسة بين الكسائي ويحيى بن المبارك اليزيدي(٢٠٢هـ)، وبين الكسائي في معظم المواقف، فنجد (يونس) يعنّف من يتعرض للكسائي من رجال حلقته، فيقول: تؤذون جليسَنَا ومؤدّبَ أميرِ المؤمنين".

في تلك الحقبة الزمنية (بداية القرن الثالث الهجري) ظَهَرَ كتاب سيبويه واشتهر في البصرة والكوفة، وتبوأ منزلة رفيعة فأثار غيرة العلماء من بصريين وكوفيين على السواء، فتعرض له الأصمعي وسيبويه حي، ونال منه الأخفش (٢١٥هـ) بعد وفاته، فلا غرابة أنْ نجد الفراء والكسائي ينالان من " الكتاب "[١].

ونجد أن سيبويه قد أورد في كتابه أقوالاً وآراء لبعض شيوخه أمثال يونس والخليل، وخالفهما، ثم اتّضحت معالم الخلاف النحوي بينَ سيبويه والكسائي، وبين سيبويه والأخفش الأوسط واستمر الخلاف حتى أصبح أقرب إلى المدارس المتقابلة[٢].

إذن، إلى هذا الوقت، وهو بداية القرن الثالث، لم تتضح تماماً معالم الخلاف النحوي، فكانت العصبية الفردية والغيرة والتعلّق بالأستاذ هي الأبرز في أيّ خلاف نحوي، مع إقرارنا بوجود الاختلاف العلمي والمنهجي والمذهبي.

فوُجِدَ الخلاف بين أصحاب المذهب الواحد، فلا غَرْوَ في وجود خلاف نحوي بين نحاة المذهبَيْن.

وربما دليلٍ على أن الخلاف لم يكن قائماً على الخلاف المذهبي تماماً، هو اتفاق الأخفش والكسائي في كثير من الأسس والأصول المنهجية، كالاعتداد بالقراءات الشاذة، والقياس على القليل.

والتقى الفراء مع المذهب البصري من حيث التقدير والتأويل وإنكار القياس على الشاهد الواحد، وإنكار القراءة الشاذة، والاعتداد بالعلّة والقياس[٣].

---

[١] انظر الخلاف النحوي ٢٧١-٢٣٤.
[٢] انظر شروح الألفية ١٤٠.
[٣] انظر الخلاف النحوي ٤١، ٤٢.

* وضوح الخلاف وتطوره حتى القرن الخامس:

لم يكن القرن الثاني للهجرة قد طوي حين توفي سيبويه والكسائي، أما الفراء والأخفش فقد توفيا بعد ذلك بسنوات قليلة، حتى تبدّل النزاع النحوي القائم على المنافسة والغيرة إلى خلاف بين طرفين ينتمي كل منهما إلى بلد.

فحُسِب سيبويه والأخفش على مدرسة البصرة، إضافة إلى الخليل ويونس، ويصبح الكسائي والفراء ممثلي مدرسة الكوفة.

وقد فتح ثَعْلَب (٢٩١هـ) في مجالسه البابَ على مِصراعيه لمن بعده ليخوضوا غِمار الخلاف بين البصرة والكوفة. فاهتمّ ثعلب بذكر آراء البصريين والكوفيين، فمرة يقول: قال سيبويه والخليل وأصحابهما، ومرة يقول: سيبويه وأصحابه، ومرة أخرى: البصريون وأهل البصرة. وينسب رأياً للكوفيين ويعدّ نفسه منهم. أو تجده ينسب الرأي لصاحبه، فيذكر سيبويه والخليل، وغالباً ما يقابل بين آراء هؤلاء البصريين وآراء الكسائي والفراء.

أمّا معاصره المبرد (٢٨٥هـ) فلا يشير في كثير من المواضع إلى آراء الكوفيين في مواضع الخلاف، وقد يذكر رأياً للأخفش يوافق فيه الكوفيين دون أن يذكرهم ويكنّي عنهم، فيقول: وزعم قوم، أو: فإن قال قائل. وقد ذكر لفظ (الكوفيين) مرّة واحدة في كتابه (المقتضب) ويهمل أحياناً اسم النحوي الكوفي.

ثمّ جاء تلامذة ثعلب وتلامذة المبرد، فأخذوا سنّة شيوخهم، فكان الحامِض (٣٠٥هـ) والزجاج (٣١١هـ) وابن السّراج (٣١٦هـ) وقد أخذا عن المبرد. وأبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ) من تلامذة ثعلب، يكثرون في كتبهم من المفاضلة بين نحو المذهبين، مضيفين نَحْوَ ثعلب إلى نحو الكوفة الذي تمثل قبله في نحو الكسائي والفراء، ونَحْوَ المبرد إلى نحو البصرة الذي حمله كتاب سيبويه من قبل.

ونصل إلى نهايات القرن الرابع الذي ضمّ كوكبة من نخبة العلماء: أمثال السيرافي (٣٦٨هـ)، والفارسي (٣٧٧هـ)، والرّمّاني (٣٨٤هـ)، وابن جني (٣٩٢هـ).

في هذا الوقت نجد الإلحاح على المفاضلة والمفاصلة بين المذهبين يزداد، ويأخذ الخلاف شكلاً من أشكال الجدل، متأثراً بمحيطات العصر الحضارية للدراسات الفقهية والمنطقية منها. غير أن هذه الكوكبة من العلماء راعوا الفروق الفردية بين أصحاب المذهب الواحد.

وقد هيمن (الكتاب) عليهم، وأخذ بألبابهم، فأقبل السيرافي والرماني على شرحه، وجعله الفارسي وابن جني غايتهما في الدرس والحفظ، ومثّل هؤلاء الأربعة مذهب البصريين تمثيلاً جديداً، فأضافوا في نتاجهم مادةً جديدةً أضافوها إلى نحو البصرة، ولم يكن في عصرهم نحوي يذكر للكوفيين غير ابن خالويه (٣٧٧هـ)، فأضافه المتأخرون، كأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ) إلى الكوفيين.

ثم يأتي المتأخرون، ويمثلهم مكي بن أبي طالب القيرواني (٤٣٧هـ) وابن الشجري (٤٥٢هـ) والزمخشري(٥٣٨هـ)، وابن بَرْهَان (٥٦٩هـ)، و، فيأخذون عنهم ويعتمدون على نقولهم في نسبة الآراء الكوفية والبصرية، وقد يرجعون إلى كتب الفراء والكسائي، والأخفش وسيبويه، فينسبون الرأي لصاحبه غير أنّ الفروق الفردية بين ممثلي المذهب الواحد تكاد تنطمس.

وهؤلاء هم الأساتذة والشيوخ الذين أخذ عنهم أبو البركات الأنباري(٥٧٧هـ) مسائله الخلافية، وجاء كتابه (الإنصاف)[1].

وحَريٌّ بنا أن نخصّ ابن جني ببعض الكلام، فقد مثّل النحو البصري في القرن الرابع الهجري، فهو لا يخفي مذهبه، إلا أنه يثني على الكسائي "كان هذا الرجل كثيراً في السداد، والثقة

[1] انظر الخلاف النحوي ٤٢-٤٧.

عند أصحابنا"، وتجده ينتصر لثعلب من ابن دَرَسْتَوَيْه (٣٤١هـ)، ويحكم في (المحتسب) للكوفيين على أصحابه البصريين، لأنه رأى الحق لجانبهم في مواضع عدة[١].

* مؤلفات في الخلاف النحوي:

كان ثعلب أول من بدأ حركة التأليف في الخلاف النحوي، وقد عرفنا أن (ثعلباً) اهتم بتوضيح الآراء المتباينة، وسمّى كتابه (اختلاف النحويين)، وربما عرض فيه للمسائل الخلافية بين الكوفة والبصرة، ولكنه بالتأكيد عرض للخلاف بين الكسائي والفراء. وقد ردّ عليه ابن دَرَسْتَوَيْه في هذا، ومن الأرجح أن يكون قد انتصر للمذهب البصري. وقد ضاع كتابا الرجلين[٢].

وتكثر كتب الخلاف النحوي، وأذكر منها:

١- المُهذّب، لأحمد بن جعفر الدينوري (٢٨٩هـ) تلميذ المبرّد.

٢- المُقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس (٣٣٧هـ).

٣- الإرشاد، والردّ على ثعلب في اختلاف النحويين لابن دستورية (٣٤١هـ).

٤- الاختلاف، للأزدي (٣٤٨هـ).

٥- الخلاف بين النحويين للرمّاني (٣٨٤هـ).

٦- اختلاف النحويين، لابن فارس (٣٩٥هـ).

٧- ما اختلف فيه البصريون والكوفيون، لابن كيسان (٣٩٩هـ).

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري (٥٧٧هـ).

٩- المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة، لابن الفَرَس (٥٩٧هـ).

١٠- التبيين عن مذاهب النحويين، ومسائل خلافية في النحو، للعكبري (٦١٦هـ).

---

[٢] انظر الخلاف النحوي ٥٧.
[١] انظر الخلاف النحوي ٥٩.

١١- الإسعاف في مسائل الخلاف، لابن إياز (٦٨٨هـ).

١٢- الذهب المذاب في مذاهب النحاة للكوراني (٧٦٨هـ).

١٣- ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، المنسوب إلى عبد اللطيف الزبيدي (٨٠٢هـ).

فهذا الكم الهائل من المؤلفات والمصنفات تدل على نشاط حيّ في دراسة النحو، ودراسة جادة على عرض الخلاف بين النحاة.

وكان الإنصاف لأبي البركات الأنباري مثالاً حياً على هذه الحركة النشطة من التأليف[١].

* كتاب الإنصاف:

و كتاب الإنصاف من أنفس وأغلى كتب أبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ) المطبوعة، وقد نوّه به بعض المتأخرين من علماء النحو والفقه وهو الإمام البغدادي (١٠٩٣هـ) صاحب الخزانة، وصاحب الحاشية القيمة على شرح ابن هشام لقصيدة (بانت سعاد) فقد نعته بالجليل.

أما المسائل الخلافية التي ذكرها أبو البركات في كتابه، فتبلغ واحداً وعشرين ومئة مسألة، بعضها في النحو وبعضها في الصرف، وكثير منها في اللغة وفقهها[٢].

ولا نرى أبا البركات ينسب نفسه إلى مذهب نحوي معين، فهو يقول في خطبة الكتاب إنّ كتابه "أول كتاب صُنِّفَ في علم العربية على هذا الترتيب، وأُلِّف على هذا الأسلوب، لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السّلف...وذكرت من مذهب كلّ فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق، واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة، على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف[٣]".

---

[١] انظر الخلاف النحوي ٦٠، شروح الألفية ١٤٠، ١٤١.
[٢] انظر الخلاف النحوي ١٠٥-١٠٧.
[٣] الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٥.

غير أنه غارق في نصرة أهل البصرة، فانتصر لهم في مائة وأربع عشرة مسألة، وأبقى للكوفة سبعاً.

وليس غريباً ذلك عنه، فقد درس على ابن الشجري (٤٥٢هـ) ولازمه، وقرأ على أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) وغيره بآثاره، ودَرَسَ كتابَ سيبويه وشَرْحَ السيرافي له، ومن هنا كانت مصادره البصرية في كتابه هي الغالبة[1].

[1] انظر الخلاف النحوي ١٤١.

الفصل الثالث

- عَرْض وجوه الخلاف
- مناقشتها وتقرير المذاهب فيها وتقويمها

لا شكّ أنّ الخلاف بحسب ما تقدّم من الحديث عنه، ومن تقرير أنّ للعرب لغاتها أو لهجاتها، ومسألة الأحرف السبعة، والقراءات القرآنية، وما فيها من وجوه الاختلاف، وما تضمنته الروايات اللغوية من ذلك الخلاف، يفسّر هذا الذي سوف أتناوله في بحثي متابعة لمضمون ذلك كلّه، وللأصول التي ترجع إليها لغات العرب، ورخصة الأحرف السبعة، وما تضمنته القراءات القرآنية وصدّقته الرواية اللغوية، وهو ما انتهى إليه الاستقراء أنّ الخلاف أصل في اللغة وفي بعض علومها ولا سيما النحو والصرف، وهذا ما دعا العلماء إلى التمذهب والقول بوجوه مختلفة غير متناقضة.

غير أن تناولي ذلك سيكون من حيث ما رجع إليه هؤلاء العلماء من تعليل وعِللَ مقترنة بالحجة والدليل ما أمكن.

ولمّا كان العلماء مختلفين في تعليلهم لما ذهبوا إليه فقد رأيت إحصاء تلك العلل وتقديم أغلبها ذكراً في تقرير المذاهب في موضعها.

١- الجواز:

فعلّه الجواز عدّاً تسع ومائة فهي أكثر العِلل في كلام العلماء أخذاً بوجه لغوي أو نحوي، فهي بمعنى يصح أو يحل كما في معجم الكليات[١]، لكنها تفيد الوجه الأعلى.

◈ وأول مواضع الجواز[٢]: جمعُ الاسمِ الذي آخره هاء التأنيث جمعَ مذكرٍ سالماً، كقولك: طلحون، وحمزون، ممّا واحده: طلحة وحمزة، وذلك بأنّ العَلَم المختوم بالتاء هو لمذكر، وأن العبرة بالمعنى لا باللفظ، فسقوط التاء إذا جُمِع جمعَ مؤنث سالماً: طلحات، وحمزات؛ أنّ هذه التاء بتقدير الانفصال. وعلى أن الإجماع على جواز جمع العلم المذكر المنتهي بألف التأنيث جمع مذكر سالما، نحو حمراوون، وحبلون، هذا إذا سُميّ رجل بحمراء أو

---

[١] الكليات: جوز

[٢] انظر شرح ابن عقيل ١/١/٦٠

حبلى، وجواز جمع الاسم الأشدّ تمكناً في التأنيث جمع مذكر سالماً فجائز جمع الاسم الأخفّ تمكناً في التأنيث، وهو أولى.

وأجاز ذلك الكوفيون، وذهب أبو الحسن بن كيسان(٣٩٩هـ)، من البصريين، إلى الجواز إلاّ أنّه يفتح اللام، فيقول: الطّلَحون[١].

وقال أبو حيّان(٧٤٥هـ)[٢]: "فلو سميت رجلاً زينب أو سلمى، جُمع بالواو والنون بإجماع، اعتباراً بمسمياتها الآن، فإن لم يخلُ منها لم يجمع بها، كأخت، وطلحة، ومسلمات، أعلام رجال".

وخالف الكوفيون في هذا الشرط، فجوّزوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقاً، فقالوا في طلحة، حمزة، وهُبيرة: طلحون، وحمزون، وهُبيرون، واحتجو بالسماع والقياس.

أمّا السّماع فقولهم في (علانية) للرجل المشهور (علانون)، وفي (ربعة) للمعتدل القامة، (ربعون). وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير، وإنْ أدّى أيضاً إلى حذف التاء. قال الراجز (مجهول القائل): (وعقبة الأعقاب في الشهر الأصمّ).

رُدّ السماعُ بشذوذه، وعن القياس بأنّ جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة، ولا تأنيث في جمع السلامة يعقبها. على أنّ جمعه تكسيراً غير مسلّم، لأنّه لم يرد منه سوى هذا البيت، فلا يقاس عليه، مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عُقبة بمعنى الاعتقاب لا العَلَم[٣].

وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك، جاء في الكتاب قول يونس[٤]: "ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث، قالوا: رجل ربَعة، وجمعوها بالتاء فقالوا: رَبعات، ولم يقولوا رَبْعون، وقالوا: طلحة الطلحات، ولم يقولوا. طلحة الطلحين، فهذا يُجمع على الأصل لا يتغير من ذلك، كما أنه إذا صار وصفاً للمذكر لم تذهب "الهاء"، وإلى هذا ذهب المبرد[٥] والعكبري[٦].

---

[١] انظر الإنصاف ١/٤٤.
[٢] همع الهوامع ١/١٥٠.
[٣] انظر همع الهوامع ١/١٥٠.
[٤] الكتاب ٣/٣٩٤.
[٥] المقتضب ٢/٣٢٨.
[٦] التبيين ٢١٩، اللباب ١/١٢١.

وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح؛ فلم يرد السماع عن العرب أنهم قالوا: الطلحون، والهُبيرون وقد ورد قول عبد الله بن قيس الرقيات:

رحِمَ اللهُ أعْظُمَاً دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ (الخفيف)

وما ورد من الرجز عن الكوفيين، فهو شاذ وقليل ومجهول.

◈ ومنها تشديد نون اللّذين، واللّتين[1]، فقد قرأ ابن كثير: "واللّذانّ يأتيانها منكم[2]" وجاز لك في المذهب الكوفي تشديد النون في الموصول المثنى: نصباً وجمعاً، وقرأ ابن كثير أيضاً "ربنا أرِنا اللذَيْنّ أضلانا[3]".

وعلى نفس هذا المذهب، جاز لك تشديد النون في اسمي الإشارة: ذانّ، وتانّ، رفعاً و نصباً وجراً، والتشديد عوض عن الألف المحذوفة في الرفع.

وقد أشار السيوطي إلى لغة قوم يشدّدون النون بإبدال إحدى النونين ياءً، فيقولون للمذكر ذانيك، وذينيك، وللمؤنث تانيك، وتينيك[4].

وهذا موضع خلافي لغوي، لا فائدة ترجى منه، ولغة التخفيف هي الأشهر، وقراءة ابن كثير ليست بالشاذة ولكنها منفردة عن الباقين الذين قرؤوا بالتخفيف.

◈ ومثل هذا الموضع في الخلاف، الموضع الذي لا طائلة ولا فائدة من الاختلاف فيه، وجود اسم مختوم بواو مضموم ما قبلها[5]. حيث نفاه علماء النحو، إلاّ إن كان مبنياً، ومثاله: الضمير (هُوَ)، والأسماء الستة، رفعاً في المعرب، نحو قولك: جاء أبوه، وأجاز الكوفيون زيادة موضعين آخرين أولهما: ما سميّ به من الفعل، نحو يَدْعُو، ويَغْزُو، وثانيهما: الأعجمي، نحو سَمَنْدُو، وقَمَنْدُو.

---

[1] انظر شرح ابن عقيل ١/١/١٤١
[2] النساء ١٦، الميسر في القراءات الأربع عشرة ٨٠.
[3] فصلت ٢٩، المصدر السابق ٤٧٩.
[4] همع الهوامع ٢٤٦/١.
[5] انظر شرح ابن عقيل ١/١/٨٣

وقد نفى ابن فلاح (٦٨٠هـ) وجود اسم معرب آخره واو قبلها ضمّه؛ فقد أراد النحاة تخصيص شيء لا يوجد في الاسم، كما خصّوا الاسم بشيء لا يوجد في الفعل، ولأنه لو كان لأدّى إلى اجتماع ما يستثقل في النسبة والإضافة، وأمّا السّمندو وقمندو فأعجمي، وأمّا (هُوَ) فمبني، وأما الأسماء السّتة فالواو فيها بمنزلة الحركة[١].

◆ ومن مواضع الجواز اجتماع الاسم واللقب مفردين[٢]، فقد أوجب البصريون الإضافة، فقالوا: هذا سعيدُ كُرْزٍ، ورأيتُ سعيدَ كُرْزٍ، ومررت بسعيدِ كُرْزٍ، مشترطين لوجوبهم هذا ألا يقترن الاسم بأل، فتقول: جاءني الحَارِثُ كُرْزٌ، بإتباع الثاني للأول بدلاً أو عطف بيان، وبشرطهم هذا يوافقون جمهور النحاة بمنع إضافة ما هو مقترن بأل إلى ما هو خال منها.

وهذه الإضافة عند البصريين هي إضافة لفظية حقيقية، إذ إن مذهبهم يمنع إضافة الاسم إلى ما اتّحد به في المعنى، وهو قول أبي عمرو، ويونس والخليل[٣]، وقد جاء عند السيوطي أن الجمهور لا يضيفون اسماً لمرادفه، ومنعوته ومؤكّده[٤].

وأورد السيوطي في الأشباه والنظائر قول ابن يعيش في قاعدة إضافة العَلَم: "قال ابن يعيش: وإذا أضيف العلم إلى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية، كما إذا أضيف إلى غير اللقب وصار التعريف بالإضافة[٥]".

أما الكوفيون فقد أجازوا الإتباع على البدل أو عطف البيان، واختاره ابن مالك، لأن الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل، فإن كان في الأول (أل) فليس إلاّ الإتباع اتفاقاً، نحو الحارثُ كرزٌ"[٦].

ويقول الكنغراوي(١٣٤٩هـ): "...وكثيراً ما يُضاف الاسم إلى اللقب ويجوز الإتباع"[٧].

---

[١] انظر الأشباه والنظائر ٣٦/٢.
[٢] انظر شرح ابن عقيل ١/١/١٢٢
[٣] الكتاب ٢٩٤/٣.
[٤] همع الهوامع ٤١٨/٢.
[٥] الأشباه والنظائر ١٠٣/٢.
[٦] همع الهوامع ٢٣٤/١.
[٧] الموفي في النحو الكوفي ٧٦.

نلاحظ أنّ وجوب البصريين يعتمد على التخلّص من إضافة الشيء إلى نفسه. وتجويز الكوفيين على أن الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل.

◈ ومنها لزوم تاء التأنيث الفعل الماضي[1] نحو: "دَعْد جاءت" و"السحابة اضمحلّت" سواء في ذلك المؤنث الحقيقي والمجازي، فإذا فُصِل بين الفعل وفاعله الحقيقي بغير (إلاّ) جاز إثبات التاء وحذفها، نحو "حَضَرَ الساعة دَعْدٌ" و"سأل القاضيَ ابنتُه" "وإن كان الأجود إثبات التاء".

وأورد ابن جني (٣٩٢هـ)[2] شاهداً على تذكير المؤنث قال الشاعر(مجهول القائل)

إنَّ امْرأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ في الدّنيا لَمَغْرُورُ (البسيط)

فهو فَصَلَ بين الفعل وفاعله، فحذفت تاء التأنيث، وإن كان تأنيثه حقيقياً، ومثله قول جرير يهجو الأخطل:

لَقَدْ وَلَدَ الأخَيْطِلَ أمُّ سَوْءٍ عَلَى بَابِ اسْتِها صُلُبٌ وَشَامُ (الوافر)

أمّا الجلّيس النحوي فقد قال مثل ذلك[3]، حيث قيّد إلحاق علامة التأنيث بالمؤنث غير الحقيقي إذا ظهر نحو "ثارت الريح" وحكمه هذا على إطلاقه. وأضاف قوله "وإن وقع الفصل حَسُنَ ترك العلامة وقوي، وجاز في الحقيقي أيضاً، ومن قوله:

إنَّ امْرأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ في الدّنيا لَمَغْرُورُ (البسيط)

وقد أتبع ذلك ما يفيد إطلاق التأنيث وعدمه: جمع التكسير: ومنه قوله تعالى: "وقَالَ نِسْوَةٌ"[4] و"قَالَتِ الأعْرَابُ"[5]، وأصل هذا ومرجعه انعدام الشكل والهيئة اللذين يميزان الفاعل. وأورد السيوطي[6] شاهداً على ذلك قوله تعالى: "إذَا جَاءَكُمُ المُؤْمِنَاتُ"[7].

ممّا سبق يتّضح أن العلماء متفقون في هذا الموضع، مدعمين آراءهم بالشواهد القرآنية والشعرية.

---

[1] انظر شرح ابن عقيل ١/٢/٨٩
[2] الخصائص ٢/٢٨٤.
[3] ثمار الصناعة ٩٠-٩١.
[4] يوسف ٣٠.
[5] الحجرات ١٤.
[6] همع الهوامع ٣/٢٩٣.
[7] الممتحنة ١٠.

◈ وفي باب المبني للمجهول[1]، نجد أنّ البصريين ذهبوا إلى أنه إذا وُجد بعد المبني لما لم يُسمّ فاعله: مفعول به، ومصدر، وظرف، وجار ومجرور، وجَبَ إقامة المفعول به مقام الفاعل، تقول: ضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره. وذلك أنّ المفعول الصحيح أشبه بالفاعل فأقيم مقامه لا غيره، والشبه هذا من أربعة وجوه[2]:

أحدها: أن الفعل يصل إليه بنفسه، ولا دلالة في الفعل عليه بخلاف الظرف وحرف الجر والمصدر.

والثاني: أنّ المفعول به شريك الفاعل في تحقّق الفعل، لأن الفاعل يُوجِدُ الفعل، والمفعول به يحفظهُ من حيث كان محلاً له.

والثالث: أن المفعول قد جُعِلَ فاعلاً في اللفظ كقولك: مات زيد، وطلعت الشمس، ورخُص السِّعرُ. وليس كذلك بقية الفضلات.

والرابع: أنّ من الأفعال ما اقتصر فيه على المفعول ولم يُذكر الفاعل، كقولك: عُنيتُ بحاجتك" "ونُفِستِ المرأةُ " و" جُنَّ الرّجلُ "، وليس كذلك بقية الفَضْلات.

أما الكوفيون فقد أجازوا إقامة غير المفعول بوجوده: تقدّم أو تأخر، تقول: ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً، وضُرِبَ زيداً ضَرْبٌ شديدٌ، وكذا في الباقي، واحتجوا بأن الظرف وحرف الجرّ يعمل فيهما الفعل ويُجعلان مفعولاً بهما على السّعَةَ، فصاروا كالمفعول به، كما جاز أن يُجعل المفعول به قائماً مقام الفاعل كذلك هذه الأشياء[3].

واستدلّوا على ذلك[4] بقوله تعالى "لِيَجْزِيَ قَوْمَاً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ"[5] على قراءة أبي جعفر المدني، أي: ليُجْزَى الجزاءُ قوماً، وبقراءة عاصم: "وكَذَلِكَ نُجِّيَ المُؤْمِنِيْنَ"[6] أي نُجِّيَ النّجاءُ، وبقول جرير:

---

(1) انظر شرح ابن عقيل ١/٢/١٢١
(2) التبيين ٢٦٨.
(3) التبيين ٢٦٨، ٢٦٩.
(4) اللباب ١/١٥٩، ١٦١.
(5) الجاثية ١٤.
(6) الأنبياء ٨٨.

فَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الكَلْبِ الكِلابَا (الوافر)

بإقامة الجار والمجرور، وبقول رُؤْبة:

لم يُعْنَ بالعَلْياءِ إلاّ سيّداً ولا شَفَى ذَا الغيِّ إلاّ ذُو هُدى (الرجز)

وبرأي الكوفيين يبطل قول البصريين بقولنا: أعطيت زيداً درهماً، فإذا لم تسمّ الفاعل جاز أن تقيم الدرهم مقامهُ ولا شبهة أنّ زيداً أشبه بالفاعل، إذ كان فاعلاً للأخذ، والدرهم ليس إلا مفعولاً به، وردّ البصريون فقالوا: أنّ المفعول به أشبه بالفاعل وإذا دعت الحاجة إلى نيابة شيء يقام مقام غيره فأولى ما كان النائب ما هو أشبه بالمنوب عنه[1].

أمّا قراءة أبي جعفر للآية الكريمة، فهي قراءة شاذة ضعيفة، وقرأها ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف (لنَجْزيَ قَوْمَاً)، والباقون (ليَجْزِيَ قَوْمَاً) والآية الكريمة الثانية قرأها عاصم وابن عامر وشعبة، (وكذلك نُجيّ المؤمنين) والباقون (نُنْجي)، ويمكن تخريج قراءة عاصم على أنّ الأصل (ننجي) ثمّ أبدل النون الثانية جيماً وأدغمها، وقراءة أبي جعفر فعلى تقدير: لنجزيَ الخيرَ قوماً، فالخير مفعول به، وهذا الفعل يتعدّى إلى مفعولين، وأضمر الأول لدلالة الثاني عليه، والبيت الأول على تقدير: فلو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسبّ، أي: جنس الكلاب[2].

أما قول رؤبة فقال البصريون: إنّ التبيين ضرورة، وأما قول الكوفيين فباطل عند البصريين، فهما في هذه الحال متساويان في المفعول به، والفعل واصل إليهما على حد سواء، وقوة المفعول الأول من طريق المعنى لا من جهة اللفظ، ومع هذا فرفع الدرهم ضعيف سوّغه أمن اللبس"[3].

---

[1] انظر التبيين ٢٦٨، ٢٦٩.
[2] انظر اللباب ١/١٥٩، ٩٦١، الميسر في القراءات الأربع عشرة ٣٢٩، ٥٠٠.
[3] الموفي ٢١ (كلام المحقق).

وجاء في همع الهوامع: "قال أبو حيان: ونقل الدّهان (٥٩٠هـ)، أنّ الأخفش شرط في جواز ذلك (أي إقامة غير المفعول بوجوده) تأخير المفعول به في اللفظ: فإن تقدّم على المصدر أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به"[١].

◈ وَوَرد في باب الاشتغال جواز نصب الاسم (زيد) في قولك: زيداً ضربتُهُ، وجاز لك رفعه والخلاف واقع في عامل النصب[٢]، رأى سيبويه أنّ ناصبه فعل يفسره المذكور[٣].

وتفصيل الموضع أن البصريين نصبوا (زيداً) بفعل مقدّر موافق للمظهر، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربتُهُ، فالذي ظهر دليل على المضمر فجاز إضماره استغناءً بالفعل الظاهر عنه، كما لو كان متأخراً وقبله مايدل عليه.

إضافة إلى أن (ضربت) يتعدّى إلى مفعول واحد قد استوفاه وهو الهاء، فلم يبق له سبيل على نصب (زيد)، فوجب أن يقدّر له ما ينصبه، وأولى ما كان ذلك المقدّر ما دلّ عليه المذكور، فلو رفعت (زيد) لجاز ذلك، وهو الأقوى، ولم يجز ذلك إلا لتمام الكلام بقولك: ضربته، وإذا كان في نفسه تاماً لم يكن له عمل فيما قبله.

أما الكوفيون فقالوا إنّه منصوب بالفعل الظاهر الواقع على الهاء، وذلك أن (الهاء) هو الاسم الظاهر في المعنى فينبغي أن يكون منصوباً به، كما قالوا: أكرمْتُ أباكَ زيْدَاً.

وقد قال الكسائي بذلك، على أن الفعل الظاهر المؤخر ملغى غير عامل في الضمير[٤].

وأوافق البصريين برد ذلك؛ فانتصاب (زيداً) في قولهم (أكرمْتُ أبَاكَ زيْدَاً) على البدل، وجاز أن يكون بدلاً لأنه تأخر عن المبدل منه، أمّا هنا فقد تقدّم (زيد) على الهاء، فلا يجوز أن يكون بدلاً منهما[٥].

---

[١] همع الهوامع ١/٥٢٠.
[٢] انظر شرح ابن عقيل ١/٢/١٣٠.
[٣] الكتاب ١/٨١.
[٤] انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٨٥، همع الهوامع ٣/١٠٧.
[٥] انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٨٥.

وأما أن الهاء هي (زيداً) في المعنى، فالهاء اسم له موضع في الإعراب، فوجب أن يكون لها عامل، ولا عامل إلاّ: ضربت هذه، فلا يبقى لها معمول آخر، بخلاف قولك: ضربتُ أباكَ زيداً، فـ (زيداً) بدل من (أباك)، ويبطل قولهم في: زيدٌ ضربتُ أخاهُ، فيضطرّ الكوفيون إلى تقدير ناصب آخر، كأنك قلت: أحسنت زيداً ضربت أخاه، فيمنع تعدّي الفعل إلى الظاهر والمضمر معاً، والمانع هنا امتناع تعدّي (ضربت) إلى (زيد) إذا لم يكن واقعاً به، بل شيء من سببه، وكذلك الهاء في (ضربته) هي من سبب (زيد)[1].

ورُدّ رأي الكسائي بأن الضمير قد لا يتعدّى إليه الفعل إلاّ بحرف جر، فكيف يلغى؟ وينصب الظاهر، وهو لا يتعدى إليه أيضاً إلا بحرف جر، نحو: زيداً غضبتُ عليه، وأيضاً فلا يمكن الإلغاء في السبب لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة، نحو زيداً ضربت غلام رجل يحبّه...وقال الفرّاء: الفعل عامل فيهما، أي في الاسم والضمير معاً، وردّ بلزوم تعدّي الفعل المتعدّي إلى واحد إلى اثنين، والمتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة، وهو خرم للقاعدة[2].

◈ وجاز لك حذف حرف الجر مع (أنْ، وأنّ) بشرط أمن اللّبس[3]، وكان الخلاف في محل (أنْ، وأنّ) عند الحذف.

ذهب الأخفش إلى أنهما في محل جرّ، مستدلاً بالسّماع عن العرب، ومنه قول الفَرَزْدَق (١١٤هـ):

وما زُرْتُ سَلْمَى أنْ تكونَ حَبِيْبَةً إليَّ، ولا دَيْنٍ بِهِا أنَا طَالِبُهْ (الطويل)

وشاهده: جرّ (دَيْنٍ) عطفاً على المصدر (أن تكون...).

وقد أورد صاحب الإنصاف هذا الشاهد دليلاً على خفض (دين) بإضمار حرف الخفض[4].

واستدلّ الأخفش لرأيه بقول الفرزدق أيضاً:

---

[1] التبيين ٢٦٦، ٢٦٧.
[2] انظر همع الهوامع ١٠٧/٣.
[3] انظر شرح ابن عقيل ١/٢/١٥١
[4] الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٨/١، ٣٧٠.

إذا قِيلَ أيّ النّاسِ شَرٌّ قَبيلةٌ؟ أشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصَابِعُ (الطويل)

وأصل الكلام: "أشارت إلى كليبٍ"، و قد ورد هذا البيت في همع الهوامع شاهداً على حذف الجارّ وبقاء عمله اختياراً ضرورة، وأنه نادر لا يقاس عليه[1].

أما الكسائي فقال إنهما في محل نصب، واستدلّ لذلك بدليلين:

أولهما: أنّ حرف الجر ضعيف، مختص بالاسم، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلاّ إذا كان مذكوراً، فمتى حُذِفَ من الكلام زال عمله.

وثانيهما: أنّه إذا حذفنا حرف الجر، وكان مدخوله غير (أنْ، وأنّ) فالاسم المجرور يُنصب بعد حذف الجر، كما قال جَرير(١١٤هـ):

تَمرُّونَ الدّيارَ، ولَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ (الوافر)

وكقول عُمَر بنِ أبي رَبِيْعَة (٩٣هـ):

غَضِبَتْ أنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ لَيْسَ يَعْرِفْنَني مَرَرْنَ الطَّرِيقَا (الخفيف)

وقول المُتَلَمِّس يخاطب عَمْرَو بنَ هِنْد:

آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدّهرَ أطْعَمُهُ والحَبُّ يأكُلُهُ في القَرْيَةِ السُّوسُ (البسيط)

وقول ساعِدَة بنِ جُؤيَة الهُذَلِّي:

لَدْنٌ بِهزِّ الكفِّ يَعْسِل متْنَهُ فيه، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ (الكامل)

فقد استشهد الكسائي بهذه الأبيات الأربعة شَاهِدَيْنِ على دليله الثاني، ففي الأول: تقديره، تمرون بالديارِ، والثاني مررْن بالطريق، والثالث أليت على حَبّ العراق، والرابع عسل في الطريق. غير أنّ سيبويه أورد بيت ساعدة وبيت المتلمس[2]، شَاهِدَيْنِ على عمل الفعل بعد حذف حرف الجرّ.

وقد رأى سيبويه تكافؤ الأدلة، وأن السماع ورد بالوجهين، ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر، فجوّز كلّ واحد منهما.

---

[1] همع الهوامع ٢/٣٨٢، ٣٨٣.
[2] انظر الكتاب ١/٣٤-٣٨.

◈ وورد الخلاف قوياً في توكيد النكرة[1]، حيث منع البصريون توكيد النكرة سواء أكانت محدودة: كيوم و ليلة وشهر، وحول، أو غير محدودة: كوقت، وزمن، وحين.

يقول سيبويه: "...واعلم أنّ هذه الحروف (ويقصد بها الضمائر) لا تكون وصفاً للمظهر، كراهية أن يصفوا المظهر بالمضمر، كما كرهوا أن يكون (أجمعون ونفسه) معطوفاً على النكرة في قولهم:

مررت برجلٍ نفسه، ومررتُ بقومٍ أجمعين"[2].

وأكّده ابن السراج: "...فأما النكرة فلا يجوز أن تؤكد بنفسه ولا أجمعين ولا كلّهم، لأنّ هذه معارف، فإن أكّدت بتكرير اللفظ بعينه لم يمتنع أن تقول، رأيت رجلاً رجلاً، وأصبت درّةً درّةً، فأما قولهم: "مررت برجل كلِّ رجلٍ" فإنما هذا على المبالغة في المدح كأنك قلت:

مررتُ برجلٍ كاملٍ"[3].

وقال البصريون[4]: إنّ النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة، فينبغي أن لا تفتقر إلى تأكيد. لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه، وأمّا قول "رأيت درهماً كلّ درهم" فهو محمول على الوصف لا على التأكيد، ثمّ إن التوكيد يدل على التخصيص والتعيين، والنكرة تدلُّ على الشياع والعموم، وكلّ واحد منهما ضد صاحبه، فلا يصلح أن يكون مؤكداً له.

وأصاب الكوفيون بتجويزهم توكيد النكرة المحدودة، فتحصل الفائدة بالتوكيد، تقول: صُمت شهراً كلّه، فيجوز الصيام بعضه لا كلّه، واستدلّوا لرأيهم بالشواهد الواردة:

قول الشاعر: عَبْدِ الله بنِ مُسْلِم الهذليّ

لَكَنَّهُ شَاقَهُ أنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّه رَجَبُ (البسيط)

فأكّد (حولٍ) بـ(كلّه)، وقول الراجز (مجهول القائل):

---

(1) انظر شرح ابن عقيل ٢/١/٢١١

(2) الكتاب ٢/٣٨٦.

(3) الأصول في النحو ٢/٢٣.

(4) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٤٠٥، اللباب ١/٣٩٥.

إذا القَعُودُ كَرَّ فيها حَفَدا يَوْماً جديداً كلّه مُطَرَّدا (الرجز)

فأكد (يوما) بـ(كلّه) وقول الآخر (شُتَيْمِ بنِ خُوَيْلِدٍ):

زَحَرْتَ به ليلةً كُلَّها فَجِئتَ به مُؤْيِداً خَنْفَقِيقَا (المتقارب)

فأكد (ليلة) بـ(كلها)، وقول الراجز (مجهول القائل):

إنّا إذا خُطّافُنا تَقَعْقَعَا قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمَاً أَجْمَعَا (الرجز)

ولا نسلم بردّ البصريين للشواهد الكوفية، فقالوا: إنَّ الرواية الصحيحة للبيت الأول

يا ليت عدّة حولي كلِّه رجبُ

حيث أُكِّدَ الضمير المعرفة في (حولي)، وفي البيت الثاني توكيد للضمير الموجود في (جديد) فيكون الشاهد: يوماً جديداً كلَّه مطرّدا.

ولم يسلموا بالأبيات المجهولة القائل، فهي نادرة وشاذة، ولا يُقاس عليها.

◈ أما في باب نواصب الفعل المضارع[1]، فقد ورد موضع معاملة "الرجاء" معاملة :التّمنّي"، فقد جاء الاتفاق بين النحاة على المواضع السّتة، فيُنْصب المضارع بعد فاء السّببية.

ذكر صاحب "الإنصاف" هذا الموضع، وفيه اتفاق البصريين والكوفيين على انتصاب المضارع بعد الفاء في جواب السّتة الأشياء وهي: الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض. غير أنّ الكوفيين رَأوا أنّ عامل النصب هو الخلاف، والبصريون رأوا العامل هو إضمار (أنْ)، وذهب أبو عمر الجرمي(٢٢٥هـ) إلى الفاء نفسها[2]. وجاء في (اللباب) ما جاء في (الإنصاف). موافقاً لرأي البصريين[3].

وما نحن بصدده: هل يُعامل (الرجاء) معاملة (التمني) ؟

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ٢/٢/٢٠

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٩/٢.

(٣) انظر اللباب ٣٧/٢.

أوافق الكوفيين بجواز ذلك، وقد أورد السيوطي الموضع في همع الهوامع[1]، وذكر شواهد الكوفيين وهي قوله تعالى: "ومَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى، أوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى[2]"، وبقراءة عاصم: "لَعَلِّيْ أبْلُغُ الأسْبَابَ، أسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ[3]". وكذا قرأ حفص[4].

وأثبت الكنغراوي رأي الكوفة بقوله: "جاء في باب نواصب المضارع: ".. ويُنصب بحتّى، ولام كي، ولام الجحود، وفاء السببية، و واو الجمع. وثمّ، إذا كنّ بعد: أمر، أو نهي، أو تمنّ، او ترجّ أو استفهام، أو عرض، أو دعاء بلفظ الخبرية[5]".

أما البصريون فقالوا إن الترجي في حكم الواجب، ولا يُنصب الفعل بعد الفاء جواباً له، وقال أبو حيان: "يمكن تأويل الآيتين بأن النصب فيهما من العطف على التوهم لأن خبر (لعلّ) كثر في لسان العرب دخول (أنْ) عليها[6]".

٢- مواضع عدم الجواز

وهي ثمانية وخمسون موضعاً خلافياً، لم أجد تعريفاً محدّداً لعدم الجواز، وإنّما نفهمه من مقابل معنى (يجوز)، وهو يصحّ أو يحلّ، وعليه يكون معنى عدم الجواز هو المنع.

◆ وأول هذه المواضع نصب جمع المؤنث السالم[7]، فذهب النحاة مذاهب، فقيل: هو مبني على الكسر في محل نصب، وإليه ذهب الأخفش، وقيل: ينصب بالفتحة الظاهرة سواء كان مفرده صحيحاً، نحو "زينب: زينبات. وطلحة: طلحات، أو معتلاً، نحو: لُغة: لُغات، وثُبة: ثُبات، وهو ما أجازه الكوفيون، وقيّده هشام في المعتل خاصة[8].

---

(١) انظر همع الهوامع ٢/٣٠٤-٣٠٩.
(٢) عبس ٣، ٤.
(٣) غافر ٣٦، ٣٧.
(٤) الميسر في القراءات الأربع عشرة ٤٧١.
(٥) الموفي في النحو الكوفي ١١٥، ١١٦، ١١٧.
(٦) همع الهوامع ٢/٣٠٤-٣٠٩.
(٧) انظر شرح ابن عقيل ١/١/٧٤
(٨) انظر اللباب ١/١١٧، همع الهوامع ١/٧٧.

وقيل ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، حملاً لنصبه على جرّه، وهو المشهور وعلّة ذلك أنه لما وجب حمل النصب على الجرّ في جمع المذكر الذي هو الأصل، وجب حمل النصب على الجرّ في جمع المؤنث الذي هو الفرع، حملاً للفرع على الأصل وهو رأي البصريين.

وأرى أن رأي البصريين، كما أورده (أسرار العربية)[1]، هو المشهور، وأنّ رأي الكوفيين بعيد في التأويل والتمحّل، ولا نرى رأي هشام في الفصل بين جمع المؤنث لما مفرده معتل أو صحيح.

◆ ومنها مرتبة الضمير: معلوم أن ضمير المتكلم أخصّ من الضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخصّ من ضمير الغائب، فإن اجتمع ضميران منصوبان متصلان أحدهما أخصّ من الآخر وجَبَ تقديم الأخص منهما[2]، فتقول: الدرهمَ أعطيتُكَهُ، وأعطيتَنيهُ، بتقديم الكاف والياء على الهاء، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال، فلا تقول: أعْطَيْتَهُوكَ، وأعطيتَهُوني.

يقول سيبويه: "اعلم أنّ المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أُضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقع (إيّا) موقعها، وقد تكون علامته إذا أضمر (إيّا).

فأمّا علامة الثاني التي لا تقع (إيّا) موقعها، فقولك: أعطانِيْهُ، وأعطانِيْكَ، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه، فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه، فقال: أعْطَاكَنِيْ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعْطَاهُونِي، فهو قبيح، لا تتكلّم به العرب، ولكن النحويين قاسوه، وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب"[3].

وقد أجاز قوم تقديم الغائب مع الاتصال، نحو قول عثمان رضي الله عنه: "أراهُمُنِي الباطلَ شيطاناً[4]" فإن فصل أحدهما جاز لك تقديم غير الأخصّ؛ فتقول: "الدّرهمَ أعطيتُكَ إيَّاهُ، وأعطَيْتَنِي إيَّاهُ" ولك أنْ تقولَ: "أعطيتُهُ لَكَ، وأعطَيْتَهُ إيّايَ، فإن أُخِّر الأخصّ تعيّن الفعل، نحو: الدّرهمَ أعطيتُهُ

---

(1) أسرار العربية ٧٥
(2) انظر شرح ابن عقيل ١/١/١٠٦
(3) الكتاب ٢/٣٦٣، ٣٦٤.
(4) انظر همع الهوامع ١/٢١١.

إيَّاكَ، وذَهَبَ المبرّد وكثير من قدماء علماء النحو إلى أن الفصل مع التأخير أحسن، لا واجب، وأن الاتصال أيضاً جائز، نحو:" أعْطَيْتَهُوكَ ".

◈ واختلفَ النّحاةُ مذاهبَ في موضع تعدد الخبر للمبتدأ الواحد بغير حرف عطف[1].

الأول: جواز تعدد الخبر للمبتدأ الواحد بغير حرف عطف، سواء كان الخبران في معنى واحد، أو لم يكونا في معنى واحد، كقولك في الأول: هذا حُلْوٌ حَامِضٌ أي: مُزٌّ، وكقولك في الثاني: زيدٌ قائمٌ ضَاحِكٌ. وعليه ابن مالك.

الثاني: جواز تعدد الخبر إذا كان الخبران في معنى واحد فقط، كقولك: هذا حلوٌ حامِضٌ، وزيدٌ أعْسَرُ أيْسَرُ: أي أضْبَط، وهو الذي يعمل بكلتا يديه. وهذا النوع يتعين فيه ترك العطف، لأنه مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحدة.

الثالث: الجواز إن اتّحدا في الإفراد والجملة. فالأول: كما تقدم: (زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ)، والثاني: زيدٌ قامَ ضَحِكَ، وكقولك: زيدٌ أبوهُ قائمٌ أخوهُ خارج.

والمنع إن كان أحدهما مفرداً والآخر جملة.

الرابع: الجواز سواء اقترن بعاطف أم لا، فالأول، كقولك: زيدُ فقيهٌ وشاعر وكاتب، والثاني كقوله تعالى :"وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ، ذُو العَرْشِ المَجِيْدُ، فَعَّالٌ لِمَا يُرِيْدُ[2]". وقول (رؤبة):

مَنْ يَكُ ذَا بَتٌّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيَّظٌ، مُصَيِّفٌ، مُشَتِّي. (الرجز)

وهو الصحيح من المذاهب، فعليه الجمهور، وقد ورد في القرآن الكريم والشعر ما يؤيد مذهب الجمهور. وقد جوّز أبو علي بالعطف استعمال الخبرين اللذين بمعنى واحد، جوّزه بالعطف، فقال: هذا حلو وحامض. غير أن صاحب (البديع) لم يجز الفصل بين هذين الخبرين، ولا تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين، ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر، وأجازه بعضهم، وذهب بعضهم، منهم

---

(1) انظر شرح ابن عقيل ١/١/٢٥٧

(2) البروج ١٤، ١٥، ١٦.

ابن عصفور(٦٦٩هـ) وكثير من علماء النحو المغاربة إلى المنع، فجعلوا الأول خبراً والثاني صفة للخبر، ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مقدّراً[١].

وقد جاء في المقتضب حول قول: "هذا زيدٌ قائمٌ" ما يلي:

"...لمّا قلت: هذا زيدٌ قائمٌ" استغنى الكلام بالابتداء وخبره، فجعلت قولك: (قائم) خبر ابتداء محذوف، كأنك قلت (هو قائم) أو (هذا قائمٌ).

ويجوز أن تجعل (زيد) بدلاً من (هذا) أو تبييناً له؛ فيصير المعنى: زيدٌ قائمٌ. ويجوز أن تجعل (زيد) و(قائم) كلاهما الخبر، فتخبر بأنه قد جمع ذا وذا، كما تقول: "هذا حلوٌ حامضٌ". تخبر أنه قد جمع الطّعْمين، ولا تريد أن تَنْقُضَ الحلاوةَ بالحموضة[٢]".

◈ ومنها موضع تقدّم الفاعل على رافعه[٣]: الفعل أو شبهه، وهو الخلاف بين البصريين والكوفيين، وقد أجازه الكوفيون مستدلّين بقول الزَّبَّاء:

مَا للجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيْدَاً أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيْدَا. (الرجز)

وهذا على رواية رفع (مشيُ)، حيث أعربوا (مشي) فاعلاً تقدّم على عامله (وئيداً) وأثبت الكنغراوي البيت شاهداً على تقدم الفاعل أو شبهه على فعله، وهو هنا نكرة، غير أنها أفادت[٤].

وصحّ مذهب البصريين حيث منعوا تقدّم الفاعل على فعله، فلا تقول: "زيدٌ قامَ" بارتفاع (زيد) بـــ(قام) وإنما ارتفع بالابتداء.

جاء في الكتاب: "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقضٌ" فمن ذلك قول عُمَرَ بنِ أبي رَبيعة:

صدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما وِصَالٌ عَلى طُولِ الصُّدودِ يَدُوْمُ (الطويل)

وإنما الكلام: وقَلَّ مَا يدومُ وِصَال.

---

[١] انظر همع الهوامع ٣٤٦/١.
[٢] المقتضب ٥٣٦/٢.
[٣] انظر شرح ابن عقيل ١/٢/٧٧
[٤] الموفي في النحو الكوفي ١٨.

يعلّق المحقق: فيه تقديم (وصال) وهو الفاعل على فعله وهو (يدوم)، لأنّ (قلّ) هنا مكفوفة (بما) فلا تعمل في الفاعل، وجعل بعضهم فاعلاً بفعل مقدّر قبله، أي: قلّ وصال وبعضهم جعل (ما) بعد (قلّ) زائدة لا كافة فارتفع بهما الفاعل[1]. وهو ذاته ما أكّده ابن السراج[2].

وقد انتصر البصريون لمذهبهم بالأوجه التالية[3]:

الوجه الأول: شرطُ الفاعل ألا يقومَ غيرُه مقامه مع وجوده، نحو قولك: قام زيد، فلو كان تقديمهم (زيد) على الفعل بمنزلة تأخيره لاستحال قولك: زيدٌ قامَ أخوهُ، وعمروٌ انطلقَ غلامُهُ، ولمّا جاز ذلك دلّ على أنه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء، فالاسم إذا تقدّم على الفعل جاز أن يُسنَدَ إلى غيره.

الوجه الثاني: أن الفاعل لو جاز أن يتقدّم على الفعل لم يحتج إلى ضمير تثنية ولا جمع، والضمير لازمٌ له، كقولك،: الزّيدانِ قامَا، والزّيدونَ قاموا، وليس كذلك إذا تقدّم ولا يجوز ذلك مع الظاهر للغنى عنه.

◈ ومنها تثنية وجمع المفعول المطلق المبيّن للنوع، حيث جاز لك ذلك إذا اختلفت أنواعه[4]، نحو: "سِرْتُ سَيْرِي زيدٍ الحَسَنَ والقبيحَ"، غير أن سيبويه لم يجزه قياساً، واقتصر فيه على السماع. يشير إلى ذلك العكبري، ويجيز تثنية وجمع ما اختلفت أنواعه، لأن كل نوع منهما متميز عن الآخر بصفة تخصّه[5].

وأشار السيوطي إلى نفس الموضع فقال: ويُثنى ذو العدد، ويجمع بلا خلاف، أمّا النوع ففيه قولان:

أحدهما: أنه يثنّى ويُجمع، وعليه ابن مالك، قياساً على ما سمع منه" كالعُقُول والألباب، والحُلُوم. وهذا ما أراه الأصوب.

---

(1) الكتاب ٣١/١
(2) انظر الأصول في النحو ٧٢/١، ٧٣.
(3) انظر أسرار العربية ٨٩، اللباب ١٤٨/١، ١٤٩، ثمار الصناعة ٩١، ٩٢.
(4) انظر شرح ابن عقيل ١/٢/١٧٥
(5) انظر اللباب ٢٦٤/١.

الثاني: لا، وعليه الشّلوبين (٦٤٥هـ) قياساً للأنواع على الآحاد، فإنها لا تثنى، ولا تجمع لاختلافهما. ونسبه أبو حيان لظاهر كلام سيبويه، قال: والتثنية أصلح من الجمع قليلاً، تقول: قمتُ قياماً، وقَعَدْتُ قعودَيْن، والأحسن أن تقول، نوعين من القيام، ونوعين من القعود[١]".

◈ أما تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي[٢]، فقد ذهب جمهور النحويين إلى عدم جواز ذلك، فلا تقول في (مَرَرْتُ بهندٍ جالسةً): "مَرَرْتُ جالِسةً بهندٍ".

يقول سيبويه:"واعلم أنه لا يقال: قائماً فيها رجلٌ، فإن قال قائل: أَجْعَلُهُ بمنزلة: راكباً مرّ زيدٌ، وراكباً مرّ الرجلُ، قيل له: فإنه مثله في القياس لأن (فيها) بمنزلة (مرّ)، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأن (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل وليس بفعل، ولكنّهن أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل، فأَجْرِهِ كما أَجْرَتْهُ العرب واستحسنت.

ومن ثم صار: مررت قائماً برجل، لا يجوز، لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء، ولو حَسُنَ هذا لحسُن: قائماً هذا رجلٌ[٣]" وبمثل ذلك قال المبرد[٤] وابن السراج[٥].

ويورد العكبري(٦٢٦هـ) حجتهم في امتناع "مررتُ قائما بزيد" و"قائماً مررتُ بزيد" والقيام لزيد، بأن العامل في الحال هو ذاته في صاحب الذات، وهو الحرف المعلّق بالفعل، فصار كالشيء الواحد، فتقديمهما على الجار يفصل بين الفعل والحرف، ولأن حرف الجر لا يتصرّف وله العامل في صاحب الحال، وليس له معنى يعمل به، فلا يصح قولنا السابق[٦].

وذهب الفارسي(٣٧٧هـ) وابن كيسان(٣٩٩هـ) وابن برهان(٤٥٦هـ) إلى جواز ذلك، وتابعهم ابن مالك، محتجين بالسماع، ومنه قول الشاعر عُرْوَةَ بنِ حِزَام:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً إليَّ حَبِيْبَاً، إنَّها لَحَبِيْبُ (الطويل)

فـ(هيمان، وصادياً) حالان من الضمير المجرور بـ(إلى) وهو الياء.

---

(١) همع الهوامع ٢/٧٣.
(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/٢/٢٦٤
(٣) الكتاب ٢/١٢٤.
(٤) انظر المقتضب ٣/٥٣٣.
(٥) انظر الأصول في النحو ١/٢١٤، ٢١٥.
(٦) انظر اللباب ١/٢٩١، ٢٩٢.

وقول طُلَيْحَةَ بنِ خُوَيْلِد الأَسْدي:

فإنْ تَكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسوةٌ فَلَنْ يَذهبوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ (الطويل)

يقول العكبري "وقال بعض النحويين: يجوز تقديمها عليه، واحتجّ بقوله تعالى: "ومَا أرْسَلْنَاكَ إلا كَافَّةً للنَّاسِ[1]" وبقول الشاعر: فإنْ تَكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسوةٌ .....

والجواب: أمّا (كافة) فحال من (الكاف) لا من (الناس) والهاء فيها للمبالغة، والتقدير وما أرسلناك إلا كافة للناس كفرهم، وأما (فرغاً) فحال من الفاعل، أي: فلن يذهبوا ذوي فرغ[2]". وقد أورد القرطبي تأويل الآية القرآنية في تفسيره[3].

أما الكوفيون فقالوا بالجواز شريطة أن يكون صاحب الحال مكنياً، أو كان الحال فعلاً، نحو: مررتُ ضاحكة بها، ومررت تضحك بها[4].

◈ ومنها عدم جواز مجيء الحال من المضاف إليه، ولم يكن المضاف ممّا يصح أن يعمل في الحال، وليس جزءاً منه، فلا تقول: "جاءَ غلامُ هندٍ ضاحكةً"[5].

وقد نقل الشريف أبو السعادات بن الشجري (٤٥٢هـ) في أماليه تجويز الفارسي لذلك.

◈ وفي الفصل بين فعل التعجب ومعموله إن كان ظرفاً أو مجروراً خلاف[6]، حيث منعه الأخفش والمبرد، ونَسَبَ الصّيمري (القرن ٤هـ) المنع إلى سيبويه، وعليه أكثر البصريين[7].

والمشهور جوازه، فقد ورد الفصل في قول عمرو بن معد يكرب: "لله درّ سُليم، ما أحسنَ في الهيجاء لقاءَها، وأكرمَ في اللّزباتِ عطاءَها، وأثْبَتَ في المَكْرُماتِ بقاءَها"، وفي قول علي كرم الله وجهه، وقد مرّ بعمار فمسح التراب عن وجهه "أعَزِزْ عَلَيَّ أبا اليقظانِ أنْ أراكَ صريعاً مُجدلاً". وقد ورد في الشعر قول بعض الصحابة رضوان الله عليهم (العَبَّاس بن مِرْدَاس)

---

[1] سبأ ٢٨.
[2] اللباب ١/٢٩١، ٢٩٢.
[3] انظر الجامع لأحكام القرآن ٧/١٩٢.
[4] انظر الموفي في النحو الكوفي ٣٩.
[5] انظر شرح ابن عقيل ١/٢/٢٦٩
[6] انظر شرح ابن عقيل ٢/١/١٥٧
[7] انظر همع الهوامع ٣/٤١، ٤٠، المقتضب ٢/٤٤٢.

وقَالَ نَبيُّ المُسْلمينَ: تَقَدَّمُوا وأَحْبِبْ إلينَا أنْ تَكونَ المُقَدَّمَا (الطويل)

وقول الآخر (مجهول القائل):

خَلِيَّيَّ مَا أحْرَى بِذي اللُّبِّ أنْ يُرَى صَبُوراً، ولكنْ لا سَبيلَ إلى الصَّبْرِ (الطويل)

ومنعه السيوطي إلا بظرف ومجرور متعلق بالفعل لتوسعهم فيهما، ولجواز الفصل بهما بين (إنّ) ومعمولها، وليس فعل التعجب بأضعف منها، ولكثرة وروده[1].

وجاء في الموفي "ويجوز فصلهما بالمحلّ والجارّ، نحو ما أحسن يومَ الندى زيداً[2]".

◈ واختلف النحويون[3] في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في (نعم) وأخواتها إلى أقوال: إذ منعه سيبويه والسيرافي فلا إبهام يرفعه التمييز، وأجازه المبرد وابن السراج والفارسي. واختاره ابن مالك، قال: ولا يمنع من زوال الإبهام، لأن التمييز قد يجاء به توكيداً، وقد ورد منه قول جرير:

والتَّغْلبيونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وأُمُّهُمُ زَلاَّء مِنْطِيقُ. (البسيط)

وقول جرير أيضاً:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فِينا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أبيكَ زَادَا (الوافر)

وقول الآخر (مجهول القائل):

نعِم الفتاةُ فتاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحيّةِ نُطْقاً أو بإيماءِ (البسيط)

أما ابن عصفور فقد أجازه شريطة الإفادة، أي إن أفاد التمييز ما لم يفده الفاعل، نحو: " نِعْمَ الرّجلُ رَجُلاً فارساً"، وكقول الشاعر (أبي بكر بن الأسْوَدِ المعروف بابنِ شَعُوبِ اللَّيْثي)

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سواه فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامي (الوافر)

ولا يجوز إن لم يَفِدْ[4].

وأرى الجواز؛ لوفرة الشواهد النحوية على ذلك.

---

[1] انظر همع الهوامع ٣/٤٠، ٤١، ٤٢.
[2] الموفي في النحو الكوفي ٨٦.
[3] انظر شرح ابن عقيل ٢/١/١٦٣
[4] انظر الموضع: المقتضب ١/٤٤٢، الأصول في النحو ١/١١٧، همع الهوامع ٣/٢٣، ٢٤.

◈ وآخرها جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد النهي شرط جواز المعنى بتقدير دخول (إنْ) الشرطية على (لا)[1]، فتقول "لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ تَسْلَمْ " إذا يصحُّ قولك: إنْ لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ تَسْلَمْ، ولا يجوزالجزم في قولك "لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ يأكلْكَ" إذ لا يصح "إنْ لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ يأكلْكَ".

يقول سيبويه:" هذا بابٌ من الجزاء فيجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام، أو تمنّ، أو عرض ... وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلّها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال: ائتني آتك، فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتك.

وتقول: لا تدنُ منه يكن خيراً لك، فإن قلت: لا تدنُ من الأسد يأكلْك. فهو قبيح، إن جزمت وليس وجه كلام الناس، لأنك تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله، فإن رفعت فالكلام حسن، كأنك قلت: ألاّ تَدْنُ منه فإنه يأكلُك، وإن أدخلت الفاء فهو حسن، وذلك قولك: "لا تَدْنُ منه فيأكلُك[2]". وكذا قال: المبرد[3]، وابن السراج[4]، والعكبري[5].

وقد عَزَى الكنغراوي جزم المضارع إلى جميع الكوفيين[6]، غير أن الكسائي أجازه بناء على أنه لا يشترط دخول (إن) على (لا) فجزمه على معنى: إنْ تَدْنُ مِنَ الأسدِ يأكلْكَ".

٣- الوجوب

ويتلو عدم الجواز عدّاً علّة الوجوب وهي ستة وثلاثون موضعاً، والوجوب بمعنى اللزوم،في معجم التعريفات[7]، جاء في اللسان[8]: وجب الشيء يجب وجوباً إذا ثبت ولزم.

◈ أول هذه المواضع استعمال (عسى، واخلولق، وأوشك) تامّة مسندة إلى (أن) والفعل[9]، نحو (عسى أن يقومَ، واخلولق أن يأتيَ، وأوشك أن يفعلَ) فإن لم يَلِ الفعل الذي بعد

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ٢/٢/١٨
(٢) الكتاب ٣/٩٣، ٩٧.
(٣) انظر المقتضب ١/٣٨٤، ٣٨٥.
(٤) انظر الأصول في النحو ٢/١٥٨، ١٦٢.
(٥) انظر اللباب ٢/٦٤.
(٦) انظر الموفي في النحو الكوفي ١١٦، ١٢٠.
(٧) التعريفات: لزم.
(٨) اللسان: وَجَب
(٩) انظر شرح ابن عقيل ١/١/٣٤١

(أن) اسم ظاهر يصح رفعه به، فـ(أنْ) والفعل في موضع رفع فاعل (عسى واخلولق وأوشك). واستغنت به عن المنصوب، الذي هو خبرها. ويرى المبرد أنّ (أنْ) والفعل في محل رفع فاعل (عسى) في قولنا: عسى أنْ يقومَ أبواكَ[1]. وكذا ما قال العكبري، وقال بأن (عسى) لا تطلب مفعولاً، ويكون الفاعل مغنياً عن الخبر[2].

وقد أوجبَ أبو علي الشلوبين أن يكون هذا الظاهر مرفوعاً بالفعل بعد (أن)، و(أن) وما بعدها فاعل لعسى التامة ولا خبر لها.

وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ما رآه الشَّلَوْبِيْن، وتجويز وجه آخر، وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد (أن) مرفوعاً بعسى اسماً لها، و(أن) والفعل في موضع نصب بعسى وتقدّم على الاسم، والفعل الذي بعد (أن) فاعله ضمير يعود على فاعل (عسى) وقد جاز عوده عليه، وإن تأخر ، لأنه مقدم في النّية.

وثمرة الخلاف تظهر في التأنيث والجمع والتثنية فتقول على مذهب غير الشَّلَوْبِيْن: (عسى أنْ يقومَا الزّيدانِ، وعسى أنْ يقوموا الزّيدونَ، وعسى أنْ يَقُمْنَ الهنداتُ) فتأتي بضمير في الفعل، لأن الظاهر ليس مرفوعاً به، بل هو مرفوع بعسى.

وعلى مذهب الشلوبين، وهو ما أراه، يجب أن تقول: (عَسى أنْ يقومَ الزّيدانِ، وعسى أنْ يقومَ الزّيدونَ، وعسى أنْ تقومَ الهنداتُ)، فلا تأتي في الفعل بضمير لأنه رفع الظاهر الذي بعده.

ومهم هنا أن نورد ما جاء في همع الهوامع "وقال أبو حيان: وقعتُ من قديم على نَقْلٍ، و هو أنّ التجريد لغة لقوم من العرب، والإلحاق لغة الآخرين، ونسيتُ اسم القبيلتين، فليس كلّ العرب تنطق باللغتين، وإنما ذلك بالنسبة إلى لغتين[3]" إذن فكلاهما لغتان فصيحتان.

---

[1] انظر المقتضب ٢/٥٨، ٥٩.
[2] انظر اللباب ١/١٩٢، ١٩٣.
[3] همع الهوامع ١/٤٢٠، ٤٢٢.

◈ واختلف النحاة في الاسم الواقع بعد اسم (إن) وخبرها[1]، نحو قولهم "إنَّ زيداً قائمٌ وعَمْرَاً" فجاز في (عمراً) وجهان: أحدهما النصب، عطفاً على اسم (إنّ)، قال سيبويه[2]: "وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت إنّ زيداً مُنطلقٌ وعَمراً ظريفٌ"،وحمل سيبويه الرفع على الابتداء، فمعنى: إنّ زيداً منطلقٌ،هو: هو زيدٌ منطلقٌ، و(إنّ) للتوكيد، وكأنه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ. وفي القرآن "أنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِيْنَ ورَسُولُهُ[3]". أما المبرد فقد أقرّ النصب، وأجاز الرفع، ووجه النصب عطفاً على الاسم المنصوب، واستشهد بقول الشاعر(رؤبة):

إنَّ الرَّبيعَ الجَوْدَ والخَرِيفا يَدَا أبي العَبَّاسِ والصُّيُوْفا (الرجز)

حيث عطَفَ (الصيوفا) على (الربيع) بعد أن جاء خبرها، وهذا ما رجّحه المبرد، واتفق مع سيبويه في توجيه الرفع[4].

إلى هذا الوجه ذهب الكسائي، وذهب الجمهور من البصريين إلى أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره (وعمرو كذلك)، وجملة المبتدأ و خبره معطوف على جملة إن واسمها وخبرها، أو خبره المذكور لاحقاً، وخبر (إنّ) هو المحذوف، وقد ورد وجه الرفع في قول ضَابِئ بنِ الحَارِث

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بالمَدينةِ رَحْلُهُ فإنّي وقَيَّارٌ بِها لَغَرِيْبُ (الطويل)

أما إن كان العطف قبل استكمال (إن) خبرها، وجب النصب عند جمهور النحويين، تقول: إن زيداً وعمراً قائمان[5]".

وحريّ أن نجمل ما أورده صاحب الإنصاف في هذا الموضع، حيث ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك، فذهب الكسائي إلى جوازه على كلّ حال، سواء كان يظهر فيه عمل (إنّ) أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: إنّ زيداً وعمرو قائمان،

---

[1] انظر شرح ابن عقيل ١/١/٣٧٥
[2] الكتاب ١٤٤/٢، ١٥٥.
[3] التوبة ٣.
[4] انظر المقتضب ٣٩٤/٢، ٣٩٥.
[5] انظر الأصول في النحو ٦٩/٢، اللباب ١٥٤/١، ١٥٥، همع الهوامع ٢٠٥/٣، ٢٠٦.

وقولك:إنّك وبكرٌ منطلقان. وذهب الفرّاء إلى الجواز فيما لم يظهر فيه عمل (إنّ) فإن ظهر فــلا يجوز. وأما البصريون فلم يجيزوا العطف على الموضع على كلّ حال.

احتج الكوفيون لمذهبهم بقوله تعالى: "إِنَّ الذِيْنَ آمَنُوا والذِيْنَ هَادُوا والصَّابِئُونَ والنَّصَــارَى مَنْ آمَنَ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ[1]".

واستدل الكوفيون بما أورده سيبويه في كتابه كما يزعمون أنه سُمِعَ عن العرب الثقات أنهم قالوا: "إنك وزيدٌ ذاهبان".

واحتجوا من جهة القياس فقالوا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو: لا رجلَ وامرأةٌ أفضل منكَ. فكذلك مع (إن) لأنها بمنزلتها، وإن كانت (إنّ) للإثبــات و(لا) للنفي، فيُحْمَلُ الشيء على ضدّه كما يُحمل على النظير.

أما البصريون فقالوا: لا يجوز الرفع فلو قلت: إنك وزيدٌ ذاهبان. وَجَبَ أن يكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر (زيد)، وتكون (إن) عاملة في خبر الكاف. وقد اجتمعا في لفظ واحد، فلو قلنا: "إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر" لأدّى ذلك إلى أنْ يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك مُحال.

وردّ البصريون على الكوفيين حججهم، فقالوا: في الآية الكريمة تقديم وتأخير، والتقدير فيها: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا مَن آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك. ولك أن تجعل قوله تعالى :"من آمن بالله واليوم الآخر" خبراً للصابئين والنصارى، وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى.

أمّا حجتهم بقول العرب، وتأكيدهم بما ذكره سيبويه، فقد رجعتُ إلى كلام سيبويه، وهذا نصه: "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: "إنهم أجمعونَ ذاهبونَ، وإنك وزيدٌ ذاهبان،

---

[1] المائدة ٦٩.

وذاك أن معناه معنى الابتداء[1]"، ويكمل سيبويه:"أمّا قوله عزّ وجلّ "الصابئون" فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله (والصابئون) بعد ما مضى الخبر.

وقال الشاعر بِشْرِ بنِ أبي حَازِم

وإلاّ فاعْلَمُوا أنَّا وأنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا في شِقَاقِ (الوافر)

كأنه قال: بُغاة ما بقينا وأنتم[2]".

أمّا احتجاجهم بالقياس: فـ(لا) لا تعمل في الخبر بخلاف (إنّ) فلم يجتمع فيه عاملان، فجاز فيها العطف على الموضع قبل تمام الخبر دون (إنّ)[3].

◈ ومنها اتفاق الجمهور على وجوب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف اللبس، أو إذا خفي الإعراب فيهما، ولم توجد قرينه تبيّن الفاعل من المفعول[4]، نحو قولك: "ضربَ موسى عيسى" فوجب كون (موسى) فاعلاً، و(عيسى) مفعولاً، وهذا ما أكّده المبرد وأوجبه[5]، وجاء عند الجليس النحوي بمثل قوله[6].

ويقول العكبري: "والأصل تقديم الفاعل على المفعول، لأنه لازم في الجملة، جارٍ مجرى جزء من الفعل، والمفعول ويُستغنى عنه، والفاعل يصدر منه الفعل، ثمّ يفضي إلى المفعول به بعد ذلك، إلاّ أنّ تقديم المفعول جائز لقوّة الفعل بتصرّفه والحاجة إلى اتّساع الألفاظ.

فإن خيف اللبس لم يجز التقديم قبل أن يكون الفاعل والمفعول لا يتبيّن فيهما إعراب، فإن وُصفَ أحدهما أو عطف عليه ما يفصل بينهما جاز التقديم"[7].

وفي الموفي "ولو عدمت قرينة، أو اتصل أو كان المفعول محصوراً بـــ"إنّما" لا بـــ"إلاّ" وجبَ تقديم الفاعل[8]".

---

(1) الكتاب ٢/١٥٥، ١٥٦.
(2) المصدر السابق ٢/١٥٥، ١٥٦.
(3) انظر الإنصاف ١/١٧٥.
(4) انظر شرح ابن عقيل ١/٢/٩٩
(5) المقتضب ٢/١٠٠.
(6) ثمار الصناعة ٩٤.
(7) اللباب ١/١٥٣.
(8) الموفي في النحو الكوفي ١٩.

غير أنّ ابن الحاج (١٢٧٣هـ) أجاز تقديم المفعول في هذا ونحوه " لأن العرب لها غرضٌ في الالتباس كما لها غرضٌ في التبيين".

ذكر هذا السيوطي في (همع الهوامع)، فبعد أن يؤكد على رأي الجمهور ويوجب تقدّم الفاعل في حالة الالتباس، يقول: "ونازعهم في ذلك أبو العباس بن الحاج في نقده على (المقرّب): بأنّ سيبويه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية، وبأنّ في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها لبْس، ثم لا يقال بامتناعها، كتصغير عُمَر، وعمرو، فإنّ اللفظ بهما واحد، ولم يمنع ذلك تصغيرها أو تصغير أحدهما، مع أنّ من المقاصد المعروفة بين العقلاء إجمال ما يتخاطبون به، لما لهم في ذلك من غرض، فلا يبعد لذلك جواز: ضَرَبَ موسى عيسى، لإفادة ضَرْب أحدهما الآخر من غير تعيينه[١]".

وما قصدهُ ابن الحاج هو الإجمال أي احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السّامع، كلفظ (عُمير): أتصغير (عُمَر) أم (عَمْرو)؟ وأمّا الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع.

◆ وفي باب التنازع[٢] جاز إعمال أيّ الفعلين مع الخلاف في الأولى بينهما، فإن أعملت أحدهما في الظاهر، وجب أن تضمر في الثاني، إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه، كالفاعل، تقول "يُحْسنُ ويسيء ابناكَ" فكلٌّ من (يحسن) و(يسيء) يطلب (ابناك) بالفاعلية، فإن أُعملَ الثاني وَجَب أن تضمر في الأول فاعله، فتقول "يُحسنانِ ويسيءُ ابناكَ" وكذلك إن أعمل الأول وجب الإضمار في الثاني وتقول: يُحسنُ ويسيئانِ ابناكَ.

يقول المبرد: "تقول-إذا سئلت- كيف تقول: "قام وقعد أخواك" على إعمال الأول؟ فإن الجواب "قامَ وقعدا أخواكَ" أردت: قامَ أخواك وقعدا، فإن أعملت الثاني، قلت: "قاما وقعَدَ أخواكَ"

---

[١] همع الهوامع ١/٥١٥.
[٢] انظر شرح ابن عقيل ١/٢/١٦١

فإن قيل لك: ما بالك أضمرت في (قاما) (الأخوين) من قبل أن تذكرهما والإضمار لا يكون قبل المذكور؟

فإنما جاز الاحتمال ها هنا من قبل أن (الأخوين) ارتفعا بـــ(قعد)، فخلا (قام) من الفاعل، ومُحال أن يخلو فعل من فاعل، فأضمرت فيه ليصحّ الفعل على ما ذكرت لك من اتصال الفعل بالفاعل، وأضمر على شريطة التفسير، وتفسير المضمر (أخواك)، وما يضمر على شريطة أكثر من ذلك وإن كان المبدوء به مفعولاً، لم تضمره، لأن المفعول يستغني الفعل عنه[1]". وقال السيوطي مثل قوله[2].

وأجاز الكسائي ترك الإضمار بناءً على جوازه بحذف الفاعل، والفاعل المذكور هو للفعل الثاني، والأول محذوف، وأجازه الفرّاء وقال: هو فاعلهما، وقال الجمهور هو للفعل الأول والثاني تكنيه وجوباً[3].

◈ وأوجب جمهور العرب النصب في الاستثناء المنقطع[4]، فتقول: ما قامَ القومُ إلا حماراً" جاء في الكتاب: "هذا بابٌ يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلاّ حماراً، جاءوا به على معنى: ولكنّ حماراً، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحُمِل على معنى (ولكنّ)[5].

وبه قال النّحاة[6]:

قال النَّابِغَة الذُّبْيَاني: (البسيط)

يا دَارَ مَيَّةَ بالعَلْيَاءِ فالسَّـنَدِ أقْوَتْ وطَالَ عَليها سَالِفُ الأبَدِ

وَقَفْتُ فِيها أُصَيْلاناً أُسَائِلُها عَيَّتْ جَوَاباً ومَا بالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ

إلاّ أوَارِيَّ لأيْاً مَا أبَيِّنُـــها والنُّؤيُ كالحَوْضِ بالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ

---

[1] المقتضب ٢/٣٧١.
[2] انظر همع الهوامع ٣/٩٤.
[3] انظر الموفي في النحو الكوفي ٢٣.
[4] انظر شرح ابن عقيل ١/٢/٢١٥
[5] الكتاب ٢/٣١٩، ٣٢٠.
[6] انظر المقتضب ٢/٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ثمار الصناعة ١٤٦، ١٤٧، اللباب ١/٣٠٧، همع الهوامع ٢/١٩٠، ١٩١، الموفي في النحو الكوفي ٧١.

ومثله قول (جِرَان العَوْد):

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ إلاَّ اليَعَافِيْرَ وإلاَّ العِيْسَ (الرجز)

وكقول النابغة:

حَلَفْتُ يَميناً غَيْرَ ذي مَثْنَوِيَّةٍ وَلا عِلْمَ إلا حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ (الطويل)

وكقوله تعالى: "مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ"[1] وقوله تعالى :"وإنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلا صَرِيْخَ لَهُمْ وَلا هُمْ يُنْقَذُونَ، إلاَّ رَحْمَةً مِنَّا"[2].

أماً بنو تميم فأجازوا الإتباع، فهم يرفعون ذلك كلّه.

◈ وفي باب (نائب الفاعل)[3] وجوب إقامة المفعول الأول إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل، كظنَّ وأخواتها، أو كان الفعل متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها، ويمتنع إقامة الثاني في باب (ظنَّ)، والثالث في باب (أعلم)، وتقول: "ظُنَّ زيدٌ قائماً" و"أُعْلِمَ زيدٌ فرسَكَ مُسْرجاً" ولا تقول "ظُنَّ زيداً قائمٌ" أو "أُعْلِمَ زيداً فرسُك مسرجاً" أو "أُعْلِمَ زيداً فرسك مُسْرجٌ".

قال سيبويه: "هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: كُسِيَ عبدُ اللهِ الثوبَ، وأُعطيَ عبدُ اللهِ المالَ، ورفعتَ (عبد الله)، ههنا، كما رفعته في ضُرِبَ حيث قلت: ضُرِبَ عبدُ الله، لأنه مبتدأ في الأصل وهو أشبه بالفاعل[4].

وهذا ما اختاره الجَزُولى (٦٠٧هـ) والخضراوي (٦٤٦هـ)[5] ، وإليه ذهب الكوفيون[6].

وذهب قوم، منهم ابن مالك، إلى عدم الوجوب، وأجازوا إقامة غيرهما مقام الفاعل، شريطة عدم وقوع لَبْس، فَلَكَ أن تقول "ظُنَّ زيداً قائمٌ" و"أُعْلِمَ زيداً فرسُك مسرجاً".

---

[1] النساء ١٥٧.
[2] يس ٤٣، ٤٤.
[3] انظر شرح ابن عقيل ١/٢/١٢٥
[4] الكتاب ١/٤١.
[5] انظر همع الهوامع ١/٥١٩، ٥٢٠.
[6] انظر الموفي في النحو الكوفي ٢١، ٢٢.

وأما إقامة الثالث من باب (أعلم) فقد نقل ابن أبي الربيع وابن المصنف (بدر بن مالك). الاتفاق على منعه. غير أنّ هناك مَن نقل الجواز شريطة عدم اللّبس، فتقول: أُعلِمَ زيداً فرسك مسرجٌ".

وأجاز الجلّيس النحوي إقامة أيّهما شئت مقام الفاعل، ونَصْبَ الآخر على الأصل، شريطة عدم اللّبس، كقولنا: أُعطي زيدٌ ديناراً، وأُعطيَ دينارٌ زيداً، مع أنّ رفع (زيد) هو الأحق والأجود لأنه الآخذ[1].

ولو وقع لبْس وَجَب إقامة الأول في باب (ظَنَّ) و(أعلم)، فلا تقول: ظُنَّ زيداً عمرو" على أنّ (عمرو) هو المفعول الثاني، ولا "أعلم زيداً خالدٌ منطلقاً" وبمثل هذا قال المبرّد[2]، وابن السّراج[3]، والأنباري[4]، والسّيوطي[5].

◈ وأوجب النحويون إعمال اسم الفاعل، إذا دلّ على الحال أو الاستقبال، ولا يعمل دالاً على الماضي[6]، يقول المبرّد "هذا باب اسم الفاعل الذي مع الفعل المضارع، وذلك نحو قولك "هذا ضاربٌ زيداً" فهذا الاسم إن أردت به معنى ما مضى، فهو بمنزلة قولك (غلامُ زيدٍ)، تقول: "هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ"، و"هما ضاربا زيدٍ" و"هم ضاربو عبدِ الله" و"هُنّ ضارباتُ أخيكَ" كلّ ذلك إذا أردت به معنى الماضي لم يجز فيه إلاّ هذا، لأنّه اسم بمنزلة قولك: "غلامُ زيدٍ" و"أخو عبد الله" وألا ترى أنك لو قلت "هذا غلامٌ زيداً" كان مُحالاً: فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضياً، لا تنوّنه، لأنه اسم، وليست فيه مضارعة الفعل، ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام

---

(1) انظر ثمار الصناعة ١١١.
(2) انظر المقتضب ٣٦١/٢، ٣٦٤.
(3) انظر الأصول في النحو ١٨٩/١.
(4) انظر أسرار العربية ٩٦، ٩٧.
(5) انظر همع الهوامع ٥١٩/١، ٥٢٠.
(6) انظر شرح ابن عقيل ٢/١/١٠٦

وتضيفه، كما لم يجز ذلك في (الغلام) فهو كالأسماء التي لا معنى فيها[1]" وجاء في الأصول[2] واللباب[3] وهمع الهوامع[4] مثله.

غير أنّ الكسائي أجاز إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي، واستشهد بقوله تعالى: "وكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَصِيْدِ[5]" "ذراعيه" منصوب (بباسط) وهو ماضٍ.

وقد أجْمَل العكبري الخلاف، فأورد حجّة الذين منعوا إعمال اسم الفاعل الدال على الماضي، في أنّ الماضي لا يشبه اسم الفاعل، ولا اسم الفاعل يشبهه، فلم تُحمل علّته في العمل، كما لم يُحمل الماضي على الاسم في الإعراب.

وحجة الكسائي والمجيزين بالآية الكريمة السابقة، وبقوله تعالى: "فَالِقُ الإصْبَاحِ وجَاعلُ الليلَ سَكَناً والشَّمْسَ والقَمَرَ[6]" فنصب المعطوف، وبقولهم: هذا مُعطي زَيْدٍ دِرْهَماً أمسِ" ولا ناصب للدرهم إلا الاسم.

وجواب الآية الأولى فحكاية حال كما يُحكى الماضي بلفظ المضارع مثل قولك: "مررتُ بزيدٍ أمسِ يكتبُ" وأمّا الآية الثانية فإمّا على الحكاية أيضاً، لأنه سبحانه وتعالى يفلق الإصباح ويجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً كلّ يوم، وإمّا أن الشمس والقمر ينتصبان بفعل محذوف (وجعل الشمس) وهكذا يقدّر في القول المستشهد به (أعطاه درهماً)[7].

ورجعت إلى كتاب قراءات فوجدتُ أن القراءة في المصحف الشريف هي "وجعلَ الليل" وهي قراءة عاصم، وحمزه، والكسائي، وخلف ووافقهم الأعمش، وعليه يكون المعطوف (الشمس) منصوباً بالعطف على المفعول (الليل)، وأما الباقون فقد قرأوا (وجاعل الليل)، ووجدت قراءة شاذة برفع (الشمسُ والقمرُ) بالابتداء، والخبر محذوف تقديره مجعولان حسباناً أو مخلوقان حسباناً[8].

---

(1) المقتضب ٤٢٢/٢.
(2) انظر الأصول في النحو ١٢٥/١.
(3) انظر اللباب ٤٣٧/١.
(4) انظر همع الهوامع ٥٥/٣.
(5) الكهف ١٨.
(6) الأنعام ٩٦.
(7) انظر اللباب ٤٣٧/١.
(8) انظر الميسر في القراءات الأربع عشرة ١٤٠.

ويفسّر الأندلسي(٧٤٥هـ) معنى (حكاية الحال) بأن تقدّر نفسك موجوداً في ذلك الزمان، أو تقدّر ذاك الزمان كأنه موجود الآن، ولا يعني هذا أنّ اللفظ في ذلك الزمان محكيّ الآن على ما تلفظ به، بل حكاية المعاني حينئذٍ لا الألفاظ[١].

◈ وأوجب البصريون[٢] والجمهور إعادة الجارّ في العطف على الضمير المجرور، نحو "مَرَرْتُ بِكَ وبزيدٍ" ولا يجوز "مررتُ بك وزيدٍ" وقد اعتبر سيبويه ذلك من أقبح الضرورة في قول الشاعر(مجهول):

آبَكَ أيّهْ بِيَ أوْ مُصَدَّرِ مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ (الرجز)

وقول الآخر(مجهول):

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ[٣] (البسيط)

وقد فصّل صاحب الإنصاف في هذا الموضع، وأُجْمِلُهُ بالقول:

أجاز الكوفيون العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجارّ، ولم يجزه البصريون، حجّة الكوفيين كانت في قوله تعالى: "واتّقوا اللهَ الذي تَسَاءلُونَ بِهِ والأرْحَامِ[٤]" بقراءة حفص وهي قراءة حمزة الزيّات، وإبراهيم النخعي، وقتادة، ويحيى بن وثاب، وطلحة بن مصرف، والأعمش. وبقوله تعالى:"ويَسْتَفْتُونَكَ في النِّسَاءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ومَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ[٥]" فـ"ما" في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن)، وبقوله تعالى: "لَكِنِ الرَّاسِخُونَ في العِلْمِ مِنْهُمْ والمُؤمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إليْكَ ومَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ والمُقِيمِينَ الصَّلاةَ[٦]".

فـ(المقيمين) في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) وبقوله تعالى: "وصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وكُفْرٌ بِهِ والمَسْجِدِ الحَرَامِ[٧]"، فعطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به)، وبقول الشاعر:

---

(١) انظر الموفي في النحو الكوفي ٧٩.
(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢/١/٢٣٩
(٣) انظر الكتاب ٢/٣٨٢.
(٤) النساء ١.
(٥) النساء ١٢٧.
(٦) النساء ١٦٢.
(٧) البقرة ٢١٧.

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ (البسيط)

(فالأيام) خفض بالعطف على الكاف في (بك)، وبقول الآخر(العباس بن مرداس):

أَكُرُّ عَلَى الكَتِيبَةِ لا أُبَالِي أَفِيْهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا (الوافر)

فعطف (سواها) بـــ(أم) على الضمير في (فيها).

وقول الآخر(مِسْكِين الدَّارَمي):

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَها والكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ (الطويل)

(فالكعب) مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في (بينها).

وقول الآخر(مجهول):

هَلاّ سَأَلْتَ بذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ وأبي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ المُحْرِقِ (الكامل)

(وأبي نعيم) خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (عنهم).

أمّا البصريون، فقالوا: أن الجارّ مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور، فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجارّ، وعطفُ الاسم على الحرف لا يجوز، ومنهم مَن تمسّك بحججٍ أخرى. أمّا ردّ البصريين على الكوفيين، فكان كالتالي:

١. في قوله تعالى: " واتّقوا اللهَ الذي تَسَاءلُونَ بِهِ والأرْحَامِ " (فالأرحام) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، وإنّما هو مجرور بالقَسَم، وجوابه قوله "إنَّ اللهَ كانَ عليكمْ رَقِيباً" أو أنّ (الأرحام) مجرور بباء مقدّرة غير الملفوظ بها، حُذِفَتْ لدلالة الأولى عليها.

٢. أمّا الآية الثانية، فهم لا يسلمون أنّه في موضع جرّ، وإنّما هو في موضع رفع بالعطف على لفظ الجلالة (الله)، والتقدير: الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يُتلى عليكم، وهو القرآن، أو هو بالعطف على (النساء) لا على الضمير المجرور في (فيهنّ).

٣. وفي الآية الثالثة، فهي ليست في موضع جرّ، وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل: أعني المقيمين، أو أنه في موضع عطف على (ما) في قوله (بما أنزل إليك).

٤. وفي الآية الأخيرة، فـ(المسجد الحرام) مجرور بالعطف على (سبيل الله) لا بالعطف على (به) وكذا قالوا في الأبيات الشعرية الواردة:

١. في الأول: أنه مجرور على القسم لا بالعطف على الكاف في (بك).

٢. وفي الثاني: أن (سواها) في موضع نصب على الظرفية.

٣. وفي الثالث: هو مجرور على تقدير تكرير (بين) مرّة أخرى، فكأنه قال: وما بينها وبين الكعب، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها. وهو ردّهم على البيت الأخير[١].

ثمّ بعد كلّ هذه الردود يقول صاحب الإنصاف: "هي من الشاذ الذي لا يُقاس عليها"!.

◈ ومنها إعراب المخصوص بالمدح أو الذمّ[٢]، في قولك: "نِعْمَ الرّجلُ زيدٌ" ففي إعراب (زيد) وجهان مشهوران، الأول أنه مبتدأ والجملة قبله خبره. والثاني: خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، تقديره: هو زيد، أي الممدوح زيد، وقيل: هو مبتدأ لخبر محذوف، تقديره: زيدٌ الممدوحُ. ومَنَعَ بعضُهم الوجه الثاني، وأوْجَبَ الأول.

وقد ورد الوجهان الأول والثاني في كتب النحو[٣]، دون أن ترجّح أحدهما على الآخر، إلاّ في (همع الهوامع)[٤]، فقد أورد الأوجه الثلاثة، ورجّح الأول دون أن يوجبه.

◈ وفي الاسم المنادى المكرّر وإضافته[٥]، كقولهم: يا سعدُ سعدَ الأوس، مذاهب مختلفة ومتنوعة. وقد أجمل السيوطي آراء السابقين كسيبويه[٦] والمبرد[٧] وابن السراج[٨] في (همع الهوامع) بما يلي:

---

[١] انظر الإنصاف ٢/٣.
[٢] انظر شرح ابن عقيل ٢/١/١٦٧
[٣] انظر المقتضب ١/٤٣٤، ٣٤٥، ثمار الصناعة ١٠٠، أسرار العربية ١٠٩، ١١٠، اللباب ١/١٨٥.
[٤] انظر همع الهوامع ٢/٤٣.
[٥] انظر شرح ابن عقيل ٢/١/٢٧٠
[٦] انظر الكتاب ٢/١٨٥.
[٧] انظر المقتضب ٢/٤٨٠.
[٨] انظر الأصول في النحو ١/٣٢٤.

إذا قلت يا تيمُ تيمَ عدي، فجاز لك ضمّ الأول بأنه منادى مفرد، وتنصب الثاني بأنه منادى مضاف مستأنف، أو أنه منصوب بإضمار (أعني)، أو بأنه عطف بيان، أو أنه بدل، وقال ابن مالك أو أنه توكيد.

وردّ أبو حيان(٧٤٥هـ) رأيَ ابن مالك: فهو ليس توكيداً معنوياً ولا لفظياً لاختلاف جهتي التعريف، فالأول معرّف بالعلمية أو النداء، والثاني: بالإضافة.

ورأى السيرافي أنه منصوب على النعت، وتأوّل فيه بمعنى الاشتقاق، وهو ضعيف وأجاز السيوطي نصب الأول، ولكن الرفع أجود.

واختلف في توجيه النصب، فرأى سيبويه أنه على نية الإضافة إلى مثلو الثاني، والثاني مُقحم بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: يا تيمَ عديّ تيمَهُ، حُذفَ الضميرُ من الثاني، وأُقْحِمَ، ومعلوم أنه لا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف إلاّ في هذه المسألة خاصة. ورأى الفرّاء أنه هو والثاني معاً مضافان إلى المذكور، قياساً على قولهم:

"قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجْلَ مَنْ قالَها" أنّ الاسمين مضافان إلى (مَن).

وقدّره المبرد على نية الإضافة إلى مقدّر مثل المضاف إليه، والثاني توكيد، أو عطف بيان، أو بدل.

وقال الأعلم الشَّنْتَمْري (٤٧٦هـ) أنه منصوب على التركيب وفُتِحَ الأول والثاني بناءً لا إعراباً، وأضيفا كما قالوا "ما فعلتُ خمسةَ عَشَرَكَ".

أمّا السيرافي فرأى أنه على الإتباع والتخفيف، مثل "يا زيدُ بن عَمرو، لأن الثاني صفة مثل (ابن) وليس دونه في الكثرة[1].

---

[1] انظر همع الهوامع ٢/٤٣، ٤٤.

٤- الصحيح

أما علة الصحيح، فهي أربعة وعشرون موضعاً، وهو بمعنى الصواب وما يعتمد عليه[١].

◈ وأول مواضع (الصحيح)[٢] موضع (هَنٌ) والصحيح فيه الإعراب بالحركات الظاهرة على النون، لا يكون في آخره حرف علة، نحو قولك: هذا هَنُ زيدٍ، ورأيت هَنَ زيدٍ، ومررت بهنِ زيدٍ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: " مَنْ تعزّى بِعَزَاءِ الجَاهلِيةِ فأعِضّوه بِهَنِ أبيه، ولا تكنّوا". وقول المثل "مَن يَطُل هَنُ أبيه يَنْتَطِقُ بِهِ". والإتمام جائز غير أنه قليل جداً، نحو: هذا هنوه، ورأيت هناه، ونظرت إلى هنيه. وقد أنكر الفراء جواز الإتمام، وهو محجوج بحكاية سيبوية الإتمام عند العرب، ومن حفظ حجة على مَن لم يحفظ.

جاء في (اللباب):" أب، وأخ، وحَم، وهَنٌ، محذوفات اللامات، ولامها واو في الأصل، وفيها لغة أخرى، وهي: أباً، وأخاً، وحماً، وهناً، مثل: عصاً. فأما في الإضافة فاللغة الجيدة ردّ اللام، نحو: أبوك، وأبو زيد، وفيه لغة أخرى:حذف اللام مع الإضافة، نحو: أبُك، وأبُ زيد"[٣]. وذكرها السيوطي أنها ثلاثية، ثم حذفت لاماتها[٤]، ويقول في موضع آخر: "جَرَت عادة النحاة أن يذكروا لغات هذه الأسماء، ففي (هن) النقص، وهو الإعراب بالحركات، وهو فيه أشهر من الإعراب بالحروف، كحديث: فأعضوه بهنِ أبيه. ودونهما التشديد، كقوله (سُحَيْم بنِ وَثِيل): (الطويل)

ألا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيْتَنَّ لَيْلَةً وَهَنِّيَ جَاذٍ بَيْنَ لَهْزَمَتَي هِنْدِ[٥]

◈ ومنها (ال) التعريف بين اسميتها وحرفيتها[٦]، فذهب الجمهور إلى أنها اسم موصول بمعنى (الذي) وفروعه، وذهب المازني أنها موصول، وذهب الأخفش أنها حرف تعريف. والصحيح ما ذهب اليه الجمهور. وحجة الجمهور: احتياجها إلى عَوْد الضمير إليها

---

[١] انظر الكليات: صـ٥، التعريفات: صـ٦
[٢] انظر شرح ابن عقيل ١/١/٤٩
[٣] اللباب ٨٨/١.
[٤] انظر همع الهوامع ٦٢/١.
[٥] همع الهوامع ١٢٩/١.
[٦] انظر شرح ابن عقيل ١/١/١٤٩

على ما سبق، واحتجّ الأخفش على رأيه بأنها تفيد التعريف، فكانت حرفاً كحالها إذا دخلت على الأسماء المحضة، وسبب ذلك أن الاسم الموصول تعرّفه صلته، والألف واللام يعرّفان ما يدخلان عليه.

والجواب: أن الألف واللام ليست للتعريف هنا، بل هي كـ(الذي)، والفرق بينها وبين اللام المعرفة: أن حرف الجر إذا وقع قبل الموصول لم يتعلق بالصلة، كقولك: قدْ أفلحَ المتقي ربّه، وكقوله تعالى:"وكَانوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ[1]". وإن جُعلت الألف واللام للتعريف، جاز أن يتعلّق الجار بما دخلت عليه إذا صلح للعمل[2].

◈ وقريب من هذا الموضع[3]، الخلاف في ما المصدرية: اسم أم حرف؟ قال الأخفش باسميتها، وقال المبرد والمازني(٧٠هـ) والسهيلي وابن السراج بمثل قول الأخفش أنها اسم مفتقر إلى ضمير، وإذا قلت: يُعجبني مَا قُمْتَ، فتقديره: القيام الذي قمته.

وذهب الجمهور أنها حرف، توصل بفعل متصرف غير أمر، والأكثر كونه ماضياً، نحو قوله تعالى " وضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ"[4] ومن المضارع قوله تعالى:" ولا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ"[5] أي لوصف[6].

◈ واختلاف النحاة في (كان) الناقصة[7]: هل لها مصدر أم لا؟ والصحيح أنّ لها مصدراً، ومنه ما ورد في قول الشاعر (مجهول):

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ في قَوْمِهِ الفَتَى ... وَكَوْنُكَ إيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيْرُ (الطويل)

وقد أقرّ سيبويه تصرف (كان)، يقول:

---

(١) يوسف ٢٠.
(٢) انظر الموضع: اللباب ١٢٧/٢، همع الهوامع ٢٧٥/١.
(٣) انظر شرح ابن عقيل ١٤٩/١/١
(٤) التوبة ١١٨.
(٥) النحل ١١٦.
(٦) انظر الموضع همع الهوامع ٢٦٥/١.
(٧) انظر شرح ابن عقيل ٢٧٠/١/١

"وتقول: كُنَّاهُم، كما تقول: ضَرَبْنَاهم، وتقول: إذا لَمْ نَكُنْهُم فَمَنْ ذَا يكونُهم، كما تقول: إذا لَمْ تَضْرِبْهُمْ فَمَنْ يَضْرِبْهُم: قال أبو الأَسْودِ الدُّؤَلي:

فإنْ لا يَكُنْها أوْ تَكُنْهُ فإنَّهُ أخُوْهَا غَذَتْهُ أمُّهُ بِلِبَانِهَا (الطويل)

فهو كائن ومَكون، كما تقول: ضَارب ومَضروب[1]"

وأنكر العكبري جواز مصدرية (كان) الناقصة، فالمصدر دال على الحدث، والناقصة لا تدل عليه، مع جواز مصدرية (كان) التامة[2] ووافقه السيوطي[3].

◈ ومنها تقديم خبر (ليس)، على اسمها[4]، فقد نقل صاحب الإرشاد خلافاً في جوازه، والصواب هو الجواز: قال السَّمَوْأَلِ بنِ عَادْيَاء:

سَلِي -إنْ جَهِلْتِ- النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَواءً عَالِمٌ وجَهُولُ (الطويل)

وضرب المبرد مثالاً على الجواز فقال:" وتقول: كان زيدٌ أخاكَ، وكانَ أخَاكَ زيدٌ، وأخاكَ كان زيدٌ، وكذلك: ليسَ منطلقاً زيدٌ[5]".

وأجاز البصريون تقديم خبر (ليس) عليها، قياساً على جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها[6] ونقل العكبري الاتفاق على جواز تقديم خبرها على اسمها[7].

◈ وموضع آخر لم أجد له في كتب النحو ذكراً[8]، وهو اشتمال المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل، فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل؟ بعضهم أجازه، وصحّحه ابن عقيل(٧٦٩هـ)، نحو قولك: ضربَ غلامَها جارُ هندٍ، على اعتبار أنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم لأن المتصل بالمتقدم متقدم.

◈ وخلاف آخر مشهور هو الخلاف في المصدر والفعل[9]: أيهما أصل للآخر؟ مذهب البصريين أن المصدر أصل، والفعل والوصف مشتقان منه، ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر

---

(١) الكتاب ٤٦/١.
(٢) انظر اللباب ١٧١/١.
(٣) انظر الأشباه والنظائر ٢٠٩/٢.
(٤) انظر شرح ابن عقيل ١/١/٢٧٣
(٥) المقتضب ٣٧٨/٢.
(٦) انظر أسرار العربية ١٣٧، الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٣/١.
(٧) انظر اللباب ١٦٨/١.
(٨) انظر شرح ابن عقيل ١/٢/١٠٥
(٩) انظر شرح ابن عقيل ١/٢/١٧١

مشتق منه، وذهب آخرون إلى أن المصدر أصل والفعل مشتق منه، والوصف مشتق من الفعل، وذهب طلحة إلى أن كُلاً من المصدر والفعل أصل برأسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

ومن خلال النظر في كتب النحو التي تناولت الموضع تجدها قد اتفقت مع البصريين، وهو الصحيح، وأُجْمِلُ هنا ما جاء في الإنصاف، فقد عَمَّ وشمِل ما في كتب النحويين، يعرض صاحب الإنصاف الموضع بتوضيح حُجج الكوفيين، وهي:

١/ المصدر مشتق من الفعل، لأنّ المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، تقول: قاومَ قِواماً فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول: قام قياماً فيعتل لاعتلاله، فدل على أن المصدر فرع للفعل.

٢/ أنّ الفعل يعمل في المصدر، فوجب أن يكون فرعاً له، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول، تقول: ضَرَبْتُ ضَرْباً، فتنصب (ضرباً) بـــ(ضربت).

٣/ أن المصدر يُذكر تأكيداً للفعل، ورتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد.

٤/ أنه توجد أفعال لا مصادر لها، وهي (نعم)، و(بئس) و(عسى) و(ليس)، و(حبذا) وفعل التعجب، فلو لم يكنِ المصدر فرعاً لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال. لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.

وأما البصريون فاحتجوا لمذهبهم بما يلي:

١/ أن المصدر يدل على زمن مطلق، والفعل يدل على زمن معيّن، فكما أن المطلق أصل للمقيّد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

٢/ أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

٣/ أن المصدر يدل على شيء واحد وهو الحدث، والفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث والزمن، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل للفعل، وغيره من الجمع.

وأجاب البصريون الكوفيين لِحُجَجِهم بما يلي:

١/ ما قاله الكوفيون في أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، قالوا: إن المصدر الذي لا علة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحاً، نحو: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَاً، و إنما يأتي معتلاً ما كانت فيه الزيادة، والكلام إنما وقع في أصول المصادر لا في فروعها.

وإنما صح بصحته واعتلّ لاعتلاله طلباً للتشاكل،ولا يدل شرطاً على الأصلية والفرعية.

٢/ وأما قولهم: إن الفعل يعمل في المصدر، فالحروف والأفعال تعمل في الأسماء، ولا خلاف في أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء فكذلك هنا.

٣/ أما قولهم: إن المصدر يُذكر تأكيداً للفعل، فهذا أيضاً لا يدل على الأصلية والفرعية فإنك تقول: جاءني زيدٌ زيدٌ، والثاني يكون توكيداً للأول، وليس مشتقاً من الأول ولا فرعاً عليه.

٤/ وأما قولهم: بوجود أفعال لا مصادر لها، فقد يستعمل الفرع، وإن لم يستعمل الأصل تقول: طَيْرٌ عَبَاديد، أي متفرقة، فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع، ولم يستعملوا لفظ الواحد، الذي هو الأصل، ومنه قوله تعالى:"طَيْرَاً أَبَابِيلَ[1]". هذا بإجمال ما جاء في هذا الموضع من خلاف في الإنصاف[2] وكتب النحو تقول بمثل قوله.

◆ وقد أوجب النحاة[3] تأخر المفعول معه عن فاعله والخلاف في جواز تقديم المفعول معه على صاحبه نحو قولك: سارَ والنيلَ زيدٌ، والصحيح منعه[4].

وقد أجازه ابن جني، يقول:" لكنه يجوز: جاءَ والطيالسةَ البَرْدُ" كما تقول: ضربتُ وزيداً عمراً، قال يَزِيْدُ بنُ الحَكَمِ الثَّقَفي: (الطويل)

---

[1] الفيل ٣.
[2] انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٧/١.
[3] انظر شرح ابن عقيل ١/٢/٢٠٣
[4] انظر الأصول في النحو ١٥٩/١، شمار الصناعة ٤٩، أسرار العربية ١٦١، التبيين ١٤٣، اللباب ٢٦٠/١ مسائل خلافية في النحو ٧٢، الأشباه والنظائر ٦٧/١، ١٣٩/٢، المزهر ٣٥٠/١، همع الهوامع ٢٧/٢.

جَمَعْتَ، وفُحْشاً غِيْبَةً ونَمِيْمَةً ثَلاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِ[1]

ومنعه العكبري على أن الواو وإن كانت بمعنى (مع) فمعنى العطف لا يفارقها، فلو قُدِّمت لتقدّم المعطوف عليه، وذلك غير جائز في الاختيار[2] ووافقه السيوطي[3].

◈ واختلف النحاة[4] في عامل الجر في المضاف، فقيل هو مجرور بحرف مقدّر هو (اللام)، أو (مِن) أو (في)، وهو رأي المبرد وابن جني، فالمبرد يرى أنه مجرور بحرف (اللام)[5]، وابن جني يرى أنه مجرور (باللام) أو بحرف (مِنْ)[6].

والصحيح هو مجرور بالمضاف، وهذا مذهب سيبويه كما نفهمه من كُتبِ البصريين.

جاء في (أسرار العربية): وأمّا جرّ المضاف إليه، فلأن الإضافة لمّا كانت على ضربين: بمعنى (اللام) وبمعنى (من) وحُذِفَ حرف الجر، قام المضاف مقامه، فَعَمِل في المضاف إليه الجرّ، كما يعمل حرف الجر[7] وقال مثله العكبري[8].

وأجاد السيوطي في عرضه للوضع، وأتناول مجمل ما جاء فيه السيوطي، الذي أكّدَ صحة مذهب سيبويه في أن العامل في جر المضاف إليه هو المضاف، وعرض لآراء بعض العلماء، فالزّجّاج وابن الحاجب قدّرا حرفاً، وقال الأخفش بالإضافة المعنوية، والجمهور قالوا يُقَدَّرُ اللام[9].

◈ وآخر المواضع[10] هو استعمال صيغة (أفعل) لغير التفضيل، كقوله تعالى: "وَهُوَ الذي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ[11]" أي هو هيّن عليه، وقوله تعالى "رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ[12]" أي عالم بكم، وقول الشَّنْفَرى:

---

[1] الخصائص ٢/٢٦١.
[2] انظر اللباب ١/٢٨٢.
[3] انظر همع الهوامع ٢/٤٧٨.
[4] انظر شرح ابن عقيل ٢/١/٤٣
[5] انظر المقتضب ٢/٤١٦.
[6] انظر الخصائص ٣/١٧.
[7] أسرار العربية ٢٥٠.
[8] انظر اللباب ١/٣٨٨.
[9] انظر همع الهوامع ٢/٤١٢.
[10] انظر شرح ابن عقيل ٢/١/١٨٢
[11] الروم ٢٧.
[12] الإسراء ٥٤.

وإنْ مُدَّتِ الأيْدي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأعْجَلِهِمْ، إذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ (الطويل)

وقول الفرزدق:

إنّ الذي سَمَكَ السّماءَ بَنَى بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ (الكامل)

أي عزيزة طويلة.

وكان الخلاف: هل ينقاس ذلك أم لا؟ قال المبرد: ينقاس، وقال غيره: لا ينقاس، وهو الصحيح.

وشرح السيوطي الموضع مورداً الأمثلة، ثم يقول:

وفي قياس ذلك خُلْف، فقال المبرد: "هو مَقيس مُطّرد" وقال ابن مالك في التسهيل: "الأصح قصره على السماع، قال أبو حيّان: لقلّة ما وردَ من ذلك[1]".

٥- الرّاجح:

ويتلو علة الصحيح، موضع الراجح، وهي عشرون موضعاً، ونعني بالراجح: غلبة القوة لواحدٍ من الأحكام المتباينة على غيره[2].

◈ أول هذه المواضع فعل الأمر[3]: مبني أم معرب؟ عند الكوفيين هو معرب، ومبني عند البصريين، وقد عرض الأنباري الموضع في (أسراره) فبيّن:

١/ بُنيَ الأمر على الوقف،لأن الأصل في الأفعال البناء، وأصل البناء الوقف.

٢/ ذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم، مستدلين بما يلي:

أ/ أن الأصل في (قُمْ) و(اذهبْ): لتقمْ: ولتذهبْ، قال تعالى:" فبذلك فَلْتَفْرحوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ[4]" وهي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، وقد روي عنه عليه السلام أنه قال في بعض مغازيه: " لتأخذوا مصافّكم"، فدلّ على أن الأصل في (قم) لتقم، وفي (اذهب) لتذهب، ومع كثرة الاستعمال، واستثقال مجيء اللام، حُذفَت مع حرف المضارعة كما في إيش، وأصله: أيُّ شيء،

---

(١) انظر همع الهوامع ٣/٧٧.
(٢) انظر الكليات: رجح.
(٣) انظر شرح ابن عقيل ١/١/٣٨
(٤) يونس ٥٨.

وقولهم: ويلمّه، وأصله: ويل أمّه. وهذا فاسد ولو كان كما ذكر الكوفيون لوجب أن يختصّ الحذف بما يكثر استعماله دون ما لا يكثر استعماله، فلما قيل: اقعنسس واحرنجم واعلوطّ، وما أشبه بالحذف ولا يكثر استعماله، دل على فساد ما ذهبوا إليه.

ب/ أن الأمر شبيه بفعل النهي المعرب المجزوم، نحو: لا تقم، ولا تذهب، وكذلك:قم، واذهب فالنهي ضد الأمر، ويُحمل الشيء على ضده كما يحمل على نظيره.

وهذا باطل ففعل النهي يبدأ بحرف المضارعة الذي جعله يشبه الاسم فاستحق الإعراب، أما الأمر فليس في أوله حرف المضارعة، فبقي على أصله: وهو البناء.

ج/ أنهم قالوا في المعتل: اغزُ وارمِ واخشَ، فحذفت الواو والياء والألف كما حذفتها في لم يغزُ ولم يرمِ، ولم يخشَ، فدلّ على أنّه مجزوم بلام مقدّرة، وقد جاز إعمال حرف الجزم مع حذفه: كقول الشاعر أبي طالب:

مُحَمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا (الوافر)

وهذا أيضاً فاسد، فالحذف هنا حذف للفرع على الأصل، وكذلك حروف الجر لا تعمل مع حذفها، فحروف الجزم أولى، وأما البيت الذي أنشدوه، فقد أنكره المبرّد، ولما افترضنا صحته، فيكون قوله: تفدِ نفسك، حذف الياء فيها للضرورة، اجتزاء بالكسرة عن الياء وهو في الشعر كثير، ولم تحذف للجزم بلام مقدرة.

وإن افترضنا أنه حذفت بلام مقدرة، فيكون حذفاً للضرورة الشديدة، ولا يقاس عليه[1] وقد عرض الموضع الأنباري في الإنصاف[2] والعكبري في مسائله[3] واللباب[4] والتبيين[5] والسيوطي في همع الهوامع[6] والأشباه والنظائر[7] أما الكنغراوي فقد انتصر للكوفة[8].

---

[1] انظر الموضع المقتضب ٣٠٣/١، أسرار العربية ٢٨٠.
[2] انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩/٢.
[3] انظر مسائل خلافية ١٢٤.
[4] انظر اللباب ١٧/٢.
[5] انظر التبيين ١٧٦.
[6] انظر همع الهوامع ٥٩/١.
[7] انظر الأشباه والنظائر ١٧٣/٢.
[8] انظر الموفي في النحو الكوفي ٩٢.

◆ وثاني المواضع إعراب الأسماء الستة[1]، وجاء هذا الموضع مفصلاً في همع الهوامع، وأُجملُهُ بما يلي:

اختلفت مذاهب النحاة في إعراب الأسماء الستة إلى اثني عشر مذهباً:

١) أن هذه الحروف هي نفسها الإعراب، وقد نابت عن الحركات، وإليه ذهب قطرب والزّيادي والزجّاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين، وهو المشهور، فبهذه الحروف حصلت فائدة الإعراب لها، لبيان مقتضى العامل، ولا مانع في جعل الإعراب فرعاً من نفس الكلمة إذا صلح كما جُعِلَ في المثنى والجمع.

واعتُرِضَ على هذا المذهب بثبوت الواو قبل العامل، على اعتبار أن أصل هذه الكلمات أَبَوٌ، وأَخَوٌ، وحَمَوٌ، وذَوَوٌ، وبأن الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدي إلى بقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف واحد وَصْلاً وابتداءً وهما معربان. وذلك لا يوجد إلا شذوذاً.

٢) أنها معربات بحركات مقدّرة في الحروف، وأنها أُتْبِعَ فيها ما قبل الآخر للآخر، وهو مذهب سيبويه والفارسي، وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك.

فإذا قلت: قام أبوك، فأصله أَبَوُك، فاتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل: أَبُوُك، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت.

وإذا قلت رأيت أباك فأصله أَبَوَك، تحرّكت الواو والفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وقالو: بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه.

٣) أنها معربة بالحركات قبل الحروف، والحروف إشباع، وعليه المازني والزجاج. ورُدّ بأن الإشباع بابه الشعر، وببقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف واحد.

---

[1] انظر شرح بان عقيل ١/١/٤٣

٤) أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف وعليه الرّبعي ورُدّ بأن شرط النقل الوقفُ، وصحة المنقول إليه وسكونه، وصحة المنقول منه، وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر.

٥) أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفاً لأجل الفتحة، وعليه الأعلَمُ (٤٧٦هـ) وابنُ أبي العافية (٥٠٩هـ).

ورُدّ بأن هذه الحروف إن كانت زائدة فهو ذاته المذهب الثالث وقد سبق ردّه، وإن كانت لامات لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام.

٦) أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً، وعليه الكسائي والفراء، ورُدّ بأنه لا نظير له.

٧) أنها معربة بالتغيّر والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع وعليه (الجرمي)، ورُدّ بأنه لا نظير له، وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيئاً، وبأن العدم لا يكون علامة.

٨) أن فاك وذا مالٍ معربان بحركات مقدّرة في الحروف، وأن أباك وأخاك وحماك وهناك، معربة بالحروف، وعليه السهيلي، والرُّندي.

٩) عكسه

١٠) أن الحروف دلائل إعراب، قال ذلك الأخفش، واختلف في معناه، فقال الزجاج والسيرافي: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها.

وقال ابن السراج: معناه أنها حروف إعراب والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدّر فهي دلائل إعراب بهذا التقدير.

وقد عُدّ هذا القولُ مذهبين.

١٢) أنها معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل معاً، فالأصل في جاء أخوك: جاء أخَوُك، فنقلت حركة الواو إلى الخاء، والأصل في رَأيْتُ أخَاكَ: رَأيتُ أخَوَكَ، فأُبْدِلَت الواو الفاً، والأصل في مررت بأخيك: بأخَوِك، نُقِلَتْ حركة الواو إلى الخاء، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها[١] ولم تزد كتب النحو عن هذا[٢].

◈ ومنها (ذو) الموصولة في لهجة (طيء) كـ (ما) الموصولة، المشهور فيها البناء[٣]، وهناك مَن أعربها إعراب الأسماء الستة، يقول السيوطي: من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد، والمثنى، والجمع مذكراً ومؤنثاً بلفظ واحد، وهو ألفاظ: مَن، وما، و(ذو) في لغة طيء، لا يستعملها موصولاً غيرهم، وهي مبنية على الواو، وقد تعرب.

قال سِنَانُ بنُ الفَحْل:

فإنَّ المَاءَ مَاءُ أبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُوْ حَفَرْتُ، وذُوْ طَوَيْتُ (الوافر)

وقال مَنْظُورُ بنُ سُحَيْم:

فإمَّا كِرامٌ موسِرُونَ لقيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهم مَا كَفَانيا (الطويل)

ويُروى (مِن ذي)، بالإعراب[٤]
فاستوى البناء والإعراب

◈ ومنها الاستثناء المنقطع[٥]، كقولك: مَا قَامَ أَحَدٌ إلا زيدٌ " جاز في (زيد) النصب على الاستثناء، وهو مذهب البصريين وهو الراجح، وجاز الرفع بالإتباع، والمشهور أنه بدل من متبوعه، تقول: "ما قامَ أحدٌ إلا زيداً، وزيدٌ". و"ماضَرَبْتُ أحداً إلا زيداً " بالنصب على الاستثناء أو على البدلية، وتقول: ما مَرَرْتُ بأحَدٍ إلا زيدٍ، وإلا زيداً[٦].

ويوضح الأنباري أنَّ وجَه الرفع على البدلية أجود من النصب لوجهين:

---

[١] انظر همع الهوامع ١/١٢٥، ١٢٦.
[٢] انظر ثمار الصناعة ٦٨، ٦٩، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤، أسرار العربية ٥٩، التبيين ١٩٣، اللباب ١/٨٨-٩٥.
[٣] انظر شرح ابن عقيل ١/١/١٥٠
[٤] انظر الموضع الأصول في النحو ٢/٣٥٥، همع الهوامع ١/٢٧٢، الموفي في النحو الكوفي ١٠١.
[٥] انظر شرح ابن عقيل ١/٢/٢١٢
[٦] انظر الكتاب ٢/٣١١، المقتضب ٢/٥٩٥، ثمار الصناعة ١٤٦، ١٤٧، اللباب ١/٣٠٥.

الأول: لموافقة اللفظ، فإن كان المعنى واحداً فموافقة اللفظ أولى، فاختلاف اللفظ يشعر باختلاف المعنى.

الثاني: أن البدل يجري في تعلّق العامل به كمجراه لَوْ وَلِيَ العامل، والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول، فلما كان البدل أقوى في حكم العامل، كان الرفع أولى من النصب[1]. وأورد السيوطي رأي أبي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) في أن الإتباع يختص بما يكون به المستثنى منه مفرداً، ورده سيبويه بقوله تعالى " وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلا أَنْفُسُهُمْ[2]" فشهداء جمع، وقد أبدل عنه.

وشرط الفراء لجواز النصب فيما اختير فيه الإتباع أن يكون المستثنى منه معرفةً، ورُدّ بالسّماع بقوله تعالى:" ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إلا امْرَأَتَكَ[3]" بقراءة النصب، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو ووافقهم ابن محيصن واليزيدي بالرفع[4].

واختار ابن مالك النصب في التراخي، تقول: ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً نفع الناس إلا زيداً. فقد ضعف التشاكل بالبدل لطول الفصل بين البدل والبدل منه واختار ابن مالك النصب أيضاً فيما رُدّ به كلام تضمن الاستثناء، كقول القائل: قاموا إلا زيداً، وأنت تعلم أن الأمر بخلافه فتقول: ما قام القوم إلا زيداً، فتنصب ولا ترفع، لأنه غير مستقل، والبدل في حكم الاستقلال[5].

◈ ومن مواضع الراجح[6] (سوى) ذكره الأنباري في الإنصاف، وفيه بيّن مذهب البصريين في أنّ (سوى) ظرف، ومذهب الكوفيين في أنها اسم ويكون ظرفاً أيضاً، واحتج الكوفيون لمذهبهم بأبيات شعرية سنوردها لاحقاً، ويقول بعض العرب: أتاني سَوَاؤُكَ، وردَّ البصريون بأن ما ورد من الشعر فهو ضرورة، وقول بعض العرب شاذ لا يقاس عليه[7].

وذكر السيوطي الموضع مشيراً إلى مذهب النحاة في (سوى):

---

[1] انظر أسرار العربية ١٨٨.
[2] النور ٦.
[3] هود ٨١.
[4] الميسر في القراءات الأربع عشرة ٢٣٠.
[5] انظر همع الهوامع ١٨٨/٢، ١٨٩.
[6] انظر شرح ابن عقيل ١/٢/٢٢٦
[7] انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٧٢/١.

١/ لزومها الظرفية، وهو ما ذهب اليه سيبويه والجمهور فهي بمعنى مكانك الذي يدخله معنى (عوضك) و(بدل) فكما أنك تقول: مَرَرْتُ برَجلٍ مَكَانَكَ، أي عَوْضَك وبَدَلَكَ لا يتصرف، فكذا ما هو بمعناه، وذلك أن مكاناً بهذا المعنى ليس بمكان حقيقي، لأن مكان الشيء حقيقة إنما هو موضعه، ومستقرّه، فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا به كما يتصرفون في الظروف الحقيقية.

٢/ هي ظرف متمكن، أي هي ظرف غالباً، وغير ظرف قليلاً، وذهب إليه الرّماني، والعكبري وابن هشام(٧٦١هـ)، ونُسب للكوفيين، وهو ما أراه الصواب؛ لورود الشواهد على ذلك.

٣/ هي ليست ظرفاً البتة، وهو مذهب الزجاجي وابن مالك، فهي اسم مرادف لـ (غير) فكما أن (غير) لا تكون ظرفاً، ولا يلتزم فيها النصب، فكذلك (سوى).

وقد ورد السماع بتصرف (سوى) ومنه قول بعض العرب: أتاني سواؤك، وقول ابن المولى مُحَمدِ بنِ عَبْدِ الله

وإذا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أوْ تُشْتَرى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وأنْتَ المُشْتَرِي (الكامل)

وقول الفِنْدِ الزِّمَّاني شَهْلِ بنِ شَيْبَان

ولَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا (الهزج)

وقول مَجْنونِ ليلى:

أأتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْني وبَيْنَها سِوى لَيْلَةٍ إنّي إذاً لَصَبُورُ (الطويل)

وقوله

ذِكْرُكَ اللهَ عِنْدَ ذِكْرِ سِواهُ صَارِفٌ عَنْ فُؤَادِكَ الغَفَلاتِ (الخفيف)

وقول أبي دُؤَادِ الإيادي

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أنَّ المَوْتَ مُخْطِئُهُ مُعلَّلٌ بِسَوَاءِ الحَقِّ مَكْذُوبُ (البسيط)

وقوله (مجهول القائل، وغير معروف النتمة):

فإنّ أخا سوائِكُمُ الوحيدُ

وقول الأعشى:

تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ اليَمَامَةِ نَاقَتي ومَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسوائِكَا[1] (الطويل)

وراجعتُ كتبَ النحو المتوفرة فوجدت أنّ البصرين رأوا أن (سوى) ظرف، والكوفيين هي اسم وظرف[2].

◈ ومنها أداة الاستثناء (ما عدا) وما خلا فالنصب واجب بها[3]، وهو المشهور تقول:

قامَ القومُ مَا خَلا زيداً، وما عَدَا زيداً، فـ (ما) مصدرية ، و(خلا، وعدا) صلتهما، وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض و(زيداً) مفعول.

وعلى هذا اتفق معظم النحاة وعلى رأسهم سيبويه ويقدر المعنى بـ:
أتوني ما جَاوَزَ بعضُهمْ زيداً[4]. واعتبرها المبرد أفعالاً ناصبة[5].

يقول الجلّيس النحوي:" ولا يجوز في (ما خلا) و(ما عدا) إلا النصب لأن (ما) فيهما مصدرية، والجر لا يكون بالفعل[6]، وبمثل قوله قال الأنباري[7] والعكبري[8].

غير أن الكسائي أجاز الجر بهما، فاعتبر (ما) زائدة، وجعل (خلا، عدا) حرفي جرّ، تقول على قوله: قامَ القومُ ما خَلا زيدٍ، وما عَدَا زيدٍ.

◈ وشبيه بهذا الموضع[9]، موضع استعمال (حاشا) وللنحاة فيها مذاهب:

الأول: ما ذهب إليه سيبويه وأكثر البصريين أنها حرف جر ولا تكون فعلاً، وما بعدها مجرور بها. يقول سيبوية:" أما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده[10]"، ودليلهم أنه لو

---

(١) انظر همع الهوامع ١١٨/٢.
(٢) انظر الموضع: المقتضب ٥٦٣/٢، ثمار الصناعة ١٤٥، أسرار العربية ١٩٠، اللباب ٣٠٩/١، التبيين ٤١٩.
(٣) انظر شرح ابن عقيل ١/٢/٢٣٦
(٤) انظر الكتاب ٣٤٨/٢، ٣٤٩.
(٥) انظر المقتضب ٥٩٦/٢.
(٦) انظر ثمار الصناعة ١٤٥.
(٧) انظر أسرار العربية ١٩٤.
(٨) انظر اللباب ٣٠٨/١
(٩) انظر شرح ابن عقيل ١/٢/٢٣٨
(١٠) الكتاب ٣٤٩/٢.

كان فعلاً لجاز أن يدخل عليه (ما) كما يجوز أن تدخل على الأفعال، فيقال: ما حاشا زيداً، كما يقال: ما خلا زيداً، فلما لم يقل دلّ على أنه ليس فعلاً، فوَجَبَ أن يكون حرفاً.

الثاني: أن تكون فعلاً، وما بعدها مفعولاً به، وتكون أيضاً حرف جر، وما بعدها مجرور بها، وهو مذهب المبرد، فقد ذكرها في المقتضب فعلاً، وذكرها اسماً[1].

الثالث: مذهب الكوفيين أنها فعل، واستدلوا على ذلك بثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه يتصرف، والتصرف من خصائص الفعل، قال النابغة:

ولا أرَى فَاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ (البسيط)

والوجه الثاني: أنه يدخله الحذف، والحذف يكون في الفعل لا في الحرف فقالوا: حاشَ الله

الوجه الثالث: أن لام الجر تتعلق به في قولهم: حاشا لله، وحرف الجر إنّما يتعلق بالفعل ولا يتعلق بالحرف، فالحرف لا يتعلق بالحرف.

ورُدّ رأي الكوفيين بأن التصرف ليس حجة، فقوله (أحاشي) مأخوذ من لفظ (حاشى)، وليس متصرفاً منه، كما تقول: بسمَلَ، وهَلَّلَ، وحَمْدَلَ، إذا قلت: بسم الله الرحمن الرحيم، ولا إله إلا الله، والحمدُ لله، وإذا كانت هذه لا تتصرف، فكذلك هنا.

وأن الحذف يدخل الحرف، كالحذف في (رُبَّ) فقالوا: رُبَ، وبها قرئ قوله تعالى " رُبَما يَوَدُّ الذِيْنَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِيْنَ[2]" وهي قراءة نافع وعاصم وأبي جعفر، والباقون (رُبَّما)[3] وقالوا في (سوف أفعل): سَوْ أفعل، وأن أصل سأفعل هو: سوف أفعل[4].

◈ ومنها الاسم المضاف إلى الجملة جوازاً[5]، حيث ذهب الكوفيون إلى جواز بناء هذا الاسم أو إعرابه، سواء أضيف إلى جملة فعلها: ماضٍ أو مضارع، أو كانت جملة اسمية، نحو: هذا يومُ جاءَ زيدٌ، ويومُ يقومُ عَمرو، ويومُ بَكْرٌ قائمٌ. وتابعهم في هذا الفارسي وابن مالك.

---

[1] انظر المقتضب ٥٦٩/٢.
[2] الحجر ٢
[3] الميسر في القراءات الأربع عشرة ٢٦٢.
[4] انظر الموضح أسرار العربية ١٩٠، ١٩١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٨/١.
[5] انظر شرح ابن عقيل ٢/١/٥٩

والراجح هو البناء فيما أضيف إلى جملة فعليه فعلها ماض، والإعراب فيما أضيف إلى فعل معرب، أو قبل مبتدأ، وقد قرئ قوله تعالى: "هَذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُمْ[1]" بالفتح بناء، وهي قراءة نافع ووافقه ابن محيصن، وبالرفع إعراباً وقرأ به الباقون[2].

وروي قولُ النَّابغة الذُّبياني: (الطويل)

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا وقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

بالكسر إعراباً وبالفتح بناءً.

أما البصريون فقد أوجبوا الإعراب فيما أضيف إلى جملة فعلها مضارع، أو جملة اسمية، ووجوب البناء فيما أضيف إلى جملة فعلية فعلها ماضٍ.

وقد أورد سيبويه شاهد النابغة بالفتح بناءً وجوباً[3]، ونجد رأي البصرة في المقتضب[4] واللباب[5]، وهمع الهوامع[6].

◈ وأما (مع) فموضع آخر من مواضع الراجح[7]، والمشهور فيها فتح العين إعراباً، و(ربيعة) تسكنها بناءً ومنه قول جرير بن عطية:

وَرِيشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيارَتُكُمْ لِمَامَا (الوافر)

واعتبر سيبويه التسكين ضرورة، وإنّما هي منصوبة[8]، وعدّها السيوطي في (الأشباه والنظائر) ظرفاً بدليل عدم دخول حرف الجرّ (مِن) عليه[9]، وكذلك هي اسم في (همع الهوامع) بدليل تنوينها، وفيه أنّ (ربيعة) تسكنها قبل متحرك: نحو: زيدٌ مَعْ عَمرو، وكسرها قبل سكون، نحو: زيد مَعِ القوم[10].

---

(1) المائدة ١١٩.
(2) الميسر في القراءات الأربع عشرة ١٢٧.
(3) انظر الكتاب ٢/٢٣٠.
(4) انظر المقتضب ٢/١٤٣.
(5) انظر اللباب ١/٣٩٢.
(6) انظر همع الهوامع ١/٧٦، ٢/١٧٠.
(7) انظر شرح ابن عقيل ٢/١/٧٠
(8) انظر الكتاب ٣/٢٨٦.
(9) انظر الأشباه والنظائر ٢/٩٠.
(10) انظر همع الهوامع ٢/١٦٨، ١٦٩.

أقول: أن الخلاف مبني على أساس لغوي، ولا حقَّ لأحد أن يخطّئ لغةَ آخر، لأي سبب كان، وعليه ففتح عينها، وتسكينها صحيح.

◈ ومنها إعراب المنسوق (تابع المنادى)[1]، إذا كان مفرداً معرّفاً بـــ (ال) جاز فيه الرفع والنصب، واختار الخليل وسيبويه الرفع[2] واختاره ابن مالك أيضاً، وقد أورد سيبويه الآية الكريمة " يا جِبَالُ أوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرُ[3]" بقراءة الرفع للأعرج[4]، وقد رجّحَ النصبَ المبردُ على قراءة عامة الناس للآية الكريمة، وهي قراءة النصب لأبي عمرو وعيسى بن عمر، ويونس، و أبي عمر الجرمي، والباقين. وحجّة الذين رفعوا أنهم قالوا: إذا قلت :يا زيدُ والحارثُ فإنّما أريد: (يا زيدُ) و (يا حارثُ)، فيقال لهم: فقولوا: (يا الحارثُ)، فيقولون: هذا لا يلزمنا لأن الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء، والذين نصبوا لم يوقعوه أيضاً ذلك الموضع فكلاهما سواء في هذا[5].

وإنما رجّح المبرد النصب لمفارقتها حرف الإشارة، كما تقول: كُلُّ شَاةٍ وسَخْلَتِهَا بِدِرْهَم، وربّ رجل وأخيه، ولا تقول (كلُّ سخلتِها) ولا (ربّ أخيه) حتى تقدّم النكرة.

وحُجّة الذين نصبوا أنهم قالوا: نردّ الاسم بالألف واللام إلى الأصل، كما نرده بالإضافة والتنوين إلى الأصل، فيحتجّ عليهم بالنعت الذي فيه (الألف) و(اللام) فكلا القولين حسن[6]. واختصر الأنباري التعليل للرفع والنصب أن الرفع حملاً على اللفظ والنصب حملاً على الموضع وهو الراجح[7].

---

[1] انظر شرح ابن عقيل ٢/١/٢٦٨
[2] انظر الكتاب ١٨٦/٢، ١٨٧.
[3] سبا ١٠.
[4] انظر الكتاب ١٨٦/٢، ١٨٧.
[5] انظر المقتضب ٤٦٥/٢-٤٦٨، ٤٦٩.
[6] انظر أسرار العربية ٢٠٦.
[7] انظر الموضع: الأصول في النحو ٢٣٥/١، ٢٣٦، اللباب ١٣٣/١، الأشباه والنظائر ١١٩، ١٢٠، الموفي في النحو الكوفي ٦٨.

٦- الشّاذ

وعلّة (الشاذ) تتلو (الراجح)عدداً، وهي أحدَ عشر موضعاً، وقد عرّفه صاحب (الكليّات) وهو الذي يكون وجوده قليلاً، لكن لا يجيء على القياس[١]، ورأى صاحب (التعريفات) أنّه: " ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته[٢]، ومثله قال السيوطي[٣] نقلاً عن الجاربردي. أما (اللسان) فقال:" شذّ عنه يَشِذ ويَشُذّ شُذوذاً: انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذ. وسمّى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً[٤].

◈ أول مواضع الشاذ[٥]: كسر نون الجمع وما ألحق به، مع أحقيتها بالفتح، جاء في (ثمار الصناعة) "ونون الجمع مفتوحة فرقاً بينها وبين نون التثنية مع طلب الخفة[٦]" وبذلك أخذت كتب النحو[٧] غير أنها كسرت شذوذاً، وقد عده العكبري قليلاً وحصره في الشعر[٨].

وعلّل السيوطي ذلك بثلاثة أسباب: فإما هي لغة أو ضرورة، أو هو خاص بحالة الياء في المثنى والجمع بخلاف حالة الرفع وعليه أبو حيان، وأمثلته:

قول جرير:

عَرَفْنَا جَعْفَرَاً وبَني أبيه ... وأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ (الوافر)

وقول سُحيم بن وثيل:

وَمَاذا تَبْتَغي الشُّعَرَاءُ مِنّي ... وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِيْنِ (الوافر)

وقول الفرزدق:

مَا سَدَّ حَيٌّ وَلا مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا ... إلا الخَلَائِفَ مِنْ بَعْدِ النَّبِيينِ (البسيط)

وبرغم ورود هذه الشواهد غير أنها ليست حجة لشهرة فتح نون الجمع، واعتبار هذه الشواهد من باب الضرورة والشذوذ الذي لا يقاس عليه[٩].

---

[١] الكليات: شذ.
[٢] التعريفات: شذ.
[٣] انظر الأشباه والنظائر ٢٤١/١.
[٤] اللسان: شذ.
[٥] انظر شرح ابن عقيل ٦٧/١/١
[٦] ثمار الصناعة ٧١.
[٧] انظر أسرار العربية ٦٩، اللباب ١٠٩/١، همع الهوامع ١٦٠/١.
[٨] انظر اللباب ١١٠/١، ١١١.
[٩] همع الهوامع ١٦٠/١، ١٦١.

وقول ذي الخِرَق الطَّهَوي (الطويل)

يقولُ الخَنَى وأبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقَاً إلى رَبِّهِ صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

الثاني: مذهب الجمهور أنه لا توصل، وعدّوا الأبيات من الضرورات القبيحة

وذكر اتفاق النحاة بأنها لا توصل بالجملة الاسمية، ولا بالظرف، إلا في ضرورة كقوله: بل القومُ الرّسول الله منهم.

وقوله (مجهول):

مَنْ لا يزالُ شَاكِراً عَلَى المَعَهْ فهوَ حَرٍ بِعيشةٍ ذَاتِ سَعَهْ (الرجز)

وقد خصه جمهور البصريين بالشعر[1]

وأما الكوفيون فقد أجازوه مع إقرارهم بوجود الخلاف[2].

◈ أما (ال) الداخلة على الموصول فهي زائدة عند الكوفيين[3]، واختاره ابن مالك، وذهب البصريون إلى أنها للتعريف إن كانت فيه، نحو (الذي) فإن لم تكن فيه فَبِنيَّتِها نحو (مَنْ، وما)، إلا (أيّا) فإنها تعرف بالإضافة، (فالذي) عند البصرين أصلها (لذي) مثل (عَمي) ولزمته الألف واللام فلا يفارقانه.

وحجة الكوفيين بوجهين:

١/ أن تعريف (الذي) بالصلة بدليل تعرّف (مَن)، و(ما) بهما، إذ لا (لام) فيهما، وما يُعرّف في موضع بشيء يعرّف في موضع آخر بذلك الشيء.

٢/ أن الألف واللام لو حصّلا التعريف لكان الاسم مستعملاً بدونهما نكرة، إذ جميع ما تدخل عليه لام التعريف كذلك، فإن قيل: لو كان زائدتين لجاز حذفهما، قيل: مِن الزوائد ما يلزم كالفاء في قولك: خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ.

---

[1] انظر همع الهوامع ١/٢٧٧، ٢٧٨.
[2] انظر الموفي في النحو الكوفي ٩٨.
[3] انظر شرح ابن عقيل ١/١/١٨٠

وقد قرئ قوله تعالى: "صِرَاطَ لذينَ أنْعَمْتَ عَليهم" بالحذف ولا يدل هذا الحذف، على أنها زائدة، فهي قراءة شاذة فحذفت شذوذاً، وإن كانت معرفة، كما حذفت من قولهم: سلاَمُ عليكم، من غير تنوين، يريدون (السّلام عليكم)[1].

◈ ومنها شذوذ جرّ (حتى) للضمير[2]: فذهب إليه البصريون، أما الكوفيون فأجازوه، ووافقهم المبرد قال سيبويه:"ولا تقول: حتّاه"[3].

وفرّق النحاة بين (حتى) و(إلى) بفروق منها: أن (إلى) تدخل على المضمر، و(حتى) لا تدخل عليه واحتج المجيزون بقول الشاعر (مجهول):

فَلا واللهِ لا يَلْفَى أُنَاسٌ فتىً حَتَّاكَ يا ابنَ أبي زيادِ (الوافر)

وبقول الآخر (مجهول):

أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّها لا تَخِيْبُ (الوافر)

ويورد السيوطي قول أبي حيان: ومن جرها المضمر أدخلها على المضمرات المجرور كلّها[4]" ويرى السيوطي منع القياس على (حتّاك) في هذا البيت على سائر المضمرات[5].

◈ وكذلك[6] شذوذ إضافة (لبّى) إلى الظاهر فإن البصريين قد أجازوه، وقد أورد سيبويه في (الكتاب) شاهداً على إضافة (لبّى) إلى الظاهر، وهو قول رَجُلٍ من بني أسد:

دَعَوْتُ لَمَّا نَابَني مِسْوَرَاً فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْور (المتقارب)

وقد ذكره سيبويه شاهداً على إثبات الياء للتثنية[7]

وجاء في همع الهوامع ما نصه:" وذكر ابن مالك أن إضافة لبيك إلى الظاهر شاذة، كإضافتها إلى الضمير الغائب، قال (رجل من بني أسد)

فلبّى يَدي مسور

---

(1) انظر الموضع: الأصول في النحو ١٨١/٢، الإنصاف ١٨١/٢، اللباب ١١٥/٢، همع الهوامع ٢٦٧/١، الأشباه والنظائر ٥١.
(2) انظر شرح ابن عقيل ٢/١/١١
(3) الكتاب ٢٣١/٤.
(4) همع الهوامع ٣٤١/٢.
(5) انظر الأصول في النحو ٤٦١/١، ثمار الصناعة ١٢٨، ١٢٩، اللباب ٣٨٤/١، همع الهوامع ٣٤١/٢، الأشباه والنظائر ٢٤٨/٢.
(6) انظر شرح ابن عقيل ٢/١/١٥٢
(7) انظر الكتاب ٣٥١/١، اللباب ٤٦٥/١.

وقال (مجهول):

لبّيه لَمَنْ يَدْعُوني لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لَمَنْ يَدْعُوني (الرجز)

وردّه أبو حيان بأن سيبويه قال في كتابه : يقال: لبّي زيد وسَعْدَيْ زيد، فساق ذلك مساق المنقاس المطرد[1].

٧- القليل

وعلة القليل تالية بعد (الشاذ) وهي خمسة مواضع، وقد جاء في الكليّات أنّ (القليل)، ما كان دون (الكثير)، و قال عن (الكثير): أنه ما كان دون (الغالب) وهو (أي الغالب) أكثر الأشياء ولكنه يتخلّف[2].

◈ أول مواضع (القليل)[3]: عمل (إنْ) المخففة، فالأكثر الإهمال وعملها قليل، وأرى أنْ أُورِدَ ما جاء عند السيوطي؛ فقد شمل وجمع مذاهب النحويين في هذا الموضع:

١/ إنْ خففت (إنّ) المكسورة يبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إهمالها وعملها قليل. فإن أُعْمِلَتْ فحالها حال المشدّدة، غير أنها لا تعمل في الضمير إلاّ في ضرورة، بخلاف المشددة، وأمّا دخول اللام وغير ذلك من الأحكام فهي سواء مع المشددة.

٢/ إن أهملت لزمت اللام في ثاني الجزأين بعدها لئلا تلتبس مع (إنْ) النافية، نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ، ولا تلزمها مع الإعمال لعدم الإلباس، ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي كقول الطِّرِمَّاح:

أنَا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وإنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ (الطويل)

فهو يمدح، ولو كانت نافية لكان هجواً.

ولا حيث كان بعدها نفي، نحو: إنْ زيدٌ لنْ يقومَ، أو لمْ يَقُمْ، أو لمّا يَقُمْ، لعدم الإلباس[4] ثمّ اختلف في هذه اللام خلافاً شديداً لا يؤثّر على شاهد موضعنا ولكن نعلم أن البصريين يعملون والكوفيين يهملون[5].

---

[1] همع الهوامع ٨٤/٢.
[2] انظر الكليات: شذ.
[3] انظر شرح ابن عقيل ١/١/٣٧٨
[4] انظر همع الهوامع ٤٥١/١.
[5] انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٢/١، التبيين ٣٤٧، الأشباه والنظائر ١٨٢/٢.

◈ ومنها إعمال اسم المصدر[1]، فهو قليل، وقد ذكر ابن السّراج أنّ العرب قالوا:

عجبت من طعامك طعاماً، يريدون من إطعامك، فوضعوا الاسم موضع المَصدر، كذلك قولهم: عجبت من دهنك لحيَتك، وقال الشاعر(الحارث بن خالد المخزومي):

أَظَلِيْمُ إنَّ مُصَابَكُمُ رَجُلاً أَهْدَى السَّلامَ تَحيَّةً ظُلْمُ (الكامل)

أراد: إنَّ إصابتَكم.

ومنه قوله (القُطَامي عُمَيْرِ بنِ شُيَيْمٍ من بني تغلب):

أَكُفْرَاً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِئَةَ الرِّتَاعَا[2] (الوافر)

واعتبر الصَّيمري الإعمال شذوذاً

وذكر الكنغراوي أن الإعمال مذهب الكوفيين والبغداديين، والإهمال مذهب البصريين[3].

◈ وحذفُ حرف النداء مع اسم الإشارة ومع اسم الجنس قليل[4] وأكثر النحويين منعوه.

وقد منع السيوطي الحذف مع اسم الجنس واسم الإشارة وأجاز في غيرهما وهو كثير[5] غير أن طائفة منهم ابن مالك، أجازوه لورود السماع به، كقوله تعالى:" ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ[6]"، أي: يا هؤلاء، وقول الشاعر(مجهول):

ذَا، ارْعِوَاءً فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ أسِ شَيْئاً إلى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ (الخفيف)

أي : يا ذا. وكذا قول المتنبي:

هَذي بَرَزْنَ لَنَا فَهِجْتُ رَسِيْسَا ثُمَّ انْثَنَيْتِ، وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسَا (الكامل)

أي: يا هذه.

وكذا قول الراجز(مجهول):

يا إبلي إمّا سَلِمْتِ هَذي فاسْتَوْسِقِيْ لِصَارِمٍ هَذَّادِ (الرجز)

---

[1] انظر شرح ابن عقيل ٢/١/١٠١
[2] انظر الأصول في النحو ١٣٩/١.
[3] انظر الموفي في النحو الكوفي ٧٨.
[4] انظر شرح ابن عقيل ٢/١/٢٥٧
[5] انظر همع الهوامع ٣٣/٢، الأشباه والنظائر ١٢٠/٢.
[6] البقرة ٨٥.

أي: يا هذي.

ومما ورد منه اسم الجنس: قولهم (أصبحْ ليلُ)، أي: يا ليل. و(أطرق كرا) أي: يا كرا.

٨- الكثير

وبعد القليل تأتي علّة (الكثير) وقد مضى تعريفها، وهي أربعة مواضع:

◈ أول مواضع (الكثير) ثبوت النون في (قَدْ) و (قَطْ) وهو الكثير[١]، والحذف قليل: قَدِي وقَطِي، بمعنى (حَسْبِي).

وقد خصَّ سيبويه الحذف بالشعر ضرورة، أمّا الكلام فلا بدّ فيه من النون[٢].

وأما المبرد فقد جعل الإثبات هو الأصل، ولا تحذف النون يقول:

"ونظير زيادة هذه النون في المنصوب قولهم في المجرور: (مِنّي) و(عِنّي) و(قَدْني)، زادوا النون ليسلم ما قبلها على سكونه، كما سلِمَ الفعل على فتحة، فقد زيدت في المجرور، كما زيدت في المنصوب[٣]".

وبوجه عام فالبصريون يقولون: إنّ نون الوقاية تلحق الأفعال فقط، واعترض الكوفيون على ذلك، وقالوا بإلحاق نون الوقاية بالاسم، نحو قدني وقطني، قال الشاعر(مجهول):

امْتَلأ الحَوْضُ وَقَالَ: قَطْنِيْ مَهْلاً، رُوَيْدَاً قَدْ مَلأتَ بَطْنِيْ (الرجز)

وردّ صاحب الإنصاف بأن إثبات النون شاذ ولا يقاس عليه،

وقد وردَ الإثبات والحذف في قول الشاعر (حُمَيْد بن مَالِك الأرْقَط):

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي لَيْسَ الإمامُ بالشَّحِيْحِ المُلْحِدِ[٤] (الرجز)

ورأى العكبري أن الإثبات والحذف لغتان من لغات العرب[٥]

---

[١] انظر شرح ابن عقيل ١/١/١١٥

[٢] انظر الكتاب ٣٧١/٢.

[٣] المقتضب ٢٧٦/١.

[٤] انظر الأصول في النحو ١٢٢/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ١٢٦/١، همع الهوامع ٢١٤/١.

[٥] انظر اللباب ٨٤/٢، التبيين ٢٨٦، ٢٨٧.

◈ والموضع الثاني[1]، حذف خبر (لا) النافية للجنس، فالحذف واجب عند التميمين والطائيين وكثير عند الحجازين، نحو قولك: هل من رجل قائم ؟ أو: هل في الدار رجل فتقول: لا رجل.

وساوى سيبويه بين الحذف والإثبات، وهو الصواب، يقول:" إذا قلت: لا رجلَ، ولا بأس، وإنْ أظهَرْتَ فحسنٌ[2]".

وقد ذكر السيوطي نقلاً عن ابن هشام أنّ ذِكْرَ خبر (لا) قليل[3].

٩-عدم الصحيح

وعلة (عدم الصحيح) بعد الكثير وهي موضعان، ولم أجد تعريفاً محدداً لمصطلح (لا يصح) أو (عدم الصحيح) ولكن يُفهم أنّه بمعنى: عدم الصواب، ومقابل للصّحيح.

◈ ومنها موضع مجيء الحال معرفة[4]، فمذهب جمهور النحويين وجوب تنكير الحال، ولا يرد معرفة، وما جاء منه معرفة فهو منكّر معنىً. كقولهم: جاؤوا الجمّاءَ الغفيرَ واجتهدْ وحدَك، وكلّمته فاهُ إلى فيّ، وكقول لَبِيْد بن رَبيعة:

فَأرْسَلَهَا العِرَاكَ، ولَمْ يَذُدْها ولَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الدِّخَالِ (الوافر)

فـ (الجمّاء، ووحدك، وفاه) أحوال معرفة، مؤولة منكرة، بتقدير: جاؤوا جميعاً، واجتهد مُنفرداً، وكلّمتُهُ مُشافهةً، وأرسَلَهَا مُعتركَةً.

وأجاز البغداديون ويونس تعريف الحال مطلقاً، بلا تأويل: جاءَ زيدٌ الرّاكبَ.

أما الكوفيون فقد فصّلوا، فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صحَّ تعريفها وإلا فلا، نحو قولك: زيدٌ الراكبَ أحسنُ منه الماشي، فالراكب والماشي حالان. وصحّ تعريفهما لتأولهما بالشرط والتقدير: زيدٌ إن ركِبَ أحسنُ منه إذا مشى، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها، فلا تقول: جاءَ

---

[1] انظر شرح ابن عقيل ١/٢/٢٥
[2] الكتاب ٢/٢٧٩.
[3] انظر الأشباه والنظائر ٢/٢١٢.
[4] انظر شرح ابن عقيل ١/٢/٢٤٨

زيدٌ الراكبَ، فلا يصح: جاءَ زيدٌ إنْ رَكِبَ. وقد اعتبر البصريون ما جاء من ألفاظ بمثل ما وردَ أنها مصادر تدل على الحال وليست بحال[1].

١٠- عدم الوجوب

موضعان اثنان في علة (عدم الوجوب) ونعني به: عدم اللزوم وعدم الإثبات.

◈ ومنها استعمال صيغة أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة وقصد به التفضيل[2]، فقد جاز فيه وجهان:

الأول: استعماله كالمجرد ، فلا يطابق ما قبله، تقول: الزيدانِ أفضلُ القَومِ، والزّيدونَ أفضلُ القومِ، وهندُ أفضلُ النّساء، والهندانِ أفضلُ النساءِ، والهنداتُ أفضلُ النساءِ. وهذا لا يجب إلا عند ابن السراج.

الثاني: استعماله كالمقرون بالألف واللام، فتجب المطابقة تقول " الزيدانِ أفضلُ القومِ، والزيدونَ أفضلوا القوم، وأفاضلُ القوم، وهندٌ فُضلى النساء، والهندانِ فُضليا النساء، والهنداتُ فُضلُ النساء، أو فُضليات النساء".

وردّ أبو حيان على ابن السراج بالسماع والقياس. أما السماع بقوله تعالى:

"وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ[3]" وقوله تعالى:"جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا[4]" فأفرد: (أحرص)، وجَمَعَ (أكابر).

وقد اجتمع الوجهان في قوله صلى الله عليه وسلم:" ألا أخبرُكُمْ بأحبّكُم إليَّ وأقربِكم منّي مجالسَ يومَ القيامة ؟ أحاسنُكُم أخلاقاً، المُوطئونَ أكْنافاً، الذين يَألفونَ ويُؤْلفون". أما القياس، فَشَبَهُهُ بذي الألف واللام أقوى من شبهه بالعاري من حيث اشتراكهما في أن كُلاً منهما معرفة فإجراؤه مجراه في المطابقة أولى من إجرائه مجرى العاري، فإذا لم يُعط الاختصاص بجريانه مجراه فلا

---

[1] انظر الموضع: الكتاب ٣٧٥/١-٣٧٧-٣٩١، المقتضب ١٩٥/٢، الأصول في النحو ١٦٤/١ أسرار العربية ١٧٨، اللباب ٢٨٥/١، همع الهوامع ٢٣٠/٢، الموفي في النحو الكوفي ٣٨.
[2] انظر شرح ابن عقيل ٢/١/١٨١
[3] البقرة ٩٦.
[4] الأنعام ١٢٣.

أقلّ من أن يشارك. وذهب أبو بكر بن الأنباري إلى أنّ الإفراد والتذكير أفصح. وذهب الجواليقى إلى أن الأفصح هو المطابقة[1].

١١- النادر

موضع واحد لعلة (النادر) وهي أقل من القليل، جاء في الأشباه والنظائر ما يلي:

"باب النادر لا حكم له: قال الأندلسي في (شرح المفصّل): يعنون أن لا يُفرد بحكم يصير به أصلاً، بل ينبغي أن يُرد إلى أحد الأصول المعلومة محافظة على تقديرها واحتراساً من نقضها، قال: وما من عِلْم إلا وقد شذّت منه جزئيات مشكلة، فتردّ إلى القواعد الكلية والضوابط المحلية[2]".

◆ والموضع هو[3]: الاسم بعد (لَدُن) فهو منصوب على التمييز، مجرور في القياس، مرفوع عند الكوفيين.

وإذا عطفت على (غدوة) المنصوب بعدها، فقيل: لَدُنْ غَدْوَةً وعَشيةً، جاز عند الأخفش في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ.

وضعف ابن مالك النصب، وأوجبه أبو حيان ومنع الجر، لأن (غدوة) عند مَنْ نصبه ليس في موضع جر، فليس من باب العطف على الموضع.

أما النصب كقول الشاعر (أبي سفيان بن حَرْب): (الطويل)

وَمَا زَالَ مُهْري مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ لَدُنْ غَدوةً حَتَّى دَنَتْ لُغُرُوبِ[4]

وأورد السيوطي شواهد على الجرّ، يقول:

" ويُجَرُّ تالي (لدن) بالإضافة لفظاً، إنْ كان مفرداً كقوله(رجل من طيء): (الرجز)

تنتهضُ الرِّعدةُ في ظُهَيْري مِن لدُن الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ

وتقديراً، إن كان جملة اسمية، كقوله(القطامي): (الطويل)

وتَذْكُرُ نُعْمَاهُ لَدُنْ أنْتَ يَافِعُ إلى أنتَ ذو فودَيْن أبيضُ كالنَّسْرِ

---

[1] انظر الأصول ٨/٢، اللباب ٤٧٧/١، همع الهوامع ٧٦/٣، الموفي في النحو الكوفي ٨٣.
[2] الأشباه والنظائر ٣٣٠/١.
[3] انظر شرح ابن عقيل ٢/١/٦٨
[4] انظر الكتاب ٥١/١-٥٨-١٥٩-٢١٠، الكتاب ٢٨١/٢-٣٧٥، الكتاب ١١٩/٣، همع الهوامع ١٦١/٢، ١٦٢، الأشباه والنظائر ٢١٧/٢.

أو فعلية كقول القطامي: (الطويل)

صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنّ و رُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُوْدُ الذّوَائِبِ

وقد منع ابن الدَّهان (٥٦٩هـ) إضافة (لدن) إلى الجملة، وأوّلَ ما ورد من ذلك على تقدير: أن المصدرية، بدليل ظهورها معها في قوله:

أراني لدن أن غاب رهطي[١]

١٢- أضعف المذاهب

◈ موضع واحد أيضاً[٢] بلفظ (أضعف المذاهب) وهو إعراب (حبّذا)[٣]، يقال في المدح: حبّذا زيد، وفي الذّم: لا حبّذا زيد، وكقول كَنْزَة (أم شِمْلَة بن برد المنقري):

ألا حَبَّذَا أهْلُ المَلا، غَيْرَ أنَّهُ إذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلا حَبَّذَا هِيَا (الطويل)

وقبل الكلام في اختلاف النحاة في إعرابها، نذكر أن سيبويه والمبرد ذهبا إلى أن (حبّذا) اسم واحد، وابن السراج في الأصول وابن هشام اللخميّ، واختاره ابن عصفور، وعلى هذا المذهب يكون الإعراب أن (حبّذا) اسم مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبر مقدّم، والمخصوص مبتدأ مؤخر.

أمّا أبو علي الفارسي في البغداديات، وابن برهان، وابن خروف، واختاره ابن مالك فقد ذهبوا إلى أن (حبَّ) فعل ماضٍ و(ذا) فاعله، وأما المخصوص فَجَازَ أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبره، وجاز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف هو: زيد. أما ابن دُرُسْتَوَيْه فذهب إلى أن (حبّذا) فعل ماضٍ و(زيد) فاعله،وهذا أضعف المذاهب.

وقد وردّ رأيه في (أسرار العربية) على اعتبار (ذا) زائدة، وضعّفه الأنباري. وأرى رأيَ سيبويه ومَن وافقه على جواز دخول (يا) على (حبّذا) كدليل على اسميتها.

ووَرَدَ في (اللباب) شاهدان على ذلك هما (قول جرير): (البسيط)

---

[١] همع الهوامع ٢/١٦٢.
[٢] انظر شرح ابن عقيل ٢/١/١٦٩
[٣] انظر الموضع: الكتاب ٢/١٨٠، المقتضب ١/٤٣٧، أسرار العربية ١١٣، اللباب ١/١٨٨، همع الهوامع ٣/٣١.

يا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيّانِ مِنْ جَبَل (وحبّذا ساكنُ الرّيانِ مَنْ كانا)

وقول الشاعر(مجهول): (مشطور الرجز)

يا حَبَّذا القَمَراءُ واللَّيلُ السَّاجْ وطَرْقٍ مِثْلَ مِلاء النسّاجْ

Abstract

Places of Syntactical Variances in Ibn Aqeel Explanation on Alfiat Ibn Malek.

Supervised by: Dr. Raslan Bani Yaseen.

This research aims at calssifying the grammatical controversy between Arab grammarians as reflected in Ibn Aqil Explanation which has been considered as one of the remarkable books of the traditional grammar in Arabic.

The research consists of an introduction and three chapters. The focus of the first chapter has been built on the controversy as a linguistic phoenomenon in the Arabic grammar. One of the main reasons of this phenomenon was Arabic dialects such as Tamimi and Hijazi. These dialects have been reflected on the seven documented recitation of Al-Qur'an, and their interpretations in the main schools of Al-Basra and Al-Kufa.

The second chapter classifies the grammatical controversy in twelve taxonomic order. Some syntactic models have been studied according to their environments.

The third chapter includes some discussions about the distribution of the phenomenon phases and how these phases were discussed in the sources of Arabic grammar.

SA'AD MOHAMMAD NOUR HAYAJNEH

الخاتمة

❖ النتائج

وبعد، فقد انتهى هذا البحث المضني والممتع معاً، بصحبة شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. وقد تألف البحث من تمهيد وثلاثة فصول، فخاتمة، وفيما يلي إيجاز لهذا البحث:

تناول البحث في الفصل الأول نماذج من الخلاف في اللغة، أشهرها: (ما) بين تميم والحجاز، وتناول الأحرف السبعة ووجوه الاختلاف فيها، وارتباطها بالنحو العربي والخلاف فيه.

أما الفصل الثاني، فقد تحدث عن مواضع الخلاف النحوي في شرح ابن عقيل، وأمثلة على كلّ موضع خلافي. وتطرقتُ فيه إلى تاريخ الخلاف النحوي: بدايته وتطوره وما كُتب فيه.

واتجه الفصل الثالث إلى عرض وجوه الاختلاف ومناقشتها وتقرير المذاهب فيها.

وقد توصلتُ إلى نتائج، أذكر أهمّها:

١. الخلاف اللغوي في (ما) بين تميم والحجاز: أنّ لكلّ قبيلة لغة ولهجة خاصة بها في (ما)، وكلتا اللهجتين صحيحة وفصيحة، لا نرجّح لهجة على أخرى.

٢. لغة (أكلوني البراغيث) وتسمّى لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة): هي لغة ولهجة نطق بها عَرَب أتحاح فصحاء، لا يجوز ردّها أو رفضها، وخاصة أنها وردت في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وهذا لا يمنع النحويين من خلافهم في توجيه هذه اللغة.

٣. القراءات القرآنية ذات صلة وثيقة بالخلاف النحوي في بعض المواضع، وهي بحر واسع يحتاج إلى متمرس ليُعادَ النظر فيها، من حيث قبولها والحكم عليها، والاعتماد عليها في توجيه القراءات القرآنية والقياس عليها لكلام العرب والقواعد النحوية.

٤. مواضع الخلاف النحوي في علة (الجواز):

- ردُّ تجويز الكوفيين جمع الاسم الذي آخره هاء التأنيث جمع مذكر سالماً، وتصويب رأي البصريين لعدم ورود السماع في ذلك عن العرب.
- توكيد النكرة المحدودة: أصاب الكوفيون بتجويز ذلك لحصول الفائدة بالتوكيد، تقول: صمتُ شهراً كلّه.
- نواصب الفعل المضارع: أرى رأي الكوفة في أنْ يُعامل الترجي معاملة التمني، فينصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الترجي.

٥. مواضع الخلاف في علّة عدم الجواز:

- نصب جمع المؤنث السالم: نكتفي بالرأي المشهور، وهو نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة نيابة عن الفتحة، ويردّ رأي الأخفش، إذ لا علّة توجب البناء ولو صحّ قوله لكان فتح المجرور فيما لا يتصرف بناء.
- تقدم الفاعل على رافعه: ما ذهب إليه الكوفيون غير صحيح، فما أورده البصريون من علل لمنع ذلك قوية وتردّ حجّة الكوفيين.
- الفصل بين فعل التعجب ومعموله: وذلك إن كان الفاصل ظرفاً أو مجروراً، فأكثر النحاة على منعه، غير أنّ جوازه قوي وممكن، لكثرة وروده كما بيّنَ السيوطي.
- الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في أسلوب المدح والذّم: تجويز الجمع بتحقق شرط الإفادة في الجمع.
- جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد النهي: أجاز ذلك الكسائي بناءً على رأي نحوي سابق، وهو أنّه لا يشترط دخول (إنْ) على (لا).

٦. مواضع الخلاف في علّة الوجوب:

- استعمال (عسى، واخلولق، وأوشك) تامّة مسندة إلى (أنْ) والفعل: الصواب هو ما ذهبَ إليه الشلوبين في وجوب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل بعد (أن)، والمصدر فاعل لعسى التامة ولا خبر لها. ويظهر أن كلتا اللغتين وجدت عند بعض القبائل العربية.
- تأكيد اتفاق الجمهور على وجوب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف اللبس، أو خفي الإعراب فيهما، ومهما كانت حجج بعض علمائنا على جواز العكس بحجة الالتباس أو غيرها، فالوجوب هنا الأحكم والأسلم في الإعراب.
- النصب في الاستثناء المنقطع: نقول: "ما قام القومُ إلا حماراً"، أوجبَ الجمهور النصب، وعلى ذلك شواهد كثيرة، في القرآن الكريم والشعر العربي، غير أن الرفع لغة تميم، فردّ لغة قوم فصحاء، ليس بالأمر السهل أو الصحيح وعليه فالحالتان جائزتان.
- يعمل اسم الفاعل إذا دلّ على الحال أو الاستقبال، ولا يعمل إذا دلّ على الماضي، وما أورده الكسائي والبعض من حجج في جواز ذلك مردود.
- كان رأي البصريين والجمهور في إعادة الجار في العطف على الضمير المجرور هو الوجوب، وهذا ما لا يراه الكوفيون، مستندين إلى قراءة قرآنية كريمة صحيحة وشواهد شعرية ثابتة، وعليه فرأي الكوفيين صحيح ثابت، ولا حجة لقول الأنباري فيها أنّها من الشّاذ الذي لا يُقاس عليه.

٧. مواضع الخلاف في علة الصحيح:

- إعراب الاسم (هن): والصحيح فيه الإعراب بالحركات الظاهرة على النون، والإتمام جائز أيضاً، وقد ورد الإتمام عن العرب.
- اختلاف النحاة في (كان) الناقصة: هل لها مصدر أم لا ؟ الصحيح أنّ لها مصدراً، وإنكار العكبري لذلك غير صحيح لورود الشواهد الشعرية على ذلك.
- ما نقله صاحب الإرشاد في الخلاف في جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها غير ثابت، فالصواب هو الجواز؛ لورود شاهد شعري.
- الخلاف المشهور بين المدرستين في المصدر والفعل: أيّهما أصل للآخر؟ فنوافق ما ذهب إليه البصريون في أن المصدر هو أصل والفعل مشتق منه لغلبة حججهم على حجج الكوفيين.
- العامل في جرّ المضاف إليه: الصحيح ما ذهب إليه سيبويه وأيده السيوطي، في أنّ عامل الجرّ في المضاف إليه هو المضاف لا حرفاً مقدّراً، ولا الإضافة المعنوية، ولا تقدير اللام، فلا حاجة للتقدير في ظلّ وجود العامل اللفظي وهو المضاف.

٨. مواضع الخلاف في علة الرّاجح:

- فعل الأمر: مبني أم معرب ؟ ظلّ الراجح هو مذهب البصرة في أن فعل الأمر مبني، وما ذهب إليه الكوفيون غير صحيح؛ لفساد حججهم وضعفها.
- إعراب الأسماء الستة: الراجح ما ذهب إليه بعض النحاة من مختلف المدرستين، أنّ الحروف هي نفسها حروف الإعراب، نيابة عن الحركات، وما كانت الآراء الأخرى إلا اجتهادات في تقدير الأسماء الستة، وفي تأويل حروف الإعراب.
- (ذو) الموصولة في لهجة طيء: الراجح فيها البناء، وليس خطأ على مَن أعربها، فهي لغة عند قوم، ولا نخطئ لغة أو لهجة قوم فصحاء.
- الاستثناء المنقطع: جاز في رأي النصب به الاستثناء، وجاز الإتباع بالبدلية، وإن كان النصب على الاستثناء هو الراجح.
- (سوى): ظرف أم اسم؟ الراجح عندي رأي الكوفيين في أنها اسم وتكون ظرفاً، فقد وردت شواهد شعرية منوعة في إثبات ذلك.
- (حاشا): فعل أم اسم؟ الراجح عندي أنها اسم، ولا تكون فعلاً، وما ذهب إليه الكوفيون من حجج فباطل.
- (مع): إن فتح العين لغة، وتسكينها أيضاً لغة قوم، فلا نرجح إحداهما على أخرى وكلتاهما صحيحة، ولا وجه لترجيح أحدهما.

٩. مواضع الخلاف في علة الشاذ:

- كسر نون الجمع: المشهور فتح نون الجمع، وكسرها شذوذ ولا يُقاس عليه مما ورد في بعض شواهد، وإنما هي ضرورة.
- اتصال الألف واللام بالفعل المضارع: برغم ورود شواهد شعرية على ذلك، إلا إن اتصال الألف واللام بالمضارع شذوذ، ولا حجة للكوفيين في جوازهم ذلك، وقد عَدَّه البصريون خاصاً بالشعر.
- جرّ (حتّى) للمضمر: وذلك شذوذ، وما ورد في بعض الشواهد الشعرية فلا يُقاس عليه، وتظلّ في باب الشذوذ، ومثله إضافة (لبّى) إلى الظاهر.

١٠. مواضع الخلاف في علة القليل:

- إعمال اسم المصدر: رأى أهل الكوفة وبغداد الإعمال، وأهمله البصريون، وأوافق الكوفة في رأيهم؛ فقد وردت شواهد شعرية على الإعمال، وإن كانت قليلة.

١١. مواضع الخلاف في علة الكثير:

- ثبوت النون في (قد) و(قط): الإثبات كثير والحذف قليل، وهما عندي سواء فكلتاهما لغة، ولا نرجح إحداهما على الأخرى.

١٢. مواضع الخلاف في علة عدم الصحيح:

- مجيء الحال معرفة: المعروف والمشهور أن تأتي الحال نكرة، غير أن بعض النحاة أجاز تعريف الحال دون تأويل، وهذا ما أراه صحيحاً.

❖ التوصيات:

ها هو البحث في خواتيمه، وإن كان هنا من توصيات يوصي بها الباحث، فهي تتلخص فيما يلي:

١. إعادة النظر في كثير من مواضع الخلاف النحوي، وذلك من منظور جديد، منظور بعيد عن التعصب المذهبي أو الطائفي، الذي كان له الدور والأثر الأكبر في ترجيح رأي دون آخر، وربما تكون المسألة الزنبورية خير مثال على قولي.

٢. وضع القراءات القرآنية الموضع الأصح، فلا توضع ذات الموقف الذي وقفه البصريون من سائر النصوص اللغوية، فأخضعت لأصولهم وأقيستهم، فيقبلون ما وافق هذه الأصول، وإلا أوّلت أو رُفضت وحُكِمَ عليها بالشذوذ، مجرّد مخالفتها لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم، كما مرّ بنا في الفصل الأول.

٣. تقديم النحو العربي للقارئ أو الدارس تقديماً ميّسراً سهل الفهم والتطبيق، بعيداً ما أمكن من مواضع الخلاف الذي لا طائلة تُرجى منه.

وبعد، فبفضل الله تمَّ هذا البحث، فأحمدُهُ جلّ وعلا على فضله ومنّه، وأسأله العون لمواصلة سيري ودربي إن شاء الله.

فهرس الشواهد القرآنية

الآيـــــــــــة	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
"وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله"	البقرة	٨٣	١٣
" ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم"	البقرة	٨٥	٩٠
"ولتجدنهم أحرص الناس على حياة"	البقرة	٩٦	٩٣
"وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام"	البقرة	٢١٧	٦٤
"واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"	النساء	١	١٢، ٦٤
"واللذان يأتيانها منكم"	النساء	١٦	٣٦
"ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم"	النساء	١٢٧	٦٤
"ما لهم به من علم إلا اتباع الظن"	النساء	١٥٧	٦١
"لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة"	النساء	١٦٢	٦٤
"إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون"	المائدة	٦٩	٥٧
"ثم عموا وصموا كثير منهم"	المائدة	٧١	١٠
"هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم"	المائدة	١١٩	٨٣
"فالق الإصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر"	الأنعام	٩٦	٦٣
"جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها"	الأنعام	١٢٣	٩٣
"وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم"	الأنعام	١٣٧	١٢
"أن الله بريء من المشركين ورسوله"	التوبة	٣	٥٦
" وضاقت عليهم الأرض بما رحبت"	التوبة	١١٨	٦٩
" فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون"	يونس	٧٤	٥٨
"لا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون"	يونس	٨٩	١٣
" ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك"	هود	٨١	٧٩
"وكانوا فيه من الزاهدين"	يوسف	٢٠	٦٩
"وقال نسوة"	يوسف	٣٠	٣٨
"ما هذا بشرا"	يوسف	٣١	٩

الآيـــــــــــة	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
" رُبَما يَوَدُّ الذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ"	الحجر	٢	٨٢
" ولا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ"	النحل	١١٦	٦٩
"رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ"	الإسراء	٥٤	٧٣
"وكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيدِ"	الكهف	١٨	٦٣
"وأَسَرُّوا النَّجْوَى الذِينَ ظَلَمُوا"	الأنبياء	٣	١٠
"وكَذَلِكَ نُجِّيَ المُؤْمِنِينَ"	الأنبياء	٨٨	٣٩
" ولَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إلا أَنْفُسُهُمْ"	النور	٦	٧٩
"وَهُوَ الذي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ"	الروم	٢٧	٧٣
" يا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ"	سبأ	١٠	٨٤
"وما أَرْسَلْنَاكَ إلا كَافَّةً للنَّاس"	سبأ	٢٨	٥٢
"وإنْ نَشَأ نُغْرِقْهُمْ فَلا صَرِيخَ لَهُمْ وَلا هُمْ يُنْقَذُونَ، إلاَّ رَحْمَةً مِنَّا"	يس	٤٤،٤٣	٦١
"لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ"	غافر	٣٧،٣٦	٤٦
"ربنا أرنا اللذَيْنِ أضلانا"	فصلت	٢٩	٣٦
"لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ"	الجاثية	١٤	٣٩
"قَالَتِ الأَعْرَابُ"	الحجرات	١٤	٣٨
"مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ"	المجادلة	٢	٩
"إذَا جَاءَكُمُ المُؤْمِنَاتُ"	الممتحنة	١٠	٣٨
"وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى"	عبس	٤،٣	٤٦
"وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ، ذُو العَرْشِ المَجِيدُ، فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ"	البروج	١٦،١٥،١٤	٤٨
"طَيْرًا أَبَابِيلَ"	الفيل	٣	٧٢

فهرس الشواهد الشعرية

الشاهد الشعري		رقم الصفحة
قافية الهمزة		
نعم الفتاةُ فتاةٌ هِنْدٌ لَوْ بَذَلَتْ	رَدَّ التحيّة نُطْقاً أو بإيماءِ	٥٣
قافية الباء		
نُبِّحَ الرَّبيعُ مَحَاسِناً	أَلْقَحْنَها غُرُّ السَّحائِبْ	١١
وَلَكِنْ دِيافيٌّ أبوه وأمُّه	بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّليطَ أقاربُهْ	١١
وكَيْفَ تُصَادِقُ مَنْ أصْبَحَتْ	خِلالتُهُ كأبي مَرْحَبِ	٢٠
فَلَوْ وَلَدَتْ فُقَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبِ	لَسُبَّ بذلكَ الكَلْبِ الكِلابا	٤٠
وما زُرْتُ سَلْمَى أنْ تكونَ حَبِيْبَةً	إليَّ، ولا دَيْنٍ بِها أنَا طَالِبُهْ	٤٢
لَدُنْ بِهزِّ الكفِّ يَعْسِلِ متْنَهُ	فيه، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ	٤٣
لَكِنَّهُ شَاقَهُ أنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ	يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّه رَجَبُ	٤٤
لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً	إليَّ حَبِيْبَاً، إنَّها لَحَبِيْبُ	٥١
فَمَنْ يَكُ أمْسَى بالمَدينةِ رَحْلُهُ	فإنّي وقَيَّارٌ بِها لَغَرِيْبُ	٥٦
حَلَفْتُ يَميناً غَيْرَ ذي مَثْنَوِيّةٍ	وَلا عِلْمَ إلا حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ	٦١
فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنَا	فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ	٦٤، ٦٥
وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أنَّ المَوْتَ مُخْطِئُه	مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الحَقِّ مَكْذُوبُ	٨٠
أتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ	تُرَجِّي مِنْكَ أنَّها لا تَخِيْبُ	٨٨
وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ	لَدُنْ غَدوةً حَتَّى دَنَتْ لُغُرُوب	٩٤
صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ و رُقْنَهُ	لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُوْدُ الذَّوَائِبِ	٩٥
قافية التاء		
رحِمَ اللهُ أعْظُمَاً دَفَنُوهَا	بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ	٣٦
مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي	مُقَيِّظٌ، مُصَيِّفٌ، مُشَتِّي.	٤٨
فإنَّ المَاءَ مَاءُ أبِي وَجَدِّي	وَبِئْرِي ذُوْ حَفَرْتُ، وذُوْ طَوَيْتُ	٧٨
ذِكْرُكَ اللهَ عِنْدَ ذِكْرِ سِواهُ	صَارِفٌ عَنْ فُؤَادِكَ الغَفَلاتِ	٨٠

الشاهد الشعري		رقم الصفحة
قافية الجيم		
يا حَبَّذا القَمَراءُ واللَّيلُ السَّاجْ	وطرق مثل ملاء النسّاجْ	٩٦
هَلِ القَلْبُ إنْ لاقَى الضَّبابيَ خَالياً	لَدَى الرُّكْنِ أو عندَ الصَّفَا مُتحَرّجُ	٢١
وأعْجَلَنَا قُرْبُ المَحَلّ وبَيْنَنـــــا	حَديثٌ كَتَنْشيجِ المَرِيضَيْنِ مُزعِجُ	
قافية الدال		
لم يُعْنَ بالعَلْياء إلاّ سيّداً	ولا شَفى ذَا الغَيِّ إلاّ ذُو هُدى.	٤٠
إذا القَعُودُ كَرَّ فيها حَفَدا	يوماً جديداً كلّه مُطَرَّدا	٤٥
مَا للجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيْدَاً	أجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيْدَا.	٤٩
تَزَوّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فينا	فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أبيكَ زَادَا	٥٣
يا دَارَ مَيَّةَ بالعَلْيَاءِ فالسَّـــنَدِ	أقْوَتْ وطَالَ عَليها سَالِفُ الأبَدِ	٦٠
وَقَفْتُ فيها أُصَيْلاناً أُسَائِلُها	عَيَّتْ جَوَاباً ومَا بالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ	
إلاّ أوَارِيَّ لأيّاً مَا أبَيِّنُـــها	والنّؤيُ كالحَوْضِ بالمَظْلُومَةِ الجَلَدِ	
ألا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أبِيتَنَّ لَيْلَةً	وَهَنِّي جَاذِ بَيْنَ لَهْزَمَتَي هِنْدِ	٦٨
ولا أرَى فَاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ	ولا أُحَاشِي مِنَ الأقْوَامِ مِنْ أحَدِ	٨٢
مَا كالِيَرُوْحُ وَيَغْدُو لاهِيَاً فَرِحَاً	سُتْرَاً يَسْتَدِيمُ الحَزْمَ ذو رَشَدِ	٨٦
فَلا واللهِ لا يَلْفَى أُنَاسٌ	فتىً حَتَّاكَ يا ابنَ أبي زيادِ	٨٨
يا إبلي إمّا سَلِمْتِ هَذي	فاسْتَوْسِقِي لِصَارِمٍ هَذّادِ	٩٠
قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي	لَيْسَ الإمامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ	٩١
قافية الراء		
إنْ امْرأً غَرَّهُ مُنْكُنَّ وَاحِدَةٌ	بَعْدِي وَبَعْدَكِ في الدّنيا لَمَغْرُورُ	٣٨
خَلِيْلَيَّ مَا أحْرَى بِذي اللُّبِّ أنْ يُرَى	صَبُوراً، ولكنْ لا سَبِيلَ إلى الصَّبْرِ	٥٣
آبَكَ أيَّهْ بِيَ أوْ مُصَدَّر	مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبِ حَشْوَرِ	٦٤
بِبَذلٍ وحِلْمٍ سَادَ في قَوْمِهِ الفَتَى	وَكَوْنَكَ إيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيْرُ	٦٩
وإذا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أوْ تُشْتَرى	فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وأنْتَ المُشْتَرِي	٨٠
أأتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَها	سِوى لَيْلَةٍ إنّي إذاً لَصَبُورُ	٨٠
أعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ	عَلَيَّ، فَمَا لِيْ عَوْضٌ إلاّهُ نَاصِرُ	٨٦

الشاهد الشعري		رقم الصفحة
ومَا عَلَيْنا إذا مَا كُنْتِ جَارَتَنا	أنْ لا يُجَاوِرَنا إلاكِ دَيَّارُ	٨٦
دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرَاً	فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيْ مِسْور	٨٨
تنتهضُ الرِّعدةُ في ظُهَيْري	مِن لدُن الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ	٩٤
وتَذْكُرُ نُعْمَاهُ لَدْنْ أنْتَ يَافِعُ	إلى أنتَ ذو فودَيْن أبيضُ كالنَّسْرِ	٩٤
قافية السين		
آليْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدّهرَ أطْعَمُهُ	والحَبُّ يأكُلُهُ في القَرْيَةِ السُّوْسُ	٤٣
وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أنِيْسُ	إلاّ اليَعَافِيْرَ وإلاّ العِيْسَ	٦١
هَذي بَرَزْنَ لَنَا فَهِجْتُ رَسِيْسَا	ثُمَّ انْثَنَيْتِ، وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسَا	٩٠
قافية العين		
أَلَمْ تَسْأَلِ الأطْلالَ والمُتَرَبَّعَا	بِبَطْنِ حُلَيَاتٍ دَوَارِسَ بَلْقَعَا	٢٠
وأشَرْتَ فاستشرى وقد كان قد صحا	فؤادٌ بأمثال المَها كان مُوزَعا	٢٠
فَلَمَّا تَوَاقَفْنَا وسَلَّمَتْ أشْرَقَتْ	وُجُوهٌ زَهَاهَا الحُسْنُ أن تتقنّعا	٢٠
تَبالَهْنَ بالعِرْفَانِ لَمَّا عَرَفْنني	وقُلْنَ امْرُؤٌ بَاعٍ أكَلٌّ وأوْضَعَا	٢٠
إذا قِيْلَ أيّ النّاسِ شَرٌّ قَبيلةً؟	أشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصَابِعُ	٤٣
إنّا إذا خُطّافُنا تَقَعْقَعَا	قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمَاً أجْمَعَا	٤٥
عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبا	وقُلْتُ: ألَمَّا أصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ	٨٣
يَقولُ الخَنَا وأبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقَاً	إلى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ	٨٦، ٨٧، ٨٦
وَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِـهِ	ومِنْ جُحْرِ بالشِّيحَةِ اليَتَقَصَّـعُ	
مَنْ لا يزالُ شَاكِراً عَلَى المَعَهْ	فهوَ حَرٍ بعيشة ذَاتِ سَعَهْ	٨٧
كُفْرَاً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي	وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِئَةَ الرِّتَاعَا	٩٠
قافية الفاء		
إنّ الرَّبيعَ الجَوْدَ والخَرِيفا	يَدَا أبي العَبَّاسِ والصُّيُوْفا	٥٦
تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا	وَمَا بَيْنَهَا والكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ	٦٥
قافية القاف		
غَضِبَتْ أنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ	لَيْسَ يَعْرِفْنَنِي مَرَرْنَ الطَّرِيقَا	٤٣

الشاهد الشعري		رقم الصفحة
قافية الياء		
فإمَّا كِرامٌ موسِرُونَ لقيتُهُمْ	فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهم مَا كَفَانيا	٧٨
بَلِ القَومُ الرّسولُ اللهِ فِيهِمْ	هُمُ أهْلُ الحُكُومَةِ مِنْ قُصَيِّ	٨٦
ألا حَبَّذَا أهْلُ المَلا، غَيْرَ أنَّهُ	إذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلا حَبَّذَا هِيَا	٩٥

قائمة المصادر والمراجع

١) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، محمد سمير نجيب اللبدي، دار الكتب الثقافية / الكويت. ط١ ١٩٧٨م

٢) أسرار العربية، كمال الدين أبو البركات الأنباري، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجيل / بيروت ط١ ١٩٩٥م.

٣) الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية / بيروت ط١ ١٩٩٩م.

٤) الأصول في النحو، أبو بكر بن سهل بن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة / بيروت، ط٤ ١٩٩٩م.

٥) الأعلام، خير الدين الزّركلي، دار العلم للملايين، ط٩ ١٩٩٠م

٦٠٦٧٣٢

٦) الأمالي، أبو علي بن القاسم القالي البغدادي، دار الحكمة / دمشق.

٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات الأنباري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية / بيروت ط١ ١٩٩٨م.

٨) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، خرّج حديثه وقدّم له وعلّق عليه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية / بيروت- لبنان ٢٠٠١م.

٩) تأويل مشكل القرآن، أبو محمد بن مسلم بن قتيبة، شرح وتحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٨م.

١٠) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي / بيروت- لبنان ط١ ١٩٨٦م.

١١) التعريفات، السيّد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني، شركة ومكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده / مصر ١٩٣٨م.

١٢) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، محمد عبد العزيز النجار، مطبعة الفجالة الجديدة / مصر ١٩٩٦م

١٣) ثمار الصناعة في علم العربية، عبد الله الحسين بن موسى الدينوري المشهور بالجليس النحوي، حققه وقدّم له الدكتور حنّا جميل حداد.

١٤) الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية / بيروت- لبنان ط١ ٢٠٠٠م.

١٥) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية.

١٦) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، وكتاب الإنصاف. محمد خير الحلواني / دار القلم العربي، حلب ١٩٧١م.

١٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محي الدين عبد الحميد مكتبة دار التراث / القاهرة ١٩٩٩م.

١٨) شرح الأشموني ومنزلته بين شروح الألفية، إعداد: محسن العبيد إشراف الأستاذة الدكتورة منى إلياس / جامعة دمشق ١٩٩٣م / رسالة دكتوراة.

١٩) شروح الألفية: مناهجها والخلاف النحوي فيها. محمود نجيب. إشراف: عبد الرحمن دركزللي، مصطفى جطل. جامعة حلب ١٩٩٩م. رسالة دكتوراة.

٢٠) صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار الكتب العلمية / بيروت- لبنان ط١ ٢٠٠١م

٢١) في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي / بيروت ١٩٨٧م.

٢٢) القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، محمد بن عمر بن سالم بازمول، دار الهجرة ط١ ١٩٩٦م.

٢٣) الكتاب، سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل / بيروت ط١.

٢٤) الكليات: معجم في المصطلحات والفروق. أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي. قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه الدكتور عدنان درويش، محمد المصري. مؤسسة الرسالة / بيروت ط٢ ١٩٩٨م.

٢٥) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر / بيروت- لبنان، دار الفكر / دمشق- سوريا ط١ ١٩٩٥م.

٢٦) لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي بيروت- لبنان ط٣ ١٩٩٩م.

٢٧) مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف / مصر

٢٨) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي. دار الرائد العربي / بيروت- لبنان. ط٣ ١٩٨٦م.

٢٩) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البيجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الجيل / بيروت- لبنان.

٣٠) مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، حققه وقدّم له: محمد خير الحلواني.

٣١) المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري. عوض محمد قوزي / جامعة الرياض ط١ / ١٩٨١.

٣٢) المقتضب، محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: حسن حمد، مراجعة الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية / بيروت- لبنان ط١ ١٩٩٩م.

٣٣) الميسّر في القراءات العشر، القراءات الأربع عشرة.، محمد فهد خاروف، مراجعة محمد كريم راجح. دار الكلم الطيب / دمشق – بيروت. ط١ ٢٠٠٠م.

٣٤) الموفي في النحو الكوفي، السيد صدر الدين الكنغراوي، شرح محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي.

٣٥) النشر في القراءات العشر، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، مطبعة التوفيق. ط١ ١٩٢٤م.

٣٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية / بيروت- لبنان ط١ ١٩٩٨م.

ثبت المحتويات

الإهداء ١
المقدمة ٢
ملخص البحث باللغة العربية ٤
التمهيد ٥
الفصل الأول ٨
- نماذج من الخلاف في اللغة ٩
- الأحرف السبعة وصلتها بالقراءات القرآنية ١٢
- الأحرف السبعة غير القراءات السبعة ١٤
- معنى الأحرف ١٥
- الرواية اللغوية ١٧
- نصوص في اختلاف اللغة ١٩
الفصل الثاني ٢٢
- مواضع الخلاف والبحث فيها ٢٣
- بداية الخلاف النحوي ٢٧
- وضوح الخلاف وتطوره حتى القرن الخامس ٢٩
- مؤلفات في الخلاف النحوي ٣١
الفصل الثالث ٣٣
- موضع الجواز ٣٤
- موضع عدم الجواز ٤٦
- موضع الوجوب ٥٤
- موضع الصحيح ٦٨
- موضع الراجح ٧٤
- موضع الشاذ ٨٥
- موضع القليل ٨٩
- موضع الكثير ٩١
- موضع عدم الصحيح ٩٢
- موضع عدم الوجوب ٩٣
- موضع النادر ٩٤
- موضع أضعف المذاهب ٩٥
ملخص البحث باللغة الإنجليزية ٩٧

الخاتمة ٩٨
التوصيات ١٠٢
الشواهد القرآنية ١٠٣
الشواهد الشعرية ١٠٥
قائمة المصادر والمراجع ١١١